تــاريــخ

أنظمة الشرطة في مصر

الطبعـة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

© دار الشروق

القاهرة ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤

برقيا شروق - تلكس 93091 SHROK UN

بيروت ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

برقيا داشروق - تلكس SHOROK 20175 LE

دكتور ناصر الانصارى

تاريخ
أنظمة الشرطة فى مصر

دار الشروق

المقـدّمة

منذ وجد الإنسان على ظهر الأرض وجدت معه قوى الخير والشر ، والخير يتمثل أساسا فى قواعد الأخلاق وأسس الفطرة التى فطر الله الناس عليها ، أما الشر فيتمثل فى مخالفة هذه الأسس والاعتداء على هذه القواعد والخروج على الفطرة السليمة .

وحاول الإنسان الأول أن يُوجد وسائل يحمى بها نفسه ضد المعتدين على هذه القواعد والأسس .

وعند تكوين المجتمعات البدائية انتقلت هذه المسئولية فى الحماية إلى رجال القبيلة ، وشيئا فشيئا يظهر أحد هؤلاء الرجال فى مظهر المحافظ على قواعد وأسس الخير ضد قوى الشر ، وأصبح ذلك الشخص هو شيخ القبيلة أو زعيمها ، ومع نمو هذه القبائل بدأ الاعتماد على مجموعة من الرجال للحفاظ على النظام الذى يضعه شيخ القبيلة ، واحترام قواعد الأخلاق ضد المعتدين .

وكان هؤلاء هم النواة أو هم الصورة الأولى لوظيفة « الشرطة » .

يمكن إذن أن نقول إن الشرطة كوظيفة وجدت منذ وجود أول تجمعات بشرية بغرض الحفاظ على قواعد الأخلاق ، والفطرة السليمة ، وتنفيذ النظم التى يضعها حكماء التجمعات من أجل حمايتها .

أما الشرطة كجهاز ، أو الشرطة كنظام ، أو الشرطة كمؤسسة ، أى فكرة وجود قوات ذات مرتبات مكلفة بحفظ النظام ومنع الجريمة ، فلا شك أنها كانت فكرة

نشأت فى وقت لاحق ، هو وقت تنظيم الدولة .. والوقت الذى ظهرت فيه الأنظمة الأخرى داخل الدولة .

ماهية الشرطة :

حتى نبين ماهية الشرطة قد يكون من الأفضل أن نبدأ أولا ببحث لغوى عن الشرطة فى اللغتين العربية واللاتينية ، ثم نتطرق إلى المعنى الاصطلاحى لكلمة الشرطة ، ونشأتها ومضمونها ومفهومها الحديث ثم ننتقل إلى الشرطة فى مفهومها لدى فقهاء القانون الذى يختلف عن مفهومها لدى خبراء الإدارة .

الشرطة لغة :

اتفقت معاجم اللغة العربية جميعا على تفسير كلمة الشرطة بما كان يتميز به رجالها من «شُرط» أى علامات ظاهرة تميزهم عن غيرهم ، وكان لكلمة « شرطة » معنى آخر ، إذ كانت تطلق على أول كتيبة من الجيش تشهد الحرب . وفى حديث لابن مسعود عن فتح العرب للقسطنطينية قوله : « ويستمد المؤمنون بعضهم بعضا فيلتقون وتشرط شرطة للموت لايرجعون إلاّ غالبين »[١] .

أما كلمة البوليس وهى المأخوذ بها فى لغات العالم المأخوذة عن اللاتينية فيرجع أصلها إلى POLICE اللاتينية وهى تعنى عند الإغريق القدماء « المدينة » ولم يكن المقصود بالمدينة مبانيها وتخطيطها بقدر ما كان المقصود هو المدنية أو الحضارة التى تنمو فيها وتزدهر[٢] ، وبالتالى فأهم ما ترتكز عليه المدينة فى نمو وازدهار المدنية والحضارة فيها هو الأمن . ومن هنا نشأ التطور اللغوى وأصبحت كلمة البوليس POLICE تعنى الأمن أو الجهاز الذى يحافظ على أمن المدينة .

ولم تستعمل كلمة البوليس فى مصر إلاّ نحو سنة ١٨٦٣ عندما استدعى الخديو

---

(١) إبراهيم الفحام ـ الشرطة فى عصر الخلفاء الراشدين والأمويين مقال فى مجلة الأمن العام العدد ١١ ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) د . محمد توفيق رمزى : أسس الإدارة العامة . القاهرة ١٩٥٧ ص ٥٧ .

إسماعيل الضابطين الإيطاليين كارلسيمو CARLSIMO والمركيز نيجرى MARQUIS NEGRI وأوكل إليهما تشكيل قوة نظامية لحفظ الأمن تحل محل طائفة (القواسة) الأتراك غير النظاميين (٣) .

الشرطة اصطلاحا :

بيّنا فيما سبق المعنى اللغوى لكلمة « شرطة » العربية أما فى الاصطلاح فهم : « الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو الوالى فى استتباب الأمن وحفظ النظام ، والقبض على الجناة والمفسدين ، وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية التى تكفل سلامة الجمهور وطمأنينتهم » وقد سجل تاريخ العرب أول تطبيق لنظام الشرطة فى عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فقد أوكل التناوب فى حفظ الأمن فى المدينة إلى رجال أطلق عليهم العسس (٤) .

أما أول استعمال لكلمة « شرطة » فيرجع إلى عهد على بن أبى طالب الذى وضع لها نظاما جديدا ، وحدد لها واجباتها ، واختار لها رجالا عرفوا بالتقوى والصلاح والعصبية وكان يطلق عليهم رؤساء الشرطة (٥) .

وكانت الشرطة فى أول الأمر تابعة للقضاء ، تقوم على تنفيذ الأحكام القضائية ، ويتولى صاحبها إقامة الحدود ، ولكنها لم تلبث أن انفصلت عن القضاء واستقل صاحب الشرطة بالنظر فى الجرائم (٦) .

ويعرف ابن خلدون فى مقدمته « الشرطة » بقوله : « كان أصل وضعها فى الدولة

---

(٣) إبراهيم الفحام . الشرطة فى عصرى الخلفاء الراشدين والأمويين . مقال فى مجلة الأمن العام العدد ١٠ ص ٥٥ .

(٤) عَسّ : طاف بالليل .. وهو أيضاً نفض الليل عن أهل الريبة فهو عاسٌ وجمعها عَسَسٌ (مختار الصحاح) .

(٥) د . عطية مشرفة . نظام الحكم بمصر فى عهد الفاطميين القاهرة ص ١٦٣ .

د . حسن إبراهيم حسن تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى الجزء الأول : الدولة العربية . القاهرة . الطبعة التاسعة ١٩٧٩ ص ٤٧١ .

(٦) د . حسن إبراهيم حسن . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٣٤٥ .

العباسية لمن يقيم أحكام الجرائم فى حال استبدائها أولا ثم الحدود بعد استيفائها .. فكان الذى يقوم بهذا الاستبداء وباستيفاء الحدود بعده إذا تنزه عنه القاضى يسمى صاحب الشرطة وربما جعلوا إليه النظر فى الحدود والدماء بإطلاق وإفرادها من نظر القاضى »[٧] .

وكان منصب صاحب الشرطة من أجلّ مناصب الدولة وأعظمها وأرفعها مكانة ، وكانت الشرطة أحيانا تؤهل للحجابة أو الوزارة[٨] حتى أن الخليفة أبا جعفر المنصور كان يقول : « ما أحوجنى أن يكون على بابى أربعة نفر لا يكون على بابى أعف منهم هم أركان الدولة ، لا يصلح الملك إلاَّ بهم : أما أحدهم فقاض لا تأخذه فى الله لومة لائم ، والثانى صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوى ، والثالث صاحب خراج يستقصى ولا يظلم الرعية . والرابع صاحب بريد يكتب أخبار هؤلاء على الصحة[٩] .

وهذا الرأى لأبى جعفر المنصور يدل على الأهمية التى يوليها الحاكم لصاحب الشرطة الذى يعتبره من أركان الدولة .

مهام الشرطة فى العصر الحديث :

أما الشرطة بالمفهوم الحديث للوظيفة فهم موظفون يعهد إليهم بفرض القانون والنظام وحماية الجماهير .

ومهام جهاز الشرطة فى كل مكان تكاد تكون موحدة ، وهى حفظ القانون والنظام ، ومنع الجريمة وضبطها عند وقوعها ، وتقويم وإصلاح المجرمين . ومع التقدم الحضارى والعمرانى ، أضيفت إلى البوليس مهام أخرى مثل البحوث الجنائية ، وتنظيم السجلات الجنائية ، وتنظيم حركة المرور وسير المركبات فى الطرقات للحفاظ

---

(٧) ابن خلدون . المقدمة . طبعة القاهرة ص ٢١٨/٢١٩ .

(٨) د. حسن إبراهيم حسن . المرجع السابق ص ٣٤٥ .

(٩) محمد كرد على . الإدارة الإسلامية فى عز العرب . ص ١٢٥ .

على حياة المواطنين ، ومن الجانب السياسى فالشرطة لها مهمة أخرى فى ملاحظة نشاط التجمعات غير القانونية أو المشتبه فى قيامها بأعمال خارج إطار القوانين والشرعية ، وضبط الجرائم التى تنبع من باعث سياسى .

وكلما قل تدخل الشرطة فى حياة الفرد العادى فى دولة دل ذلك على أن الديمقراطية مطبقة فى تلك الدولة ، فالتناسب بين سلطات الشرطة على حياة الأفراد العاديين وبين الديمقراطية فى بلد ما هو تناسب عكسى .

الشرطة فى نظر رجال الإدارة :

إذا كانت الإدارة العامة هى ترجمة إرادة الأمة إلى نشاط وأفعال ملموسة ينعم بها المواطنون فى صورة إنتاج وخدمات يؤديها لهم موظفو الدولة ، وكلما ارتفع مستوى الخدمات والإنتاج فى الدقة والسرعة والاقتصاد دل ذلك على حسن الإدارة العامة فى قيامها بمسئولياتها[١٠] .

فالإدارة العامة بهذا التعريف تتبلور فى قوانين تصدرها السلطة التشريعية وفى لوائح وقرارات تصدرها السلطة التنفيذية . ووضع هذه القوانين واللوائح والقرارات موضع التنفيذ يستلزم بالضرورة وجود جهاز قوى .. ذلك الجهاز هو جهاز الشرطة .

ومن جهة أخرى يرى خبراء الإدارة أن من أهم أهداف الإدارة العامة الحديثة الحفاظ على الأمن ، لأن الأمن هو حجر الزاوية فى أية دولة ، ولا يمكن أن تقوم للدولة قائمة إذا لم يستتب بها الأمن[١١] . وإرساء قاعدة الأمن بالدولة جدير باهتمام الإدارة وهو المهمة الأولى لجهاز الشرطة حتى يتفرغ كل مواطن لعمله وإنتاجه .

الشرطة فى فكر فقهاء القانون :

أما الشرطة فى الفكر القانونى فتعنى حق الإدارة فى أن تفرض على الأفراد قيودا تحد بها

---

(١٠) د . محمد توفيق رمزى . المرجع السابق ص ١٤ .

(١١) المرجع السابق .

من حرياتهم بقصد حماية « النظام العام » . والنظام العام يقصد به ثلاثة فروع :

- الأمن العام وهو كل ما يطمئن الناس على حياتهم وأموالهم .
- والصحة العامة وهى كل ما من شأنه أن يحفظ صحة الجمهور ويقية أخطار المرض .
- والسكينة العامة وهى المحافظة على حالة الهدوء والسكون فى الطرق والأماكن العامة [١٢] .

فعلى الدولة أن تمنع ما من شأنه تعكير صفو الأمن أو الاضرار بصحة الناس أو تعريضهم لمضايقات الغير . وللدولة فى سبيل ذلك الحق فى فرض قيود على الأفراد بالقدر الذى يمكنها من أداء واجبها ولها أن تمنح هذا الحق للهيئات التى تدخل فى جهازها العام ويكون من واجبها تحقيق أى هدف من الأهداف الثلاثة . وجهاز الشرطة هو الجهاز المنوط به ممارسة هذا الحق من حقوق الدولة .

ولكل دولة أن تحدد نوع نظام الشرطة الذى يناسبها ، وتحدد دور الشرطة ووظيفتها فى المجتمع . ومن ذلك يمكن الخروج بتعريف لنظام الشرطة بأنه :

« الإطار العام الذى يرسم طريقة تكوين هيئة الشرطة وكيفية ممارستها لسلطاتها وقيامها بوظائفها ، وهو الذى يحدد مدى سلطة أفراد هيئة الشرطة فى مباشرة اختصاصهم »[١٣] .

ونظام الشرطة فى أية دولة هو حصيلة تفاعل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدولة ، وهو فى ذات الوقت جزء من الحكومة وأحد أنظمة المجتمع .

الشرطة فى مصر :

مصر كما يكاد يجزم العلماء ، هى أقدم دولة فى العالم ، ويقصد بالدولة هنا الدولة

---

(١٢) د . سليمان الطماوى . مبادئ القانون الإدارى . الطبعة السادسة القاهرة ١٩٦٥ ص ٧٥٠ .

(١٣) لواء محمود الساعى ـ الشرطة بين المركزية واللامركزية . بحث منشور فى العدد ٢٠ مجلة الأمن العام ص ١٣٧

بمفهومها القانونى بعناصرها الثلاثة : أرض محددة يعيش عليها شعب معين وتحكمه حكومة .

فعلى مدى أكثر من خمسة آلاف عام وجدت مصر بحدودها الجغرافية المعروفة الآن تقريبا ، وعليها شعب ، وكانت لها حكوماتها دون انقطاع فى أى من حقب التاريخ .

قد يكون هناك شعوب أو قبائل شكلت حضارات أخرى سبقت الحضارة المصرية القديمة ووجدت فى أماكن أخرى من العالم . كالصين والهند ، وقد يصل تاريخ بعضها إلى عشرين ألف عام ولكنها مثار شك من المنطق العلمى البحت . لأنها لم تترك لنا أية آثار مكتوبة تساعد على تأكيد تاريخها .

أما الحضارة المصرية فقد وصلت إلينا اعتمادا على نصوص مكتوبة وسجلات مدونة سواء على البرديات أو على جدران المعابد .

ومن هذه النصوص والسجلات تمكن المؤرخون من دراسة الدولة المصرية القديمة وهيئاتها ونظمها وموظفيها واختصاصاتهم ، والشرطة من بين الأنظمة التى كانت جديرة بالدراسة .

وقد نحا البطالمة ـ الذين خلفوا الفراعنة فى تولى أمور الحكم فى مصر ـ نفس منحاهم من حيث الاهتمام بتسجيل الأحداث والأنظمة الهامة . وتتابع تسجيل حكام مصر فى العصرين الرومانى والبيزنطى بطريقة تقليدية . ومع التطور التاريخى دخلت مصر فى الدين الإسلامى وأصبحت إحدى ولايات الامبراطورية العربية الإسلامية الكبيرة وشهدت انتقال الحكم من الخلفاء الراشدين إلى الأمويين ثم إلى العباسيين والعثمانيين فيما بعد ، وذلك بخلاف الأوقات التى كانت فيها مصر تتمتع بشبه استقلال عن دولة الخلافة مثل العصر الطولونى والعصر الإخشيدى والعصر الأيوبى أو التى كانت فيها مصر دار خلافة مثل العصر الفاطمى أو العصر المملوكى عندما تمت استضافة الخليفة العباسى فى القاهرة بعد انهيار عاصمتهم بغداد وإلى قيام الدولة العثمانية .

فى كل حقبة من هذه الحقب التى مر بها التاريخ المصرى وجدت نظماً واضحة إلى حد ما ، ومن النظم التى ظلت لها قوة وأهمية هى نظام الشرطة الذى يمكن أن نجد سلسلة متتابعة محكمة تربط حلقاته معا على مدى التاريخ .

وقد حاولت فى هذا المؤلف أن أقوم ببحث يتسم بالواقعية والعمق ، والتجديد بهدف إثراء المكتبة القانونية والمكتبة الشرطية فى مصر .

وقد قسمت التاريخ المصرى الطويل إلى شرائح بلغت الخمس عشرة شريحة ، بدءا من الفراعنة وانتهاء بعصر الجمهورية الحالى وخصصت للشرطة فى كل حقبة من تلك الحقب فصلا مستقلا وفى كل فصل حاولت قدر الاستطاعة تقسيمه إلى مبحثين أو أكثر يتضمن أحدهما الشرطة كجهاز وتكوينه وتشكيله ومسئولياته ، أما المبحث الآخر فيتضمن الشرطة كمهام موكلة إليها وكيفية ممارستها .

والله الموفق ، ،

دكتور ناصر الأنصارى

الفصل الأول

مصر الفرعونية

لمحة تاريخية :

ينقسم التاريخ المصرى القديم إلى عصرين عصر ماقبل التاريخ والعصر التاريخى الثانى .

فى عصر ما قبل التاريخ بدأ استقرار المصرى الأول فى وادى النيل (حوالى ٦٠٠٠ق . م) حين عرف الزراعة واستأنس الحيوان ، واستقر فى مجتمعات صغيرة متعاونة ، فتقدمت حضارته ، وتكونت فى مصر دولتان : الدلتا والصعيد ما لبثتا أن اتحدتا سنة ٣٢٠٠ق . م . تحت سلطة مركزية يرأسها الفرعون وكان ذلك بفضل الملك « مينا » موحد القطرين[1] .

وفى العصر التاريخى الثانى عرف المصرى القديم الكتابة وتبلورت مظاهر الدين والفن . وينقسم هذا العصر التاريخى إلى ثلاثين أسرة ملكية ، وثلاث دول . نعمت مصر خلالها بحكومة مركزية قوية ، كما مرت بفترات اضمحلال وتفكك يمكن إجمالها فيما يلى :

- العصر العتيق : ويشمل الأسرتين الأولى والثانية . وهو عصر إقرار الوحدة السياسية وإرساء أسس الحضارة المصرية على قواعد صلبة .
- الدولة القديمة : وتشمل الأسر من الثالثة إلى السادسة (حوالى ٢٦٩٠ ـ

---

(١) استقر جمهور الفقهاء على الأخذ بالقياس الزمنى الأقصر نسبيا مفضليته على الرأى المرجوح بأن توحيد القطرين على يد « مينا » كان سنة ٥٠٠٠ ق . م تقريبا .

٢١٨٠ق . م) وهو عصر الأمن الداخلى الكامل فى ظل فرعون مؤله . وتمكنت مصر أن تصل إلى قمة مجدها فى علوم الطب والفلك والهندسة وهو عصر بناة الأهرام .

- عصر اضمحلال : تبع الدولة القديمة شمل الأسر من السابعة إلى العاشرة (حوالى ٢١٨٠ ـ ٢٠٦٠ق . م) سادت فيه الفوضى ، وعم الاضطراب ، وانحدر الفن ، وفى ذات الوقت ازدهر الأدب . وفى نهاية هذا العصر تمكن أمراء طيبة من توحيد البلاد ثانية ونهضوا بها .
- الدولة الوسطى : وتشمل الأسر من الحادية عشرة إلى الرابعة عشرة (حوالى ٢٠٦٠ ـ ١٧١٠ق . م) نهضت فيها البلاد واهتم الملوك بالسياسة الخارجية وسيطروا على النوبة السفلى ونفذوا مشروعات رى ضخمة .
- عصر الاضمحلال الثانى : ويشمل الأسر من الخامسة عشرة إلى السابعة عشرة (حوالى ١٧١٠ ـ ١٥٨٠ق . م) وقعت فيه مصر تحت احتلال الهكسوس إلى أن تمكن أمراء طيبة من تحرير وطنهم بفضل مخلصين أمثال « سقنن رع » وابنيه « كامس » ثم « أحمس » وهؤلاء يعتبرون مؤسسو الدولة الحديثة .
- الدولة الحديثة أو عصر الامبراطورية : واستمر حوالى خمسمائة عام وشمل الأسر الثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين (حوالى ١٥٨٠ ـ ١٠٨٥ق . م) وخلال هذا العصر مدت مصر سيادتها من شمال سوريا وبلاد النهرين إلى الشلال الرابع فى السودان ، وكانت طيبة عاصمة لهذه الامبراطورية .
- عصر الاضمحلال الثالث : وشمل الأسر من الحادية والعشرين إلى الخامسة والعشرين (حوالى ١٠٨٥ ـ ٦٦٣ق . م) حكم فيها البلاد ملوك من أصل ليبى منهم « شيشنق » و « بوكوريس » وآخرين من أصل نوبى أشهرهم « بعنخى » كما غزا مصر الأشوريين فثار المصريون وحرروا البلاد من سيطرتهم بقيادة « بسماتيك » الذى أسس الأسرة السادسة والعشرين (حوالى ٦٦٣ ـ ٥٢٩ق . م) وأرجع لمصر قوتها وبدأ عصر النهضة . ثم استولى الفرس على البلاد ونجحت بعض الشخصيات القوية فى طردهم ولكنهم عادوا أثناء حكم الأسر من

السابعة والعشرين إلى الثلاثين وانتهى تاريخ الفراعنة حين غزا الإسكندر الأكبر مصر وطرد الفرس سنة ٣٣٢ ق . م(٢) .

المبحث الأول
نشأة الشرطة

منذ خلق الله الإنسان على ظهر الأرض ، وجدت فى نفسه قوى الخير وقوى الشر . وما وجد أى مجتمع بشرى إلاّ وجد معه وفى داخل نفوس أفراده الفضيلة والرذيلة ، والخير والشر ، وتترجم أعمال الشر إلى ما اصطلحنا على تسميته بالجريمة . ومن المقومات الأساسية لأى مجتمع وجود سلطة تمنع وقوع الجريمة وتعاقب عليها إذا وقعت وهو العمل الأساسى للشرطة . ومعنى ذلك أن أى مجتمع بشرى يوجد فيه بالضرورة فرد أو أفراد أو جهاز منوط به عمل الشرطة بهذا المفهوم . ونستخلص من ذلك حقيقة لامراء فيها وهى أن وجود الشرطة كوظيفة أو كعمل ، كان أسبق من وجود الدولة بمفهومها السياسى الحديث .

فلا شك أن المجتمعات المصرية المتفرقة التى سبقت قيام الدولة المصرية الموحدة فى عصر موحد القطرين مينا ، قد وجد فيها أفراد يوكل إليهم أعمال الشرطة . ولكن بداية معرفة الكتابة والاهتمام بالتدوين للأحداث والنظم لم يكن إلاّ مع توحيد مصر تحت حكم فرعون واحد حوالى سنة ٣٢٠٠ق . م .

وإذا كانت الشرطة فى مصر قد وجدت قبل الدولة فمن باب أولى أن تستمر بعد ظهور الدولة ، بل وتتطور وتتضح اختصاصاتها ووسائلها شأنها كشأن نظم الدولة الأخرى .

وبقدر براعة الفراعنة فى العلوم والفنون المختلفة ، كانت أيضا براعتهم فى تنظيم هيكل الدولة ونظمها بصفة عامة . فالفرعون له اختصاصاته ومسئولياته العامة ،

---

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر كتابنا . موسوعة حكام مصر . دار الشروق القاهرة ١٩٨٧ . ص ٢٢ ـ ٣٨ .

ويستعين بمجموعة من المعاونين المختارين بعناية من بين المخلصين له والأكفاء فى عملهم ، وعلى رأسهم الوزير الذى يمكن أن نعتبره نائب الملك ويليه المسئولين المباشرين عن أهم أمور الدولة من الرى وتشييد القصور والمعابد وإدارة أملاك الفرعون والخزانة والأمور القضائية .. ثم الإدارة المحلية فى التقسيمات الإدارية المختلفة (٣) .

وبطبيعة الحال كانت الشرطة من النظم التى أولاها الفراعنة اهتماما من حيث بيان اختصاصها وأهمية من يتولاها ، رغبة فى استقرار المجتمع وحماية الأفراد والممتلكات .

والباحث فى نظام الشرطة فى مصر القديمة (الفرعونية) تقف أمامه بعض الصعوبات ، كتلك التى يواجهها أى باحث فى موضوع آخر فى مصر القديمة .

وأول هذه الصعوبات هو طول الفترة الزمنية لما اصطلح عليه بعصر الفراعنة والذى يقرب من حوالى ثلاثين قرنا من الزمان . فلا يمكن لأى نظام أن يظل ثابتا بدون متغيرات لمدة ثلاثة آلاف سنة ، بل لابد من تطورات تدخل عليه سواء أكانت إيجابية أو سلبية .

وثانى الصعوبات الرئيسية تنوع المصادر ولغاتها ، فمن النقوش على جدران المعابد والقصور ، إلى البرديات بالهيروغليفية والديموطيقية والتى ترجمها المستشرقون إلى اللغات الألمانية والفرنسية والإنجليزية ، ثم المراجع العلمية التى تتحدث عن التأريخ بصفة عامة . وعلى كل باحث أن يستخلص منها مايهمه فى تخصصه ، والذى قد يمضى فى البحث عنه وتجميعه وترتيبه وقتا طويلا .

وثالث هذه الصعوبات هو أن بعض العصور الفرعونية لم توجد لها أى مدونات حتى يومنا هذا وبالتالى لايمكن لأى باحث أن يدقق فى تاريخ هذه العصور أو النظم التى سادت فيها .

وأمام هذه الصعوبات وغيرها لم يكن أمامى إلا أن أحاول عرض نظام الشرطة فى

---

(٣) J. MACQUERON HISTOIRE DES INSTITUTIONS ET DES FAITS SOCIOWX DE L'ANTIQUITÉ MEDITERANÉENNE. AIX-EN-PROVENEE 1957 P.P. 14-15-16.

العصر الفرعونى بصفة عامة دون الدخول فى تفاصيل الأسر الثلاثين والتغيرات التى طرأت فى كل أسرة أو فى كل حقبة . وتقتضينى الأمانة العلمية أن أقرر أن هذه التغيرات فى نظام الشرطة بين كل حقبة وأخرى لم تكن ذات أهمية كبرى لأنها لاتؤثر على طريقة الممارسة اليومية لمهمة الشرطة .

لذلك نعرض فيما يلى للتنظيمات الأساسية لجهاز الشرطة فى مصر القديمة بصفة عامة .

المبحث الثانى

تكوين أجهزة الأمن والشرطة

نعرض فى هذا المبحث أهم الأشخاص المنوط بهم حفظ الأمن فى الدولة واختصاصاتهم ابتداء من الوزير إلى رؤساء الشرطة وأفرادها .

١ ــ الوزير :

رغم أن الوزير كان عصب الدولة فى كل نواحيها إلاّ أن إشاعة الأمن والقضاء على المجرمين كانت أولى واجباته . فنجد من بين الاختصاصات المتعددة للوزير مهمته كرئيس أعلى للشرطة فى العاصمة تعرض عليه القضايا الهامة ويتابع وسائل البحث فيها[٤] . ويدخل تحت إشراف الوزير أيضا الحرس الخاص للفرعون[٥] .

ومن نص وجد على جدران مقبرة الوزير « رخ مى رع » فى عهد الملك تحتمس الثالث (من الأسرة ١٨) يورد الدكتور سليم حسن المهام التى عددها الوزير لنفسه وهى[٦] .

(أ) المحافظة على المؤسسات العامة : فيقدم له تقرير عن إغلاق المخازن فى الأوقات

(٤) رائد بهاء الدين إبراهيم . مجلة الأمن العام عدد ٢٩ جهاز الشرطة فى مصر القديمة ص ٢٩ .

(٥) J.H. BREASTED. A HISTORY OF EGYPT. LONDON P. 243.

(٦) سليم حسن : مصر القديمة الجزء الرابع ص ٥٨٧ .

المحددة ، وفتحها فى المواعيد المقررة ، كذلك يوضع له تقرير عن الداخلين أو الخارجين من أرض البلاد . وكان الوزير يقدم هو الآخر تقريره عن حالة البلاد والأموال العامة إلى الفرعون .

(ب) سجلات العاملين : إذا ما وجه اتهام إلى موظف ولم يقبل دفاعه فعلى الوزير أن يقيده فى سجل المجرمين من موظفى الدولة مع التهم الموجهة إليه .

(جـ) تلقى تقارير موظفى الإدارة فى منطقة عملهم كل أربعة أشهر .

(د) حراسة الفرعون : يشرف الوزير على حشد الجنود والسير فى ركاب الفرعون وكذلك إرسال الجنود والكتبة المحليين لوضع الترتيبات للفرعون .

(هـ) الحوادث الهامة : يتخذ الوزير الإجراءات ضد أى ناهب من أية مقاطعة (٧) .

٢ ـ رؤساء الشرطة :

كان رئيس الشرطة يختار من المعروفين بالذكاء وسعة الأفق والخلق الحسن من بين الضباط الحاملين لرتبة « حامل العلم » فى حرس الملك (٨) . وكان لقب رئيس الشرطة كثيرا ما ينضم إلى ألقاب أخرى لكبار الموظفين فى الدولة كما كان بين نواب الملك فى النوبة من كانوا يباشرون وظيفة رئيس الشرطة قبل تعيينهم كنواب للملك (٩) .

وكان منصب رئيس الشرطة يوجد فى المدن الكبرى وكذلك فى الجهات الصحراوية ولاختلاف طبيعة عمل كل منهما نبين اختصاصات كل على حدة :

(أ) رئيس الشرطة فى العاصمة والمدن الكبرى : كان لرئيس الشرطة فى طيبة الغربية مكانة خاصة لما تشتمل عليه من معابد ومقابر ولوجود العمال الذين يقومون بنحت المقابر وتزيينها . كذلك كان لرئيس شرطة « قفط » مكانة هامة لأنها

---

(٧) يورد الدكتور بهاء إبراهيم فى المرجع السابق ص ٣١ النص التالى من حديث رخ فى رع عن نفسه سواء أكنت واقفا أم قاعدا فقد كانت عصاى على كتفى ضاربا بها المهاجم . قضيت على عصابات المؤامرات الليلية وصدرت المعتدى وأبدت المجرمين على الماء واليابسة .

(٨) على حلمى . الشرطة والأمن بمصر فى مختلف العصور ص ٦٦ القاهرة ١٩٦٨ .

(٩) بهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣١ .

كانت تقع فى طريق جلب الذهب من وادى الحمامات ، وكان يعمل باتصال وثيق مع مدير مناجم الذهب هناك . وفى عهد اخناتون تمكن « سمحو » رئيس الشرطة فى عاصمته من إحباط المؤامرة التى دبرت لاغتيال الفرعون[١٠] .

(ب) رئيس الشرطة فى الصحراء : نظرا لامتداد الأرض الصحراوية فى مصر فقد وجد اهتمام بحراستها من المعتدين . فنجد على حدود الوجه القبلى من الشرق والغرب رجال شرطة الصحراء وكانت مهمتهم تعقب الفارين إلى الواحات وحماية عمال قطع الأحجار من غارات البدو وصيانة الطرق المؤدية إلى مناجم الذهب . وكان رئيس شرطة الصحراء (المازوى) تحت الاشراف المباشر للوزير[١١] .

٣ ـ رجال الشرطة (أفراد الشرطة) :

كان لرئيس الشرطة أعوان بدرجات مختلفة . ففى طيبة الغربية وجد قواد للفرق كل منهم يسمى رئيس شرطة الجبانة . وفى عصر آخر وجد ضباط آخرون كانوا يحملون لقب حامل علم الشرطة[١٢] . وكان اختصاصهم يتعلق بالأمن العام علاوة على بعض الاختصاص القضائى فى القضايا البسيطة .

أما قوات الشرطة فكانت أحيانا من القبائل النوبية خاصة شرطة الصحراء (المازوى) من المصريين ولم يكن يدخل فى عدادها فرق الجنود المرتزقة الذين كان يؤتى بهم من الخارج[١٣] .

ومن المحتمل أن كتيبة الشرطة كانت تتألف من نفس العدد التى تتألف منه كتيبة المشاه ، وهو مائتان وخمسون ، كما تتألف كل فصيلة من خمسين فردا[١٤] وكان

---

(١٠) سليم حسن المرجع السابق جـ ٥ ص ٥٣٨ وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٢ .

(١١) سليم حسن . مصر القديمة جـ ٥ ص ٤٩٧ . وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٢ .

(١٢) سليم حسن المرجع السابق ص ٥٣٩ . وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٣ .

(١٣) سليم حسن المرجع السابق ص ٥١٢ . وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٣ .

(١٤) سليم حسن المرجع السابق جـ ٨ ص ٤٨ . وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٣ الشرطة والأمن الداخلى فى مصر القديمة . القاهرة . ١٩٨٦ . ص ١٢١ .

تسليح رجال الشرطة هو العصى والحراب [١٥] .

ورمز وظيفة الشرطة هى البلطة والحزام وحزمة أعشاب ومروحة . أما العلم فكان عليه صورة غزال (فى طيبة الغربية) أو درع مستطيلة الشكل رسم عليها الفرعون يضرب عدوا له [١٦] .

وعن علاقة الشرطة بالشعب ، فقد يكون من المفيد أن نورد نص نصيحة يوجهها الحكيم « آنى » لابنه بأن يكون على وفاق مع رجال الشرطة فيقول : « اتخذ من شرطى شارعك صديقا لك ولاتجعله يثور عليك . واعطه من طرائف بيتك حينما يكون منها فى بيتك فى أيام العيد . ولاتتغاض عنه وقت صلاته بل قل له : المديح لك » [١٧] .

المبحث الثالث

أجهزة الشرطة

١ ـ الشرطة المحلية :

كانت الشرطة المحلية تقوم بحفظ الأمن والنظام فى المدن الكبرى مثل طيبة وقفط ومنف وتل العمارنة وكذلك فى المناطق الصحراوية . وكانت تقوم بدوريات منظمة للمرور على الطرق وتفتيشها وتتعقب المجرمين [١٨] .

٢ ـ الحرس الملكى :

كان منوطا بالوزير الإشراف على تكوين حرس الملك لضمان سلامته وولاء الشعب له [١٩] .

---

(١٥) بهاء إبراهيم المقال ص ٣٤ الكتاب ص ١٢١ .

(١٦) سليم حسن المرجع السابق جـ ٥ ص ٥٤٠. وبهاء إبراهيم المقال ص ٣٤ الكتاب ١٢٢ .

(١٧) سليم حسن المرجع السابق جـ ٦ ص ٦٧٧ . وبهاء إبراهيم . المقال ص ٣٤ الكتاب ص ١٢٢ .

(١٨) على حلمى الشرطة والأمن بمصر فى مختلف العصور . القاهرة ١٩٦٨ ص ٧٤ . وبهاء إبراهيم . أجهزة الشرطة واختصاصاتها فى مصر القديمة . العدد ٦٨ من مجلة الأمن العام ص ٣١ والكتاب ص ١٢٦/١٢٥ .

(١٩) وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٤ ، على حلمى المرجع السابق ص ٧٩ الكتاب ١٣٣ .

وكان الحرس الملكى يضم فرقا خاصة من المصريين لتقوم بأعمال الحرس الخاص للفرعون ، وكانت هذه الفرق تحت السلاح دائما ، ولم يكن يدخل فى عدادها فرق الجنود المرتزقة الذين كان يؤتى بهم من الخارج [٢٠] .

وكان من مهام الحرس الملكى الخاص أيضا حراسة قصر الفرعون وحراسته فى تنقلاته ومواكبه الرسمية فى أيام الاحتفالات أو عند إقامته للشعائر الدينية [٢١] .

وكان الفرعون ينتقى من بين أفراد حرسه أشد المقربين إليه ليكون بمثابة حارس شخصى أثناء خروجه للحملات الحربية . وكان حارس البدن لسيتى الأول أثناء الحروب أكبر أبنائه وولى عهده [٢٢] .

٣ ـ شرطة المعابد :

وكانوا مكلفين بحفظ النظام داخل المعابد ، وصيانة مبانيها وممتلكاتها خارج المعابد . وكان عدد حراس المعابد يتناسب مع أهميتها ، وفى عهد الملك سنوسرت الثانى بلغ عدد الحراس لأبواب معبد « أنوبيس » فى اللاهون بالقرب من الفيوم ستة حراس [٢٣] .

ولم تقتصر مهمة حراسة المعابد على رجال الشرطة فحسب بل شاركهم فيها بعض الكهنة [٢٤] .

وكان نظام الحراسة فى المعابد قائما على أسس دقيقة صارمة ، وكان جنود الشرطة الخاصة بالمعابد يتبعون رئيس الكهنة وليس الشرطة المحلية . وعندما زادت ثروة المعابد

---

(٢٠) سليم حسن مصر القديمة جـ ٥ ص ٥١٣ ، وعلى حلمى المرجع السابق ص ٧٩ الكتاب ١٣٤ . وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٤ .

(٢١) بهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٥ الكتاب ١٣٤ .

(٢٢) المرجع السابق ص ٣٥ الكتاب ١٣٥ .

(٢٣) حلمى المرجع السابق ص ٧١ . وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٤ الكتاب ١٣١ .

(٢٤) سليم حسن . مصر القديمة جـ ٤ ص ٢٢٦ . على حلمى المرجع السابق ص ٧١ . بهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٤ الكتاب ص ١٣١ .

اتسعت أملاكها وبالتالى مهام شرطتها لمنع الاختلاس والغش والمحافظة على النظام وحماية المحصولات [٢٥] .

٤ ـ حراسة المقابر :

كانت المقابر تحوى الكثير من الثروات التى تدفن مع أصحابها حسب الاعتقاد الفرعونى فى البعث والخلود فى الحياة الآخرة . ولذلك وجدت شرطة لحراسة المقابر ولضبط لصوص الجبانات [٢٦] .

٥ ـ أمن الدولة :

نظرا لما مرت به مصر من مؤامرات ضد بعض حكامها وفى أحيان أخرى من ثورات قلبت نظام الحكم فيها ، فقد اهتم الفراعنة بالسيطرة على البلاد وتأمينها من الداخل فوجد جهاز مهمته تقديم التقارير للوزير ومنه للفرعون عن كبار الموظفين وحكام الأقاليم ، للتأكد من ولائهم للفرعون ، وإخلاصهم لنظام الدولة . وكان هذا الجهاز يعتمد على بث العيون ، ورصد أعمال حكام الأقاليم لمعرفة أخبارهم والإبلاغ بها [٢٧] .

٦ ـ الشرطة النهرية :

كان النيل الوسيلة الرئيسية لنقل البضائع وتنقلات الأفراد باستخدام السفن النهرية فاستلزم ذلك عناية الحكومة المركزية لتوفير الأمن فى هذا الشريان الطويل ، ولبسط سلطانها فى أرجاء البلاد .

ونجد أن من بين ما يشير إليه رخ مى رع وزير تحتمس الثالث فى النص السابق

---

(٢٥) بهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٤ والكتاب ص ١٣١ .

(٢٦) على حلمى المرجع السابق ص ٧١ .

(٢٧) نجيب ميخائيل ـ مصر والشرق الأدنى القديم جـ ٢ ص ٩١ القاهرة ١٩٦٢ . وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٢ ، ٣٣ وعلى حلمى المرجع السابق ص ٨١ .

الإشارة إليه[٢٨] قوله : « فأبدت المجرمين على الماء واليابسة »[٢٩] .

وفى عصر الفرعون أمنحوتب الثالث (الأسرة ١٨) انتشرت القرصنة فى حوض البحر المتوسط فعين الفرعون حراسة للسواحل المصرية للطواف على شواطئ الدلتا لمنع القراصنة من الاقتراب من مصر وعدم السماح بالدخول فى مصب نهر النيل إلاّ للسفن التجارية القانونية[٣٠] . وكذلك فى عصر سيتى الأول (الأسرة ١٩) صدر مرسوما يفهم منه وجود دوريات تفتيشية تجوب النهر كان من حقها أن تستوقف السفن لتعرف وجهتها وحمولتها ضمانا للقضاء على أى قرصنة فى النيل[٣١] .

كذلك أشار الفرعون حور محب (الأسرة ١٨) إلى اهتمامه بحراسة القوافل الحكومية النهرية بما جاء فى مرسومه الإصلاحى الشهير مانصه « إنه هدد من يسرق سفنا تحمل الضرائب إلى خزانة الدولة أو تحمل أشياء زوجته أو للمعابد بعقوبات صارمة منها جدع الأنف والنفى[٣٢] .

٧ ـ شرطة المناجم والمحاجر :

اعتاد الملوك الفراعنة إرسال البعثات إلى الصحراء لاستغلال المناجم ومنها مناجم النحاس التى تعد أقدم مناجم نحاس فى العالم[٣٣] ، واستلزمت صناعة تعدين هذا النحاس وجود شرطة قوية لحراسته . كذلك كان على رجال الشرطة مرافقة بعثات قطع الأحجار بعدد كبير من الجنود وكان عملهم يختص بحراسة هذه البعثات فى الطرق

---

(٢٨) راجع هامش (٧) ص ١٨ .

(٢٩) سليم حسن مصر القديمة جـ ٤ ص ٥٦٧ القاهرة ١٩٤٨ . وعلى حلمى المرجع السابق ص ٧٣ . وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٣ الكتاب ١٢٩ .

(٣٠) بهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٣ والكتاب ١٢٩ .

(٣١) يرجع لتفاصيل المرسوم المشار إليه فى سليم حسن مصر القديمة جـ ٦ ص ٨٨ القاهرة ١٩٤٩ .

(٣٢) على حلمى . المرجع السابق ص ٨٢ .

(٣٣) سليم حسن . مصر القديمة . جـ ٥ ص ٤٢ . وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٦ .

الصحراوية علاوة على السيطرة على عمال المحاجر والفصل فيما ينشب بينهم من شجار[٣٤] .

٨ ـ مهام أخرى للشرطة :

إذا كان ما ذكرناه أهم أجهزة الشرطة ومهامها فقد كانت للشرطة مهام أخرى قد لاتستلزم أن يكون لها جهاز متخصص .

فإلى جوار عمل الشرطة فى حفظ الأمن فقد قامت بأعمال بما يشبه الخدمات العامة ومنها :

(أ) المعاونة فى جمع الضرائب : أشرف رجال الشرطة على جمع الضرائب المفروضة على البضائع الخارجية فى مناطق معينة عند الحدود[٣٥] .

(ب) فرز المجندين : كان من المهام التى توكل للشرطة أيضا جمع المجندين وفرزهم كل عام[٣٦] .

(جـ) مراقبة ضبط المكاييل والأوزان والخبز كانت مهمة الشرطة فى ذلك المجال منع الغش فى المكاييل ومراقبة وزن الخبز[٣٧] .

---

(٣٤) بهاء إبراهيم . المرجع السابق ص ٣٧ .

(٣٥) BREASTED. OP. CIT. P. 338 وعلى حلمى المرجع السابق ص ٨٠ . وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٥ .

(٣٦) سليم حسن . مصر القديمة جـ ٨ ص ٤٣ وعلى حلمى المرجع السابق ص ٨٠ . وبهاء إبراهيم المرجع السابق ص ٣٦ .

(٣٧) على حلمى المرجع السابق ص ٨٠ .

الفصل الثانى

مصر فى عهد الإسكندر والبطالمة

لمحة تاريخية :

لم يكن غزو الفرس لمصر ومحاولتهم ضمها لملكهم إلا دليلا على ازدياد نفوذهم فى المنطقة ومحاولتهم السيطرة عليها ولم تسلم المدن اليونانية من غزو الفرس ، وفى ذات الوقت كان الأغريق يرون فى فارس عدوا تقليديا يجتهدون فى الانتقام منه ويجدون فى التخلص منه . وقد استطاع الملك « فيليب » ملك مقدونيا جمع المدن الاغريقية تحت زعامته استعداداً لغزو فارس ولكنه قتل فخلفه ابنه الإسكندر الذى نفذ خطة أبيه ، فقاد الأغريق فى حربهم ضد فارس فى سنة ٣٣٤ق . م . وبدأت الولايات الواقعة تحت الاحتلال الفارسى فى الأنهيار أمام الإسكندر من آسيا الصغرى إلى سوريا وفينيقيا إلى فلسطين إلى أن وصل إلى مصر التى سلمها الوالى الفارسى للإسكندر دون مقاومة وإستقبله المصريون بالترحاب لتخليصهم من الاحتلال الفارسى .

دخل الإسكندر مصر عام ٣٣٢ق . م وأسس مدينة الإسكندرية وأمر بأن تتخذ عاصمة لمصر وغادر الإسكندر مصر فى العام التالى ٣٣١ق . م ليواصل حروبه ضد الفرس وتوفى الإسكندر فى ٣٢٣ ق.م . وغداة وفاة الإسكندر اجتمع قواده فى بابل لبحث مشكلة حكم الإمبراطورية المقدونية التى توفى مؤسسها قبل أن ينظم وراثة العرش وطريقة الحكم فيها ودون أن يترك وصية أو يرشح خلفا له .

وبعد خلاف عنيف تم الاتفاق على أن يرتقى العرش شاب معتوه يدعى « فيليب ارهيدوس » كان أخا غير شقيق للاسكندر ، مع الاعتراف بحق جنين « روكسانا » زوجة « الاسكندر » الفارسية إذا كان ذكرا فى مشاركة فيليب بمثابة شريك تحت

الوصاية . وبهذا الحل أمكن الاحتفاظ بوحدة الإمبراطورية من الناحية الشكلية فقط أما من الناحية الواقعية فقد انقسمت الإمبراطورية بين قواد الإسكندر ووزعوا ولايات الإمبراطورية فيما بينهم ليحكموها بصفتهم ولاة من قبل الأسرة المالكة المقدونية . وكانت مصر من نصيب قائد يدعى بطليموس وهو الذى أسس حكم أسرة البطالمة التى حكمت مصر من ٣٣٣ ـ ٣٠ق . م . ومع مرور الوقت بدأ نفوذ الحكام يضعف وبالتالى تأثر استقلال مصر وزاد توغل نفوذ روما فيها إلى أن وصل الأمر إلى كليوباترا السابعة التى اعتلت العرش سنة ٥١ق . م . وانتهت احلامها وأطماعها فى الاشتراك مع يوليوس قيصر فى حكم روما بدخول الجيش الرومانى إلى مصر فى سنة ٣١ق . م . فانهارت دولة البطالمة فى مصر وانضمت مصر إلى الإمبراطورية الرومانية (١) .

المبحث الأول

تكوين جهاز الشرطة

كان أغلب رجال الشرطة فى مصر فى أول العصر البطلمى من الاغريق . ومع الوقت أصبح الضباط وذوى المناصب القيادية فى الشرطة فقط من الاغريق وأفسح المجال تدريجيا للمصريين منذ القرن الثانى خاصة أفراد قوات الشرطة العادية (٢) .

وكان رجال الشرطة يتصلون بالجيش اتصالا وثيقا فكان يوجد بين رجال الشرطة محاربون مصريون وفى المقابل كان رجال الشرطة يساهمون أحيانا فى تكوين القوات المحاربة (٣) .

وعن مرتبات رجال الشرطة أو المقابل المادى لهم فكان يختلف بحسب جنسيتهم فبالنسبة لغير المصريين ، أى الاغريق ، كانوا يمنحون مرتبات منتظمة . أما رجال

---

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع لكتابنا موسوعة حكام مصر ص ٣٩ ـ ٤٤ .

(٢) EDWIN BEVAN . A HISTORY OF EGYPT UNDER THE PTOLEMIC DYNASTY LONDON, 1927, P 169.

وإبراهيم نصحى . مصر فى عصر البطالمة فى تاريخ الحضارة المصرية المجلد الثانى القاهرة بدون تاريخ ص ٢٧ .

(٣) إبراهيم نصحى المرجع السابق ص ٢٧ .

الشرطة من المصريين فكانوا يمنحون اقطاعات متواضعة مقابل قيامهم بأعمال الشرطة . ومع الوقت أخذ نظام منح الاقطاعات لرجال الشرطة يتسع حتى شمل المصريين وغير المصريين على السواء[٤] .

وعن تسليح رجال الشرطة فكان أحد ثلاث معدات حسب درجة شاغل الوظيفة فكبار ضباط الشرطة تسليحهم السيف ، أما معاونوهم فتسليحهم السوط وكان تسليح الجنود العصا[٥] .

المبحث الثانى

أجهزة الشرطة ومهامها

وكانت المهمة الأساسية لجهاز الشرطة هى تأكيد الاخترام الواجب لكبار الموظفين وحمايتهم وممتلكاتهم وقت الحاجة .

وكان فى كل قرية كبيرة « ارشيفيلاكيتز » وهو قائد قوة الشرطة المحلية وهو يتبع قائد قوة الاقطاعية الذى يتبع بدوره المسئول الإدارى وفى نهاية السلم يوجد قائد قوة الشرطة فى الإقليم[٦] .

وعن المهام الموكلة إلى رجال الشرطة فهى :

أولاً : شرطة دوريات الأراضى الزراعية « كيرسيفيبوس » ومهمتها حراسة الأراضى الزراعية والأراضى الممتدة خارج الأراضى المزروعة[٧] .

ثانياً : شرطة حرس الحدود « الايديموفيلاكس »[٨] .

---

(٤) يفن المرجع السابق ص ١٦٢ وإبراهيم نصحى المرجع السابق ص ٢٧ .

(٥) JEAN LESQUIER. INSTITUTIONS MILITAIRES DE L'EGYPTE SOUS LES LAGIDES PARIS, 1911, P. 260-261.

(٦) ليكيه المرجع السابق ص ٢١١ .
وبيفن . المرجع السابق ص ١٦٣ .

(٧) بيفن . المرجع السابق ص ١٦٣ .

(٨) المرجع السابق ص ١٦٤ .

ثالثاً : شرطة المهام الخاصة مثل مرافقة جامعى الضرائب [٩] أو شراء المنسوجات للدولة أو تفقد المحاصيل الزراعية ، أو المزارع النائية .

رابعاً : شرطة الحراسات الخاصة [١٠] وهؤلاء كانوا يلحقون للعمل مع كبار المسئولين لضمان الاحترام اللازم لهم والدفاع عنهم إذا اقتضى الأمر وكان يطلق عليهم حاملى القضبان أحيانا وحاملى السياط أحيانا أخرى .

خامساً : الشرطة النهرية ومهمتها القيام بدوريات فى النيل باعتباره خط المواصلات الرئيسى لكل مصر وكانت لهم قوارب مسلحة [١١] .

سادساً : تنفيذ الأحكام : وُجد. تنظيم شرطة دقيق لضمان تنفيذ الأحكام القضائية وقمع العنف والجريمة وكان يطلق عليه « فيلا كتباى » [١٢] .

---

(٩) المرجع السابق ص ١٦٤ .

(١٠) المرجع السابق ص ١٦٥ وإبراهيم نصحى المرجع السابق ص ٢٧ .

(١١) بردية رقم ٦٣ المجموعة ١/٢٠٠ متحف اللوفر . وبيفين المرجع السابق ص ١٦٩ .

(١٢) بيفن المرجع السابق ص ١٥٧ .

الفصل الثالث

الشرطة فى مصر فى عهد الرومان

لمحة تاريخية :

دخل « أوكتافيوس » وجيوشه المنتصرة إلى الإسكندرية سنة ٣٠ ق . م . وانتحر « ماركوس انطونيوس » ثم « كليوباترا » وأصبحت مصر رسميا تحت الحكم الرومانى . وأعلن الامبراطور أغسطس ضم مصر إلى الإمبراطورية الرومانية .

وكانت مصر تتمتع بموقع جغرافى هام وبثروة طائلة خاصة بالنسبة لروما التى كانت تعيش على قمح مصر من وقت طويل . لذلك رأى الإمبراطور « أغسطس » أن يضع لمصر نظاما خاصا متميزا عن الولايات الأخرى . فكانت تتبع الامبراطور مباشرة وليس للسناتو . كما أن حاكمها كان ذو مرتبة أرفع من باقى حكام الولايات .

وظل الأباطرة الرومان يحرصون على القواعد التى وضعها أغسطس ولكن ثورات أهل مصر المتتالية فى القرون الثلاثة الأولى للحكم الرومانى كانت تعبر عن عدم رضاء الشعب بحكامه الجدد . واحتجاجا منهم على نظام الضرائب المتبعة ولم يكن لهذه الثورات أثر فعال اللهم إلا أنه عمت الفوضى انحاء مصر فى النصف الثانى من القرن الثالث .

وفى سنة ٢٨٤ ميلادية اعتلى عرش الامبراطورية دقلديانوس فحاول ادخال بعض الاصلاحات بادماج ولايات وتقسيم ولايات أخرى . وقسمت مصر التى كانت حتى ذلك الوقت ولاية واحدة إلى ثلاثة أقسام يحكم كل قسم حاكم مدنى أما السلطة العسكرية فقد وضعت فى يد قائد يسمى (دوق مصر) .

وكان لهذه الحالة التى وصلت إليها مصر انعكاساتها من وجوه عدة أهمها التدهور فى نظم الإدارة ومن بين هذه النظم نظام الشرطة .

المبحث الأول

العاملين فى مجال الأمن والشرطة

اقتفى الرومان أثر البطالمة أول الأمر فى حفظ الأمن والنظام فى انحاء البلاد بحراس PHYLAKITAI مسلحين ومنظمين على أسس حربية . لكنهم لم يلبثوا أن لجأوا إلى نظام آخر مزدوج يضم رجال شرطة مدنيين عليهم حفظ الأمن والنظام يعينون من بين أهالى المنطقة ويضم أيضا رجال الجيش (١) .

وكان رجال الشرطة المدنيون من الحراس PHYLAKES يؤدون يمينا للخدمة بأمانة ونزاهة وأن يقدموا للحكومة ضامنين لحسن أدائهم مهتهم (٢) .

أما عن دور الجيش فى نظام الشرطة فكان هناك فئة قليلة من الجنود مخصصة لحفظ الأمن والنظام فى الأحوال التى تتطلب تدخل قوات أكثر نظاما من الشرطة المدنية ، وكان هؤلاء الجنود تحت قيادة CENTURION وهو قائد المئة .

وكان تقسيم رجال الشرطة إلى وحدات سواء فى المدينة أوفى القرية وكانت الوحدة فى المدينة تحت رئاسة قائد المدينة مباشرة أما الوحدة فى القرية فكانت تحت رئاسة موظف خاص يدعى ARCHE PODOS (٣) .

ومع انشاء مجالس الشورى فى عواصم المديريات وجدت قوة للشرطة فى عاصمة كل مديرية كانت مستقلة عن شرطة المديرية ككل وكان يتولى هذه الشرطة الخاصة بالعاصمة موظف خاص يدعى NUKTOSTRATEGOS وذلك إلى جوار رئيس الشرطة فى المدن أو القرى السابق الإشارة إليه ARCHEPODOS (٤)

---

(١) إبراهيم نصحى المرجع السابق ص ١٣٢ .

(٢) إبراهيم نصحى . المرجع السابق ص ١٣٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

المبحث الثانى

المهام الموكلة للشرطة

الدور الأساسى لرجال الشرطة كان هو العمل على أن يسود النظام وذلك بالمحافظة على الأمن وضبط المجرمين .

ولم يكن لرجل الشرطة أى سلطات أخرى إلا فى أحيان قليلة عندما يلعب دورا فى التوفيق ولكن هذا الدور خارج عن اختصاصه الأصيل ويقوم به فى السرقات البسيطة وبمبادرة شخصية منه كما يحاول أى شرطى التوفيق حتى يتفادى اجراءات أكثر تعقيدا . ومثال ذلك أنه فى حوادث السرقة البسيطة مثل سرقة بعض الحبوب يتدخل الشرطى حتى يسدد المتهم سبعة أرادب من القمح للمجنى عليه كنوع من التعويض (٥) ويبين لنا هذا المثال الدور التوفيقى الذى يقوم به رجل الشرطة فى هذا العصر للتوفيق بين طرفين أو التحكيم بينهما .. ولم يكن له اتخاذ أى اجراء قضائى اللهم إلا استدعاء الأطراف أمامه لمحاولة التوفيق بينهم ورغم ذلك فعليه أن يكون ملما بكافة اجراءات التحقيق (٦) . .

وعن طريقة ممارسة العمل الشرطى فإن الأوامر كانت تصل إلى رجال الشرطة من المحافظ المدنى للاقليم أو من الضابط الرومانى قائد الفصيلة المجاورة للقرية . وكانت القرى تقسم إلى دوائر لكل دائرة مسئول من أفراد الشرطة وبطريقة الدوائر المتكررة يتم حفظ النظام فى البلاد (٧) .

وكان الضابط يقود دوريتين . الأولى من عشرة والثانية من ثمانية رجال أما ARCHE PODOS فيقود ست دوريات من أعداد مختلفة من الرجال (٨) .

وكانت أغلب الجرائم تتطلب الإبلاغ عنها من المجنى عليهم بشكوى إلى المحافظ الذى يصدر أوامر الضبط أو أوامر القبض إلى ARCHE PODOS ويمارس هذا الأخير

---

(٥) P. JOUGUET. LA VIE MUNICIPALE DANS L'EGYPTE ROMAINE. PARIS, 1911, P. 259.

(٦) المرجع السابق .

(٧) P. JOUGUET. OP. CIT P. 260.

(٨) OP. CIT. P. 261.

عملية القبض بناء على هذا الأمر وإن كان من حقه القبض على المجرمين وإيداعهم الحبس بمبادرة منه . وفى حالة عدم عثوره على الشخص المطلوب القبض عليه أو ضبطه فعليه أن يقسم على ذلك فى إقرار كتابى (٩) .

ومن الأعمال الأخرى الموكلة إلى رجال الشرطة إلى جانب مهمتهم الأساسية فى حفظ النظام : حفظ الأمن فى ساحات الألعاب وفى الطرق الصحراوية وفى السجون (١٠) . كما يساعد فى جباية الضرائب وهو الذى يتولى إعلان القوانين بلصق إعلاناتها (١١) .

وكان رجال الشرطة فى ذلك العصر فى الغالب من المتطوعين ابتداء من الضباط إلى الحراس ويبدو أن الرومان قصدوا الاكتفاء بالعمل التطوعى فى الشرطة حتى لايوجدوا إلى جانب جيشهم نوع من قوات البوليس النظامية (١٢) .

وكان الإجراء المتبع للحصول من هؤلاء العاملين على أقصى طاعة وانضباط هو ما كان متبعا عادة فى القرى الرومانية مع كل الموظفين المتطوعين وهو أن تصبح أشخاصهم وأموالهم ضامنة أو كفيلة لطاعتهم للأوامر . وذلك هو سبب اختيار الأفراد الذين لديهم مصادر دخل معلومة لهذه الوظائف مما يسمح للدولة بتوقيع جزاء مادى على أملاكه إذا ما نسب إليه إهمالا فى عمله التطوعى (١٣) . ورغم أن هذا العمل يعد من الناحية النظرية تطوعيا إلا أن البعض كان يتقاضى أجرا أحيانا على صورة نقدية أو على صورة مواد طبيعية (١٤) كالحبوب مثلا .

وهذا العمل التطوعى ليس بمستغرب ويمكن مقارنته بنظام العمد فى النصف الأول من القرن الحالى .

---

(٩) OP CIT. P 262.

(١٠) إبراهيم نصحى المرجع السابق ص ١٣٣ .

(١١) P. JOUGUET. OP. CIT. P. 264.

(١٢) OP. CIT. P. 265.

(١٣) OP. CIT. P. 266.

(١٤) OP. CIT. P. 264.

الفصل الرابع
الشرطة فى مصر فى العصر البيزنطى

بدأ العصر البيزنطى سنة ٣٢٣ ميلادية عندما تولى « قسطنطين » الحكم وأصبح امبراطورا . وقد شيد « قسطنطين » على اطلال مدينة « بيزنطه » القديمة مدينة جديدة استمدت اسمها من اسمه وعرفت باسم « القسطنطينية » وأصبحت عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية . وكان قسطنطين أول امبراطور مسيحى للامبراطورية الرومانية وفى ذلك الوقت كانت المسيحية تزداد انتشارا فى مصر وكان المسيحيون يتعرضون لاضطهاد الحكام الرومان وتعذيبهم . ولكن مع اعتلاء الامبراطور قسطنطين العرش والاعتراف الرسمى بالمسيحية ، بدأ اطمئنان المسيحيين إلى أنفسهم وبدأوا يعملون فى حرية . ولكن هذه الحرية أدت إلى ظهور انقسامات وخلافات فى الرأى مما أدى إلى نشوء خلاف عنيف بين كنيسة الإسكندرية والقصر الامبراطورى فى « القسطنطينية » وكانت هذه المنازعات الدينية سببا فى ازدياد الكراهية والعداء الشديد بل والمقاومة العنيفة للحكومة الامبراطورية فى « القسطنطينية » وزاد من أسباب كراهية أهالى مصر للحكومة الامبراطورية زيادة الضرائب وفساد الإدارة وظلمها مما أدى إلى فقر داخلى .

وادت هذه العوامل مجتمعة إلى أزمة اقتصادية وأزمة اجتماعية أدت إلى فساد مالى وإدارى واقتصادى وضرائبى ومنازعات دينية وإلى إثارة الفوضى والنزعات الانفصالية أحيانا ، واحتلال الفرس لمصر أحيانا أخرى .

واتخذ المصريون موقفا سلبيا إزاء الحكم البيزنطى إلى أن تم فتح مصر على يد عمرو بن العاص فرحبوا به وانتهت فترة الحكم البيزنطى لمصر .

وكان الأباطرة الرومان وتبعهم البيزنطيون قد قاموا بمحاولات متعددة لادخال تعديلات على النظام الإدارى فى مصر لمحاولة منع تدهور أحوال البلاد . ولكن أغلب هذه المحاولات باءت بالفشل واثبتت عدم جدواها حتى تولى الأمبراطور « دقلديانوس » الأمور وأدخل الكثير من الاصلاحات الإدارية على البلاد ضمنها وثيقته الشهيرة المسماه القانون رقم ١٣ .

وقد تضمن القانون رقم ١٣ تفاصيل دقيقة عن تنظيم الشرطة فى البلاد ومن دراسة هذا القانون يمكن استخلاص نظام الشرطة والقائمين عليه وطريقه ممارستهم لعملهم وواجباتهم وحقوقهم .

المبحث الأول

تكوين جهاز الشرطة

الدوق هو الرئيس الأعلى للشرطة فى ولايته ويوكل إليه حفظ الأمن والنظام العام بواسطة جنوده وهو مكلف كذلك بتأكيد سداد الضرائب بانتظام عن طريق الحماية المسلحة للجباه [١] .

كما أن رئيس الابروشية فى إقليمه يلعب دور مدير البوليس فتصدر أوامر القبض من ديوانه ويوجد سجن تحت امرته [٢] .

وإذا كانت بعض أعمال الشرطة يمارسها الجيش بناء على أوامر من الدوق فهذا لا يعنى أن الجنود وحدهم هم المكلفون بالسهر على حفظ الأمن فى البلاد بل وجد موظفين مختصين باصدار وتنفيذ أعمال الشرطة فى المدن والقرى [٣] .

---

(١) G. ROUILLARD. L'ADMINSTRATION CIVIL DE L'EGYPTE-BYZANTINE. PARIS, 1923, P. 157.
والدكتور السيد الباز العرينى . مصر البيزنطية . القاهرة . ص ٢٢٥

(٢) G. ROUILLARD. OP. CIT. P. 158 . والسيد الباز العرينى . المرجع السابق .

(٣) G. ROUILLARD. OP. CIT. . والسيد الباز العرينى . المرجع السابق ص ٢٢٦ .

وقد وجدت منذ القرن الخامس وتأكدت فى القرن السادس وجود قوة لحفظ النظام العام فى المدن من الحراس يوكل إليهم أعمال الشرطة العادية من المحافظة على النظام فى المدينة وضبط المتهمين والتأكد من شخصياتهم ومن مثولهم أمام القضاة . وهؤلاء الحراس هم الذين حلوا محل ولاة المدن فى النظام الرومانى STRATEGES.. فنجدهم يصدرون أوامر القبض أو الضبط للمتهمين أو المشتبة فيهم(٤) .

وهؤلاء الحراس يخضعون فى ممارستهم لعملهم لحامى الشعب(٥) المكلف بحماية الحقوق العامة والخاصة .

أما فى القرى فرغم وجود بعض رجال الشرطة RIPARII فكان يقع على أعيان القرية عبء ضبط المتهمين وارسالهم للمثول أمام القاضى(٦) ويوجد فى القرى أيضا فئة أخرى باسم PHYLACITES يرأسهم KEPHALIOTES (٧) . ويوجد كذلك فئة أخرى من الحراس يطلق عليهم IENARQUES ومن هؤلاء وهؤلاء تتألف الشرطة المحلية للقرية (الجندرمه) وهى تقابل القوة العسكرية التى يمثلها جيش الأمبراطور(٨) .

وهذه القوة العسكرية يصير اللجوء إليها فى بعض الأحوال إذا لم تتمكن قوات الشرطة المحلية من القيام بواجبها فى تسليم المجرمين أو فى حالة اهمال تأدية واجباتهم بسوء نية فيقوم محامى الشعب (المحامى العام) باستدعاء قائد الجند TRIRUN من مدينة مجاورة فيصل على رأس قوة من جنده لإعادة النظام إلى القرية(٩) .

---

(٤) G ROUILLARD. OP. CIT. P. 159.

(٥) OP. CIT. P. 159.

(٦) الدكتور الباز العرينى المرجع السابق ص ٢٢٧ .

(٧) G.ROUILLARD. OP. CIT. P.P. 159/160

(٨) G. ROUILLARD. OP. CIT. P. 160.
والدكتور السيد الباز العرينى المرجع السابق ص ٢٢٧ .

(٩) G. ROUILLARD. OP CIT. P 160/161.
والدكتور السيد الباز العرينى . المرجع السابق ص ٢٢٨/٢٢٧ .

المبحث الثانى

مهام الشرطة

ومن الأعمال التى توكل إلى رجال الشرطة بجانب اختصاصهم فى حفظ الأمن والنظام العام حراسة الأراضى الزراعية والمحاصيل ونوبات الرى [(١٠)] حرصا على المصدر الرئيسى لخزانة البلاد والدعامة الأساسية للاقتصاد القومى وهو الزراعة وكذلك الاهتمام بالمنشآت العامة وحراسة رعاة قطعان الماشية .

وفى الأماكن الصحراوية المتطرفة والمتاخمة للحدود أقيمت أبراج منيعة للالتجاء إليها من هجمات المغيرين على القوافل وكان حارس البرج من رجال الشرطة أيضا [(١١)] .

كما وجد كذلك نواة للشرطة الخاصة حيث نجد أن كبار الملاك من ذوى النفوذ والاستقلال الكبير داخل مقاطعاتهم ينشئون لأنفسهم فى ضياعهم جيوشا خاصة ينفقون عليها وكذلك لهم شرطة خاصة باملاكهم وإن لم يكن لهم أى ولاية قضائية ومع ذلك يرجح وجود سجون خاصة فى هذه الضياع [(١٢)] .

ورغم استمرار النظام المأخوذ به فى الحقبة الرومانية من أن وظيفة الشرطة ذات طابع تطوعى فقد بدأت تظهر بعض المكافآت المالية لرجال الشرطة فى شكل أجور ورواتب [(١٣)] .

---

(١٠) ROUILLARD. OP CIT. P. 161
والدكتور السيد الباز العرينى ص ٢٢٨ .

(١١) ROUILLARD. OP. CIT. P. 161/162.
والدكتور السيد الباز العرينى ص ٢٢٨ .

(١٢) ROUILLARD. OP. CIT. P. 162.
والدكتور السيد الباز العرينى ص ٢٢٨/٢٢٩ .

(١٣) ROUILLARD. OP. CIT. P. 158.
والدكتور السيد الباز العرينى المرجع السابق ص ٢٢٦ .

الفصل الخامس

الشرطة فى أعقاب الفتح الإسلامى لمصر

لمحة تاريخية :

فى أوائل القرن السابع الميلادى ظهرت على مسرح الأحداث العالمية دولة جديدة فى الشرق وهى الدولة العربية التى حملت دينا جديدا هو الإسلام .. وبعد أن مدت هذه الدولة سيادتها على الجزيرة العربية بدأت تتطلع إلى خارج الجزيرة فوجدت امبراطوريتين طحنتهما الحروب هى امبراطورية فارس (الفرس) وامبراطورية الروم (الرومانية الشرقية أو البيزنطية) فتمكنت الدولة العربية الإسلامية من الإطاحة بهما . وبدأت فى التوسع على حسابهما باكتساح الولايات التى كانت تتبعهما .

وكانت مصر حتى ذلك الوقت تقع فى نطاق الامبراطورية البيزنطية .

وبعد أن تمكنت الدولة الإسلامية من فتح العراق وفارس والشام وضمتهما إليها بدأت أنظارها تتجه نحو مصر فى عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذى أذن لقائد جيشه عمرو بن العاص فى فتح مصر ففتح العريش والفرما سنة ٦٤٠ م . وبلبيس وأم دنين ثم حاصر حصن بابليون سنة ٦٤١م وسار إلى الإسكندرية وفتحها . وبذلك قضى عمرو بن العاص على نفوذ الامبراطورية البيزنطية فى مصر وأصبحت ولاية عربية إسلامية .

المبحث الأول

الشرطة فى الدولة الإسلامية الناشئة

عندما نتحدث عن الشرطة كسلطة أو كمهمة نجد أن هذه السلطة أو هذه المهمة كانت توكل فى العصر الجاهلى لرئيس كل قبيلة لأنه مكلف بحفظ الأمن الداخلى والنظام العام داخل قبيلته وذلك بتنفيذ الأعراف المأخوذ بها فى القبيلة بالضرب على أيدى العابثين وأخذ القصاص على سبيل المثال .

وبعد بعثة محمد صلى الله عليه وسلم وبدء ظهور الدولة الإسلامية كان يتولى بنفسه هذه المهمة ويوكلها أحيانا إلى بعض الصحابة . مثلها فى ذلك مثل أى نظام آخر فالدولة الإسلامية كانت فى طور النشوء ولم تكن دولة ذات نظم مستقرة بالمعنى المفهوم الآن أو حتى بالمعنى الذى بدأ يظهر شيئا فشيئا حتى استقرت الدولة الإسلامية وأصبحت الأنظمة واضحة والوظائف ظاهرة ومنفصلة كوظيفة القاضى ووظيفة الوزير ووظيفة الحاجب ووظيفة صاحب الخراج ووظيفة صاحب الشرطة .

ويرى جمهور من المؤرخين المحدثين أن أول من أدخل نظام العسس (١) فى الليل كان عمر بن الخطاب وفى عهد على بن أبى طالب نظمت الشرطة وأطلق على رئيسها صاحب الشرطة وكان يختار من علية القوم ومن أهل العصبية والقوة (٢) .

بينما يؤكد الأستاذ أحمد عبد السلام ناصف (٣) أن هذا النظام كان فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ودليله على ذلك ذو شقين ، الشق الأول هو حديثه إلى صاحبه أبا عبد الله حذيفة بن السليمان قائلا : « إياك أن تكون لهم قاضيا ولا جابيا ولا عريفا ولا شرطيا » (٤) .

---

(١) العسس : راجع فى المعنى ، هامش رقم ٤ من المقدمة .

(٢) الدكتور حسن إبراهيم حسن . تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى القاهرة ١٩٧٩ ص ٤٧١ الجزء الأول ص ٣٤٥ الجزء الرابع .. الدكتور جمال الدين الرمادى سلطة البوليس فى العصور الإسلامية مقال فى العدد ٤ من مجلة الأمن العام ص ٤٣ وإبراهيم الفحام . الشرطة فى عصرى الخلفاء الراشدين والأمويين . مقال فى العدد ١١ من مجلة الأمن العام ص ٥٧ ، ٥٨ .

(٣) الشرطة فى مصر الإسلامية . القاهرة ١٩٨٧ ص ١١٤ ص ١١٧ .

(٤) المالكى . رياض النفوس فى طبقات علماء القيروان جـ ١ ص ١٧٢ .

أما الشق الثانى من الاستدلال فهو قول « السيوفى » المؤرخ فى كتاب « حُسن المحاضرة » أن قيس بن عبادة الأنصارى كانت مكانته من الرسول صلى الله عليه وسلم كمكانة صاحب الشرطة من الأمير. (٥)

وبذلك يصل إلى استنتاجه من أن الشرطة كنظام فى الدولة بدأ فى عهد النبى عليه الصلاة والسلام أما الإدارة والتنظيم الدقيق لنظام العسس فبدأ فى عهد عمر ابن الخطاب . وفى عهد عثمان بن عفان استمرت وظيفة الشرطة من الوظائف الإدارية الهامة فى الدولة الإسلامية حتى أن بعض قدامى المؤرخين يرون أن عثمان كان أول من اتخذ صاحبا للشرطة(٦) .

وفى عهد على بن أبى طالب نظمت الشرطة وأطلق على رئيسها صاحب الشرطة وكان الخليفة يدقق فى اختيار الذين يسند إليهم هذا المنصب (٧) .

المبحث الثانى

الشرطة فى مصر

منذ الفتح الإسلامى العربى لمصر على يد عمرو بن العاص وجد نظام للشرطة ووجد مسئول عن الشرطة ودليلنا على ذلك ماذكره الكندى فى كتابه « ولاة مصر » دخل عمرو مصر وعلى شرطته زكرياء بن جهنم بن قيس (٨) وكان منصب صاحب الشرطة فى عهد الخلفاء الراشدين فى مصر منصبا هاما ويعتبر نائبا للوالى فقد كانت تسند إليه أمور الحكم أثناء مرضه أو سفره خارج مصر وكذلك كان يتولى إمامة المصلين

---

(٥) السيوفى حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة جـ ٢ ص ٢٢٧ .

(٦) النويرى . نهاية الأرب فى فنون الأدب جـ ١٩ ص ٥٠٩ - ابن عبد ربه . العقد الفريد جـ ٥ ص ٣٤ - ابن سعد . الطبقات الكبرى جـ ٤ ص ٢١ . أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١١٨ .

(٧) الدكتور جمال الدين الرمادى . المرجع السابق ص ٤٣ . الدكتور عطيه مشرفه . نظام الحكم بمصر فى عهد الفاطميين ص ١٦٣ . إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٥٨ .

(٨) الكندى . ولاة مصر . تحقيق حسين نصار بدون تاريخ ص ٣٣ .

أثناء غياب الوالى أو مرضه وقد روى أن خارجة بن حذافة صاحب شرطة مصر كان يؤم الناس للصلاة عندما مرض عمرو بن العاص كما كان يحل محله فى كافة أعباء الحكم[٩] .

ولما فتح العرب مصر واستوطنوها عملوا على حماية أهلها من العناصر الأجنبية الدخيلة أو من الجناة وسفاكى الدماء فبثوا رجال الشرطة فى كل مكان لحماية الأهالى وأسسوا للشرطة دارا فى مدينة الفسطاط[١٠] بجوار دار الوالى[١١] .

---

(٩) سيدة إسماعيل كاشف . مصر فى فجر الإسلام ص ٢٤ . إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٥٨ .

(١٠) الدكتور جمال الدين الرمادى . المرجع السابق ص ٤٣ .

(١١) أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٥١ .

الفصل السادس

الشرطة فى مصر فى العصر الأموى

لمحة تاريخية :

بعد مقتل أمير المؤمنين على بن أبى طالب آخر الخلفاء الراشدين سنة ٤٠ هـ ٦٦١م أسس معاوية بن أبى سفيان الدولة الأموية واتخذ من دمشق عاصمة للخلافة . واستمرت الدولة الأموية فى دمشق من ٤٠هـ/ ٦٦١م إلى ١٣٢هـ/٧٥٠م .

ولم يتغير الوضع السياسى لمصر فى ظل الدولة الأموية فقد ظلت إحدى أهم ولايات الدولة العربية الإسلامية وأقواها وأغناها .

مبحث وحيد

تطور نظام الشرطة فى العصر الأموى

استمرت الفسطاط عاصمة لمصر فى عصر بنى أمية إلا أنها اتسعت وزادت عمارتها وفاقت البصرة والكوفة [١] . وكان من نتيجة هذا الاتساع أن زادت مهام الشرطة وصاحبها الذى كان يتمتع بمكانة ومنزلة كبيرة . ونراه أحيانا يجمع بين منصبى الشرطة والقضاء مثل عابس بن سعيد المرادى سنه ٦٠هـ/٦٨٠م . أثناء ولاية مسلمة بن مخلد الأنصارى [٢] .

(١) القلقشندى . صبح الأعشى . جـ ٣ ص ٣٣٠ . المقريزى الخطط جـ ١ ص ١٥٦ . ٢٣٢ ـ سيدة كاشف المرجع السابق ص ٢٣ ـ أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٢٢ .

(٢) ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة جـ ١ ص ١٦٥ السيوطى حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٣٧ .

وقد تطور نظام الشرطة فى العصر الأموى بصفة عامة تطورا ملحوظا مهدت له الظروف السياسية والاجتماعية الجديدة وظهرت فى ذلك العصر لأول مرة بعض النظم المحكمة منها نظام مراقبة المشبوهين عندما أعد معاوية فى دمشق سجلا خاصا لحصر المشبوهين من ذوى النشاط الاجرامى للحد من نشاطهم كذلك من النظم التى وضعت فى ذلك العهد نظام « السجل » الذى يشابه نظام بطاقة إثبات الشخصية فى عهدنا الحالى حيث كلف الناس بحمل سجل يتضمن الاسم والموطن الأصلى وبيانات أخرى وكان لايسمح لشخص بركوب سفينة أو مغادرتها أو الانتقال من بلدة إلى أخرى إلا إذا اطلع رجال الشرطة أو غيرهم من المسئولين على هذا السجل وإلا قبض عليه وأودع السجن ، بل إننا نجد نظاما لاستخراج سجل بدل الفاقد أو التالف لقاء غرامة قدرها خمسة دنانير[٣] .

وفى عهد الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك استبدل بلقب صاحب الشرطة لقب جديد هو « صاحب الأحداث » وعدلت بعض اختصاصاته بأن عزز طابعها العسكرى وكلف صاحب هذه الوظيفة إلى جانب عمله المدنى باستعمال القوة عند الضرورة لتثبيت سلطة الدولة واخماد الفتن وقمع الثورات وفى نفس الوقت ضوعف عدد رجال الشرطة واتخذت اجراءات عديدة لتأمين الناس على أرواحهم[٤] .

وفى ذلك العهد ظل ما كان للشرطة فى مصر من مكانة ونفوذ فى عصر الخلفاء الراشدين وظل صاحب الشرطة يعد المنصب الثانى بعد الوالى ومما يروى لتأييد ذلك أنه عندما خرج والى مصر عبد العزيز بن مروان لمقابلة الخليفة عبد الملك بن مروان سنة ٦٧هـ/٦٨٧م حل محله فى الحكم عابس بن سعيد صاحب شرطة مصر[٥] . ومما يروى عنه أيضاً اهتمامه بفرق إطفاء الحرائق .

---

(٣) إبراهيم الفحام . الشرطة فى عصرى الخلفاء الراشدين والأمويين . مقال العدد ١١ الأمن العام ص ٥٨ .

(٤) مقدمة ابن خلدون ص ٢١٧ . ٢١٩ الدكتور حسن إبراهيم حسن تاريخ الإسلام جـ ١ ص ٤٧١ . جـ ٣ ص ٣٤٥ . الدكتور إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٥٩ ـ أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٢٢ .

(٥) سيدة كاشف . المرجع السابق ص ٢٤ إبراهيم الفحام المرجع السابق .

الفصل السابع

الشرطة فى عهد الدولة العباسية

لمحة تاريخية :

تولى بنو العباس مقاليد الخلافة فى الدولة الإسلامية من ١٣٣هـ/٧٥٠م . إلى ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م . وهم ينتمون إلى العباس عم الرسول عليه الصلاة والسلام وقد تعاونوا مع العلويين وغيرهم لاسقاط الدولة الأموية . وبويع العباس عبد الله بن محمد ابن على بن عبد الله بن عباس الشهير بالسفاح أميرا للمؤمنين فى الكوفة . ووقعت المعركة الفاصلة بين بنى أمية وبنى العباس فى ١٣٢هـ/٧٥٠م وتم فيها القضاء على الأمويين .

وأسس العباسيون مدينة بغداد الحالية على ضفة نهر دجلة واتخذوها عاصمة لهم . وكانت مركزا تجاريا عظيما . وقد أحدث قيام الدولة العباسية تغيرات وتطورات سياسية واجتماعية وثقافية بعيدة الأثر فى الدولة الإسلامية .

وبلغت الدولة العباسية أوجها فى عصر هارون الرشيد وبانتهاء عصره زادت الفتن مما أدى إلى ضعف شأن الخلافة إلى أن غزاها المغول وقضوا على الأسرة العباسية فى ٦٥٦هـ/١٢٥٨م .

وقد ورثت الدولة العباسية ولاية الدولة الأموية ، ولم يتغير الحال بمصر من عصر الدولة الأموية إلى عصر الدولة العباسية فظلت إحدى أهم ولايات الدولة وأقواها وأغناها . وحاول بعض ولاة مصر الاستقلال بها عن الدولة المركزية فى بغداد مثلما حدث فى عهد أحمد بن طولون ثم الاخشيد .

المبحث الأول

تنظيم الشرطة

اهتم العباسيون بالتنظيم الإدارى فبلغ فى عهدهم درجة كبيرة من التقدم وانحصرت الأعمال الإدارية فى عدة دواوين كما اهتموا بتحقيق التوازن بين موارد الدولة ومصروفاتها(١) وكان السبب الرئيسى فى هذا الاتجاه هو الظروف السياسية والاجتماعية فى العصر العباسى وما تبينوه من مدى أهمية الاستقرار السياسى والإدارى فى تعزيز سلطة الدولة وتوفير أسباب الأمن والطمأنينة .

وعندما أعاد العباسيون تنظيم الشرطة كان أول ما قاموا به هو إعادة لقب صاحب الشرطة إلى رئيسها بدلا من لقب صاحب الأحداث الذى ابتدعه الأمويون .

وكان الخلفاء فى بغداد يختارون صاحب الشرطة من قادتهم المقربين وكانوا يسندون إليه أيضا رئاسة حرس الخليفة وأسرته(٢) .

وكان من اختصاص الشرطة . حراسة أحياء المدينة وأسواقها وقمع أهل الشر فيها . وفى بعض الأحيان كانت تسند إلى صاحب الشرطة مهام أخرى بعضها عسكرية مثل حراسة أسوار المدينة وبعضها الآخر قضائية مثل النظر فى الجرائم وإقامة الحدود(٣) .

وخارج العاصمة بغداد كان يترك لكل وال أمر تعيين صاحب الشرطة فى ولايته وكان يختاره عادة من أعوانه المقربين ذوى السلطة والعصبية(٤) .

واختصاص صاحب الشرطة فى الولايات كان أقل من اختصاص صاحب الشرطة فى العاصمة خاصة فى المهام الأخرى العسكرية والقضائية التى سبقت الإشارة إليها . فكان اختصاصه قاصرا على منع الجرائم وإشاعة الأمن فى البلاد والطواف ليلا .

---

(١) ابن خلدون . المقدمة . ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ المقريزى الخطط جـ ١ ص ١٣٢ . أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ٤١ .

(٢) إبراهيم الفحام . الشرطة فى العصر العباسى . مقال فى مجلة الأمن العام العدد ١٢ ص ٣٣ .

(٣) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٣٤ .

(٤) المرجع السابق .

ويقسم اللواء إبراهيم الفحام الاختصاصات الأساسية للشرطة فى ذلك العصر إلى مجموعتين :

١ ـ مجموعة الاختصاصات الإدارية :

وتنحصر فى معاونة الحكام وتنفيذ أوامرهم بضبط الأشخاص وحبسهم أو إطلاقهم وحراسة الأرواح والأموال والأعراض وحماية واضعى اليد بمنع أى تعرض من الغير لأملاكهم .

٢ ـ مجموعة الاختصاصات القضائية :

وتنحصر فى النظر فى الجرائم وتعزير من وجب تعزيره وإقامة الحدود على من وجبت إقامتها عليه .

ولكن هذه الاختصاصات جميعا كانت من المرونة بحيث تزداد تقلصا أو اتساعا تبعا لأهواء الحكام وحظوة رجال الشرطة عندهم وكانت تضاف إلى هاتين المجموعتين مجموعة ثالثة من الاختصاصات الحربية لبعض ذوى المكانة لدى الخلفاء(٥) .

المبحث الثانى

الشرطة فى مصر إبان العصر العباسى

لما أسس صالح بن على العباسى مدينة العسكر سنة ١٣٢هـ/٧٥٠م . اتخذت عاصمة لمصر . وكان طبيعيا أن تنشأ فيها دار للشرطة أطلق عليها دار الشرطة العليا واستمرت دار الشرطة فى الفسطاط فى عملها وأطلق عليها دار الشرطة السفلى . وبذلك انقسمت الشرطة إلى قسمين :

- الشرطة السفلى ومقرها الفسطاط .
- الشرطة العليا ومقرها العسكر وأغلب الآراء على أن سبب إطلاق هذه التسمية أن

(٥) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٣٤ .

مكان العسكر (جبل يشكر وطولون) يقع شمالى الفسطاط [٦] .

وتمتع صاحب الشرطة فى مصر بمكانة عظيمة فكان خليفة للوالى وكان الحاكم الفعلى للمدينة وكان يتولى الإشراف على الآداب والأحوال الداخلية ويقوم بتنفيذ أوامر القاضى وكان أحيانا يجمع بين القضاء ووظيفته مثل عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية بن حديج ١٤٥هـ/٧٦٢م [٧] .

ومن اختصاصات صاحب الشرطة فى ذلك العصر : ـ

- التصدى للصوص والمفسدين والقبض عليهم لمنع اضرارهم [٨] وقد اشتد بعض الولاة واتباعهم من أصحاب الشرطة فى الضرب على أيدى العابثين بالأمن فانزلوا الرعب فى نفوسهم وأشاعوا السكينة والاستقرار فى كافة أنحاء البلاد ومن أشهر هؤلاء الولاة « أبو صالح يحيى الخرسى » وصاحب شرطته « عسامة بن عمر » وفى عهدهما اشتد الفتك بقطاع الطرق وقطعت أيدى اللصوص ولم تأخذهما بلص شفقه ، وكان المنادون يصيحون على لسان أبى صالح بالتماس من ضاع له شىء فعلىَّ أداءه وكانت الحوانيت تفتح على مصاريعها ليلا . وكان الرجل إذا دخل حماما نزع ثيابه وهو يقول « احتفظها يا أبا صالح » [٩] .
- الطواف ليلا لتفقد أحوال الرعية والقضاء على الفساد بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ونشر الفضيلة والمحافظة على الأخلاق خاصة فيما يتعلق بالآداب العامة ومحاربة الخمور .

---

(٦) الدكتور حسن إبراهيم حسن . المرجع السابق جـ ١ ص ٤٧١ . سيدة إسماعيل كاشف . المرجع السابق ص ٢٣ . إبراهيم الفحام الشرطة فى العصر العباسى . مقال فى مجلة الأمن العام العدد ١٢ ص ٣٦ . أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٧) الكندى . ولاة مصر . ص ٣٢ ، ٣٩ ، ١٢٩ ، ٢١٠ . القلقشندى . صبح الأعشى جـ ١٣ ص ٣٢٣ ـ المقريزى ـ الخطط جـ ١ ص ٣٠٨ ، ٣٢٨ ، سيدة كاشف . المرجع السابق ص ٢٣ . أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٨) المقريزى . اتعاظ الحنفا ص ١٨٣ . أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٧٥ .

(٩) سيدة كاشف المرجع السابق ص ٢٥ إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٣٦ . أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٧٥ .

- فنجد بعض الولاة وأصحاب الشرطة يوجهون اهتمامهم إلى شئون الآداب مثل مزاحم بن خقان ٢٥٣ هـ/ ١٦٧ م . يأمر صاحب الشرطة أزجور التركى بمنع النساء من التبرج أو التوجه إلى الحمامات أو زيارة المقابر وضرب المخنثين وندابات الجنائز[١٠] .
- كما نجد بعض أصحاب الشرطة يهتمون بمنع الملاهى ومحاربة الخمور مثل عبد الرحمن بن موسى بن على اللخمى فى ولاية على بن سليمان ١٦٩هـ/٧٨٥م[١١] .
- مكافحة الحرائق : كانت من المهام الموكلة إلى صاحب الشرطة فكان صاحب الشرطة أو نائبه يجلس بعد صلاة العشاء يوميا وأمامه مشعل ومعه عدد من الأعوان السقائين والنجارين لإطفاء أى حريق[١٢] .
- إقامة الحدود : كان صاحب الشرطة موكلا باقامة الحدود التى ذكرت فى القرآن الكريم كما كان ينفذ الأحكام الشرعية التى تصدر عن القاضى . وبذلك أصبحت الشرطة هى أداة السلطة الرسمية والشرعية فى توقيع العقوبات[١٣] .
- وكان من أهم الواجبات الملقاة على عاتق صاحب الشرطة التصدى للاضطرابات والفتن أيا كان سببها أو الدافع عليها رغبة فى استتباب الوضع الداخلى واستقرار الأمن بالقضاء على الفتن والثورات .

فنجد فى ولاية عيسى بن يزيد الجلودى ٢١٣هـ/٨٢٨م و ٢١٥هـ/٨٣٠م ، محمد بن عيسى صاحب الشرطة يتصدى للاضطرابات التى ظهرت بمصر لزيادة الخراج والظلم الذى استشعره أهالى مصر من صاحب الخراج مما أدى إلى تذمر الأهالى واضطراب الأمور فخرج صاحب الشرطة لقتال بعض الأهالى[١٤] .

---

(١٠) د . سيدة كاشف . المرجع السابق ص ٢٥ . إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٣٦ . أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٨١ .
(١١) الكندى . ولاة مصر. ص ١٥٤ . أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٧٩ .
(١٢) القلقشندى . صبح الأعشى جـ ١٣ ص ٩٣ . المقريزى الخطط جـ ١ ص ١٠٣ . أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٨٩ .
(١٣) ابن خلدون . المقدمة ص ١٩٩ . القلقشندى صبح الأعشى جـ ٨ ص ٣٤٨ . أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٩١ .
(١٤) الكندى . ولاة مصر. ص ٢٠٨ أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٨٨ .

ـ وكانت أعمال الحسبة فى بعض الأحيان تضاف إلى مهام صاحب الشرطة ومعلوم أن أعمال الحسبة أغلبها ذات طابع اجتماعى من ذلك اهتمام أزجور التركى صاحب الشرطة فى ولاية مزاحم بن خاتان ٢٥٣هـ/٨٦٥م . بتنظيم صفوف المسلمين فى الصلاة بالسوط ومنع الجهر أثناء الصلاة (١٥) .

(١٥) الكندى . ولاة مصر. ص ٢٣٦ المقريزى . الخطط جـ ١ ص ٢١٣ . أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ٢١٠ .

الفصل الثامن

الشرطة فى عهد الدولة الطولونية

لمحة تاريخية :

كانت الديار المصرية منذ الفتح الإسلامى إلى بداية الدولة الطولونية إمارة أو ولاية تابعة للخلافة الإسلامية وكان الخلفاء العباسيون فى بغداد مثل سابقيهم من الخلفاء الأمويين فى دمشق يرسلون إلى مصر الولاة لتوليها وكان اعتمادهم على خراج مصر كبيرا فى تعمير بيت المال للدولة الإسلامية .

وفى ٢٥٤ هـ/ ١٨٦٨ م تم تعيين أحمد بن طولون واليًا على مصر .

وتمكن أحمد بن طولون لأول مرة فى تاريخ مصر بعد الفتح الإسلامى من أن يجعل حكم مصر حكما وراثيا فى أسرته وله شبه استقلال عن دولة الخلافة العباسية واستمرت الدولة الطولونية ٣٦ سنة حدث خلالها تقدم ملموس فى الأجهزة الإدارية .

المبحث الأول

أجهزة الأمن والشرطة

رغم اهتمام ابن طولون بتأسيس دولته فى مصر على نفس أسس الدولة العباسية فى بغداد تنفيذا لطموحه فى الاستقلال بمصر إلا أن منصب صاحب الشرطة بدأ فى عصر الدولة الطولونية يفقد البعض من سلطاته السياسية التى كان يتمتع بها من قبل عندما

كان ينوب عن الوالى حال مرضه أو سفره [1] .

إلا أنه من جهة أخرى فقد وجه ابن طولون اهتمامه لوظيفة صاحب الشرطة إلى مهام أخرى فأوكل إليه أعمالا إضافية مثل النظر فى الأحباس (الأوقاف) والاشراف على أرزاق الجند [2] . وتمتع صاحب الشرطة فى هذا العصر بالسيطرة والقوة [3] .

وكان من الاصلاحات الإدارية الهامة لابن طولون إخضاع السلطات الإدارية المختلفة لإشرافه المباشر نظرا لتفكك الأجهزة الإدارية وتفشى الفوضى فى البلاد [4] . وكان من بين الأجهزة الهامة التى أخضعها ابن طولون لإشرافه الشرطة والخراج والبريد .

وفى ذلك العصر استمر تقسيم الشرطة إلى شرطة عليا بمدينة العسكر والقطائع العاصمة الجديدة ومقر الحكم والشرطة السفلى بمدينة الفسطاط [5] .

المبحث الثانى

مهام الشرطة الطولونية

لم يتعرض أحمد بن طولون فى أول ولايته للأهمية السياسية التى كان يتمتع بها صاحب الشرطة من العهود السابقة والتى كان أهم مظاهرها أنه ينوب عن الوالى فى حالة غيابه فنجد أن ابن طولون نفسه قد أناب عنه فى الحكم صاحب الشرطة العليا طغج عندما خرج هو إلى الإسكندرية سنة ٢٥٧هـ [6] .

---

(١) إبراهيم الفحام . تاريخ الشرطة من الدولة الطولونية إلى الدولة الأيوبية مجلة الأمن العام العدد ١٤ ص ٤٧ .

(٢) أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٣) أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٢٦ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٤٨ أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٥٢ .

(٦) الكندى . ولاة مصر ص ٢٤٢ . إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٤٨ . أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ٢١٩ .

وعندما زاد نفوذ ابن طولون فى مصر وأصبح لدولته شبه استقلال عن دولة الخلافة العباسية فى بغداد . جرد صاحب الشرطة العليا من هذا الاختصاص السياسى واقتصر عمله على حفظ الأمن وتنفيذ ما يصدر إليه من أوامر الحكام والقضاة وكانت تلك هى اختصاصات صاحب الشرطة فى عاصمة الخلافة (٧) .

بل إن ابن طولون استأثر ببعض الاختصاصات الإدارية التى كانت لصاحب الشرطة مثل إشرافه المباشر على جهاز الأمن مما أدى إلى إقرار السكينة والأمان بعد الفوضى التى كانت سائدة وكذلك السيطرة على الجند الذين كانوا يردعون الأهالى والقضاء على عصابات اللصوص التى كانت تغير على القرى وتنهب القوافل حتى روى أنه عندما مات كان فى سجونه نحو ١٨ ألف من قاطعى الطرق والعصاة (٨) .

ومن ناحية أخرى نجد أن صاحب الشرطة كانت توكل إليه مهام أخرى قد تخرج عن اختصاصه مثل خروج إبراهيم بن يلبرد صاحب الشرطة فى ٢٦٧هـ على رأس جيش إلى برقة ليتصدى للاضطرابات تنفيذا لأوامر أحمد بن طولون (٩) .

تنظيم الشرطة السرية :

عنى ابن طولون بتكوين جهاز الشرطة السرية وكان له عيون لاستقصاء الأخبار من كل مكان حتى من السجون وكان له اساليب يتبعها لاخفاء شخصية هؤلاء الرجال (١٠) بل إنه كان يخرج هو نفسه متنكرا فى الطرق والأسواق ومما يروى عن ابن طولون أنه استطاع بفراسته أن يكشف أحد جواسيس الخليفة « الموفق » كان يرتدى ثياب البنائين ويعمل معهم فى إحدى العمائر لأن رباط سراويله لم يكن مما يستعمل فى مصر . كما اكتشف جريمة قتل عندما شاهد رجلا يضع حملا على رأسه ويسير به متعثر الخطى فقال : لو كان هذا الاضطراب من ثقل المحمول لغاصت عنق الحمال وأنا أرى

(٧) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ـ أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ٢٢ .
(٨) إبراهيم الفحام . المرجع السابق .
(٩) الكندى . ولاة مصر ص ٢٤٩ أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٨٦ ، ٢٠٦ .
(١٠) البلوى . مسيرة أحمد بن طولون تحقيق محمد كرد على ص ١١٥ . المقريزى الخطط جـ ٢ ص ١٧٨ إبراهيم الفحام . المرجع السابق .

عنقه بارزا . وما هو الاضطراب إلا من خوف ما عمل . ثم أمره بحط حمله والكشف عنه فإذا بها جثة جارية مقطعة الأوصال واعترف الحمال وأرشد عن القتلة فقبض عليهم وأعدموا (١١) .

نظام جوازات السفر :

ومن أنظمة الشرطة التى دخلت مصر فى عصر الدولة الطولونية نظام جوازات السفر أو السجلات وقد صدرت عدة أوامر بالقبض على كل من يسافر من مكان إلى آخر دون سجل يدرج فيه اسم المسافر ومن يرافقه ويروى فى هذا الصدد أن أحد التجار اشترى من مصر عبدا وعندما حاول الخروج به طلب منه رجال الشرطة سجلا للعبد الذى اشتراه وإلا يمنع من الخروج من الحدود المصرية وفعلا حصل على أمر بذلك من ابن طولون نفسه (١٢) .

---

(١١) البلوى المرجع السابق ص ١٣٠ . إبراهيم الفحام المرجع السابق .

(١٢) الكندى . ولاة مصر . ص ٨٩ وسيدة كاشف . أحمد بن طولون ص ١٧٧ ـ إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٤٩ أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٩٩ .

الفصل التاسع
الشرطة المصرية في الدولة الإخشيدية وماقبلها

لمحة تاريخية :

على أثر سقوط الدولة الطولونية على يد القائد العباسى محمد بن سليمان الكاتب فى ٢٩٢هـ/٩٠٥م عادت تبعية مصر المباشرة للخلافة العباسية وكانت الدولة العباسية فى ذلك الوقت تمر بعواصف من الاضطرابات وعدم الاستقرار وفى مصر وبعد الدرس الذى تلقته الدولة العباسية من احمد بن طولون . فقد حاول الخلفاء السيطرة على مصر من خلال كثرة تعيين الولاة وتغييرهم وباقتطاع جزء من اختصاصهم ومنحه إلى عمال الخراج . ففى خلال ثلاثين عاما من سقوط الدولة الطولونية إلى تولية الإخشيد . توالى على مصر أحد عشر واليا . بل ووصل الأمر إلى تغيير أربع ولاة فى سنة واحدة كما وصلت المنافسة بين الولاة وعمال الخراج إلى حد أن بعض عمال الخراج كان يتحكم فى تغيير الوالى عن طريق الخليفة العباسى فى بغداد .

وكانت تجربة ابن طولون ودولته قد فتحت العيون على ما يمكن أن تقدمه مصر لمن يتولاها من إمكانيات فهى قاعدة عسكرية اقتصادية كبرى . من تمكن منها استطاع أن يحصل على مال وفير متصل . وبهذا المال يقضى على مطامع حكام الدولة العباسية وأن يقيم لنفسه ملكا يدوم بدوامه ويورثه لذريته . لذلك حرص الأذكياء من ولاة مصر فى هذه الفترة أن يثبتوا أقدامهم فيها .

وقد نجح فى ذلك الاخشيد عندما أسس فى مصر دولة شبه مستقلة ذات قوة لا يستهان بها وأورثها لأربعة من ذريته فى المدة من ٣٢٣هـ/٩٣٥م إلى ٣٥٨هـ/٩٦٩م وقد أعاد الإخشيد النظام والسكينة إلى مصر[١] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى كتابنا موسوعة حكام مصر ص ٨٢ـ ٨٥ .

المبحث الأول

الشرطة فى مصر قبل الإخشيد

أدى المناخ السياسى الذى ساد مصر بعد انهيار الدولة الطولونية إلى عدم الاستقرار السياسى مما كان له انعكاسه على حالة الأمن بصفة عامة فى البلاد وكذلك إلى انهيار النظم الإدارية التى استمدها أحمد بن طولون . وعمت البلاد الفوضى من مختلف النواحى سواء الإدارية أو السياسية أو الأمنية .

ولم يكن هم الولاة وأصحاب الشرطة فى تلك الحقبة إلا محاولة السيطرة على الأهالى والتصدى للانشقاق والقضاء على الاضطرابات بأى وسيلة وفى الغالب كانت الوسيلة هى إظهار القسوة والقوة .

وتتميز الفترة التى تلت انهيار الدولة الطولونية ٢٩٢هـ/٩٠٥م إلى قيام الدولة الإخشيدية ٣٢٣هـ/٩٣٥م بعدم الاستقرار والفوضى كما أن فترة الدولة الإخشيدية ذاتها من ٣٢٣هـ/٩٣٥م إلى ٣٥٨هـ /٩٦٩م تتسم غالبا بذات السمات [٢] .

فنجد الثورات تجتاح البلاد فى تلك الفترة مثل ثورة محمد الخلنجى فى عهد الوالى عيسى النوشرى ٢٩٢هـ/٩٠٥م والتى وصفها ابن تغرى بردى فى النجوم الزاهرة بقوله : « وصارت مدينة مصر بلا وال عليها ولا حاكم فيها وصارت مصر مأكلة للغوغات يهجمون على البيوت ويأخذون الأموال من غير أن يردهم أحد عن ذلك »[٣] .

وانتصرت حركة محمد الخلنجى فى أول الأمر ولكن لم يلبث أن عاد الأمر إلى عيسى النوشرى بعد حوالى سبعة أشهر وتولى الشرطة العليا محمد بن طاهر وتولى الشرطة السفلى يوسف بن إسرائيل فعمدا إلى التنكيل بأنصار الخلنجى . ولكن مشكلات الأمن السياسى لم تشغلها عن سائر أعبائها فى مكافحة الجريمة وبصفة خاصة الجرائم

---

(٢) د. ناصر الأنصارى . موسوعة حكام مصر . القاهرة ١٩٨٧ ص ٨٣ .

(٣) جـ ٣ ص ١٢٤ .

الخلقية فعملا على نفى الرقعاء المخنثين وإلى منع المساخر التى كانت تحدث فى الجنائز والمقابر[٤] .

ومن بين ما يؤكد رأينا فى الفوضى وعدم الاستقرار أننا نرى أن صاحب الشرطة ذاته ينقلب إلى ثائر فوضوى بعد عزله فبعد أن ظل محمد بن طاهر صاحب الشرطة العليا من ٢٩٢هـ/٩٠٥م إلى ٣٠٩هـ/٩٢١م (على فترات متقطعة) تولى مصر هلال ابن بدر فعزله وعين بدلا منه على بن مارس ولكن ابن طاهر أعلن الثورة واجتاحت البلاد موجة جديدة من الفوضى والارهاب ونعود إلى « ابن تغدى البردى » الذى يصف هذه الفترة بقوله : « ونشأ الفساد وقطع الطريق بالديار المصرية فعظم ذلك على أهل مصر ولا سيما الرعية »[٥] .

وتوالى فى هذه الفترة أيضا عزل الولاة من جانب الخلفاء العباسيين وكذلك تغيير أصحاب الشرطة حتى أن واليا مثل أبو منصور تكين عزل مرتين[٦] وعندما تولى للمرة الثالثة سنة ٣١١هـ/٩٢٣م . عمل على اقرار السكينة والأمن والاستقرار وعندما توفى ٣٢١هـ/٩٣٣م كان الأمن قد بدأ يسود وبدأت الرعية تنعم ببعض السكينة والطمأنينة .

المبحث الثانى

الشرطة المصرية فى الدولة الإخشيدية

استمرت تلك حال البلاد خلال حكم محمدبن طغج (الإخشيد)[٧] مؤسس الدولة الإخشيدية الذى ولى مصر للمرة الثانية سنة ٣٢٣هـ/٩٣٥م وحاول التأسى باحمد بن طولون فى استقلاله بمصر عن الدولة العباسية فكان يعين هو صاحب الشرطة وقد سار أصحاب الشرطة فى هذه الحقبة على نهج سابقيهم بتنفيذ سياسة القمع لعلاج

---

(٤) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٤٩ .

(٥) النجوم الزاهرة جـ ٣ ص ٢٠١ .

(٦) الدكتور ناصر الأنصارى المرجع السابق ص ٨٠ .

(٧) الإخشيد هو لقبكان يطلق على ملوك « فرغانه » واشتهر به « محمد بن طغج » .

مشكلات الأمن فى تلك الظروف المضطربة فولى الشرطة رجال عرفوا بالقسوة وكان أشهرهم نصر الذى كانت تضرب بظلمه وبطشه الأمثال (٨) .

ورغم أن مدة حكم الإخشيديين فى مصر لم تتجاوز ٣٤ عاما إلا أن أصحاب الشرطة كان عددهم كبيرا ويرجع ذلك إلى سياسة الإخشيديين بتغيير كبار الموظفين وخاصة أصحاب الشرطة إما لعجزهم أو لفرط قسوتهم أو خشية توطيد نفوذهم (٩) .

وبالنسبة للصبغة السياسية التى كان يتمتع بها صاحب الشرطة فى العصر السابق لعصير ابن طولون وكونه بمثابة نائب الوالى فى حكم البلاد وحلوله محله فى حالة مرضه ، أو تغيبه أو حالة وفاته إلى حين وصول الوالى الجديد بل وصل الحال أحيانا إلى أن الخليفة كان يعين صاحب الشرطة واليا على البلاد إذا مات الوالى أو عزل . فكما أشرنا من قبل أن هذه الصفة قد زالت عن صاحب الشرطة منذ بداية العهد الطولونى ذلك أن صاحب الشرطة لم يعد يعين من قبل الخليفة كما كان الحال ولكنه أصبح يعين ويعزل من قبل والى البلاد . واستمر الحال على ذلك فى الدولة الإخشيدية فنجد أن الامراء فى الدولتين لايستخلفون صاحب الشرطة عند غيابهم عن البلاد . أما عن مهمته فكانت تنحصر فى المحافظة على الأمن ومساعدة الوالى أو الأمير والقضاة فى إقرار النظام بتنفيذ أحكامهم والعمل على منع الجرائم (١٠) .

(٨) د . سيدة كاشف . مصر فى عهد الإخشيدين . القاهرة ١٩٥٠ص ١٧٤ .
(٩) د . سيدة كاشف . المرجع السابق ص ١٧٣ . إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٥٠ .
(١٠) د . سيدة كاشف . المرجع السابق ص ١٧٥ .

الفصل العاشر
الشرطة فى عهد الفاطميين

لمحة تاريخية :

انتهز الفاطميون الاضطراب الذى نشأ فى مصر فى نهاية الدولة الإخشيدية وضعف بغداد عن الدفاع عنها لانشغالها بصد غارات أعدائها الذين توغلوا فى الدولة العباسية فتمكن الفاطميون من تحقيق أطماعهم فى الاستيلاء على مصر فى شعبان سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م . عندما دخل جوهر الصقلى الفسطاط وأصبحت بذلك مصر ولاية تابعة للخلافة الفاطمية التى اتخذت من المغرب عاصمة لها منذ عهد الخليفة المهدى فى سنة ٣٩٧هـ/٩٠٩م ، إلى أن وصل الأمر للخليفة المعز لدين الله أبو تميم معد الذى تولى الخلافة الفاطمية فى المغرب سنة ٣٤١هـ/٩٥٢م وفكر فى الاستيلاء على مصر وضمها للخلافة الفاطمية خاصة مع اضمحلال النفوذ العباسى .

وبدخول جوهر الصقلى إلى مصر زال نفوذ الإخشيديين والعباسيين عنها وأصبح نفوذ الدولة الفاطمية يمتد من المحيط الأطلسى غربا إلى البحر الأحمر شرقا .

وقد وصل الخليفة المعز لدين الله الفاطمى إلى مصر فى رمضان ٣٦٢هـ/يونيو ٩٧٣م واتخذها مقرا له . وأصبحت مصر منذ ذلك الحين وطيلة حكم الفاطميين دار خلافة بعد أن كانت دار إمارة . وغدت القاهرة عاصمة لهذه الدولة .

المبحث الأول

رئاسة جهاز الشرطة

وجه جوهر الصقلى اهتمامه إلى الشرطة عقب فتحه لمصر سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م واستمر تقسيم الشرطة إلى عليا وسفلى إلى أن تم بناء مدينة القاهرة فانتقلت إليها الشرطة العليا وظلت الشرطة السفلى واختصاصها الفسطاط وإن كانت نقلت إلى دار أخرى[١] .

وحرص جوهر على تبعية أصحاب الشرطة إلى إشرافه المباشر .

وكان منصب صاحب الشرطة يخضع لتعديلات فى الاختصاص الجغرافى فأحيانا نجد اثنين معا يتوليان رئاسة الشرطة السفلى مثل عمر بن إبراهيم وشبل المعرضى فى عهد جوهر[٢] . وفى أحيان أخرى نجد أن الشرطتين العليا والسفلى تسندان لشخص واحد مثل جبر بن القاسم فى عهد المعز لدين الله[٣] .

وكان يحدث فى أحيان أخرى أن يضاف لصاحب الشرطة اختصاص آخر مثل القضاء أو الحسبه ، فنجد على بن سعيد الجلولى يتولى الشرطتين والقضاء فى عهد العزيز بالله[٤] . وفى عهد الحاكم بأمر الله نجد أن « غبن » يتولى الشرطتين والحسبه[٥] .

وكان أصحاب الشرطة يعينون من الأعوان المقربين ذوى الجاه والنفوذ ويزداد نفوذهم بهذا المنصب ويتضح ذلك من الألقاب التى كانت تطلق عليهم فنجد على سبيل المثال أن « غبن » الذى تولى الشرطتين والحسبة فى عهد الحاكم بأمر الله يطلق عليه « قائد القواد وأستاذ الأستاذين » .

---

(١) المقريزى . اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ـ تحقيق د . جمال الشيال ص ١٩٦ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٥١ .
(٤) المرجع السابق .
(٥) نظم الحكم فى مصر فى عصر الفاطميين . د . عطيه شرفه . القاهرة ١٩٤٨ ص ١٣٩ .

كذلك كان انتقام الخلفاء منهم عظيما فعندما تبين للحاكم بأمر الله أن صاحب شرطته « غبن » يتجسس عليه سنة ٤٠٤هـ/١٠١٣م قطع يده وكان قد سبق له قطع يده الأخرى قبل توليه الشرطة وأخيرا قطع لسانه ففارق الحياة(٦) .

وأخيرا نجد أن بعض أصحاب الشرطة كانوا يتولون مناصب أكبر مثل جبر بن القاسم الذى عين وزيرا فى عهد العزيز بالله وابى الفتوح موسى بن حسين الذى عين وزيرا فى عهد الظاهر لإعزاز دين الله(٧) .

مما سبق يمكن أن نستنتج أن الصبغة السياسية التى تمتع بها صاحب الشرطة فى مصر فى العصور الإسلامية التى سبقت أحمد بن طولون لم تتوفر له أيضا فى عهد الفاطميين فلم يعد الرجل الثانى فى الحكم الذى يحل محل الوالى فى غيابه فيتولى الحكم ويؤم المصلين فالخليفة يليه الوالى وكان للقاهرة وال وللفسطاط وال آخر وكان صاحب الشرطة يلى الوالى ويتبعه . ومن بين الأسس التى وضعها المعز لدين الله الفاطمى هى تقسيم الأراضى المصرية خارج الحاضرة إلى أربع ولايات هى قوص والشرقية والغربية والإسكندرية وكان لكل ولاية وال(٨) . ولم تحفظ لنا كتب التاريخ ما إذا كان لهذه الولايات الأربع الأخرى صاحب شرطة بالمفهوم المأخوذ به فى القاهرة والفسطاط أم لا وعلى أى الأحوال فلابد أن يكون جهاز يقوم بأعمال الشرطة ويقع تحت إشراف الولاة وبصرف النظر عن لقب رئيسه فى الأقاليم خارج العاصمة .

دور صاحب الشرطة :

كان صاحب الشرطة ذو مكانة عالية وكان له دور عظيم فهو يشمل الرعاية باهتمامهم ويعمهم بالأمن وينشر العدل ويساوى فى الحق ويقيم الحدود ويمنع الفساد ويطوف ليلا(٩) .

(٦) المقريزى . الخطط . جـ ٢ ص ٢٩٧ - إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٥٣ .

(٧) المقريزى - الأتعاظ ص ٢٧١ .

(٨) القلقشندى . صبح الأعشى جـ ٣ ص ٤٩٧ ، ٤٩٨

(٩) ابن خلدون . المقدمة ص ٢٢٢ - القلقشندى . صبح الأعشى جـ ٣ ص ٣٤٢ .

ومن جهة أخرى كان صاحب الشرطة هو أداة تنفيذ أوامر الخليفة وأحكـ القضاة[10] .

بل إن الأمر وصل أحيانا بصاحب الشرطة إلى إصدار أحكام الإعدام دون انتظ لحكم القضاة ، فقد حدث فى عهد العزيز بالله عندما خرج لصد حملة باسيليو الثانى ملك الروم على الشام فاشعل بعض رعاياه النيران فى سفن الأسطول المصر واعترفوا لصاحب الشرطة مسعود الصقلبى بجريمتهم فأمر بضرب أعناقهم[11] .

ونظرا لعلو شأنه فقد كان صاحب الشرطة يشارك فى الاحتفالات بإقامة المآد وفى بعض الأحيان كان يطلق على من يتولى الشرطة لقب صاحب العسس ونظ لأهمية هذا المنصب فقد كان يعلن عمن يتولاه فى المساجد[12] .

وتأكيدا لعلو شأنه فقد كان صاحب الشرطة يشارك فى الاحتفالات العامة بإقا المآدب[13] .

المبحث الثانى

المهام الرئيسية للشرطة

فرق اطفاء الحرائق :

وجدت فى ذلك العصر أيضا[14] فرق متخصصة لإطفاء الحرائق فقد اهتم الخلي الآمر بالله فوضع نظاما يكفل الاستعانة بالسقايين والفعلة فى اطفاء الحرائق وكان هناك فرقة مكونة من عشرة من الرجال تبيت بأدواتها عند كل من الشرطتين ويقا

---

(١٠) ابن خلدون المرجع السابق ـ دكتور عبد المنعم ماجد . نظم الفاطميين ورسومهم جـ ١ ، ١٤٠ .

(١١) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٥٢ .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) المقريزى . الخطط جـ ١ ص ٤٣٦ .

(١٤) انظر فيما سبق اهتمام عبد العزيز بن مروان بفرق الأطفاء ص ٤٢ .

لافرادها العشاء كل ليلة[١٥] . ومن النظم التى وضعها الخليفة الحاكم بأمر الله عقب الحريق الذى شب فى القاهرة ٤٠٥هـ/١٠١٤م الزام كل صاحب حانوت بإعداد « زير » مملوء بالماء للاستعانة به فى اطفاء ما قد يشب من الحرائق[١٦] .

الآداب العامة :

اهتم الفاطميون بالقضاء على الفساد فنجدهم يحاربون الخمور فقد أمر الخليفة العزيز بالله بإراقة الأنبذة وكسر أوعيتها وهدم أماكن تناولها كما كان يعاقب السكارى[١٧] .

وفى مجال المحافظة على الآداب صدر أمر فى سنة ٤١٤هـ/١٠٢٣م بمنع النساء من الخروج بعد العصر ووصل الأمر فى عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله أن قام صاحب الشرطة صبوح الصقلبى بالقبض على امرأة مع رجل فضربهما وأمر بتعذيبهما[١٨] .

التصدى للاضطرابات والفتن :

كان من مهمة الشرطة فى هذا العصر أيضا التصدى لأى اضطرابات أو ثورات أو فتن وكان صاحب الشرطة يبذل جهودا خارقة للسيطرة على الأمور وإعادة البلاد إلى هدوئها[١٩] .

ومن هذه الفتن ماحدث فى شهر ربيع الأول سنة ٤٨٦هـ/١٠٩٥م فى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله أن شب حريق فى أسطول بالمقس - وهى الترسانة التى أنشأها الفاطميون لبناء السفن شمال القاهرة - فحدث هرج ومرج بالمنطقة فتصدى صاحب الشرطة وطاف بالمنطقة واستطاع أن يسيطر على زمام الأمور[٢٠] .

---

(١٥) المقريزى . الخطط جـ ١ ص ٤٦٣ .
(١٦) المقريزى . الخطط جـ ٢ ص ١٠٧ .
(١٧) أحمد عبد العال ناصف . المرجع السابق ص ١٧٩ ، ٢٠٨ .
(١٨) المرجع السابق ص ١٨٣ .
(١٩) المقريزى . الخطط جـ ٢ ص ١٩٥ .
(٢٠) المقريزى . الخطط جـ ٢ ص ١٩٦ .

كما كان صاحب الشرطة يتدخل فى كثير من الأحوال لمنع مسببات هذه الاضطرابات خاصة ذات الطابع الاقتصادى فنجده يشارك فى تنظيم الأمور فى الأسواق وينادى برفع كثير من الرسوم ورفع البراطيل أى الرشاوى وكان يقابل الفساد بشده [٢١] .

وفى الاحتفالات العامة كان من مهام الشرطة القيام بتنظيم هذه الاحتفالات والاشراف على الأعياد[٢٢] . خشية وقوع اضطرابات نتيجة تزاحم الناس فنجد صاحب الشرطة يشارك فى احتفالات النصارى بعيد الغطاس للمحافظة على الأمن وحتى لايفسد المسلمون على الأقباط بهجتهم بالعيد [٢٣] .

الشرطة السرية :

اهتم بعض الخلفاء الفاطميين بنظام شبيه لنظام الشرطة السرية بغية معرفة الأخبار والسيطرة على الأمور فنجد الخليفة الحاكم بأمر الله يبث عددا من المرشدين فى مختلف المجتمعات . وكان معظم هؤلاء المرشدين من النسوة العجائز ، وقد بلغ من صحة الأخبار التى كانت تأتيه أنه ادعى العلم بالغيب وكان يروى لجلسائه كل صباح ماحدث فى بيوتهم بالأمس . وادعى ذات يوم أن لديه جهازا لكشف الأسرار ثم أرسل مناديا فى الناس يأمرهم بألا يغلق أحدٌ داره أو حانوته لأن الخليفة كفيل بحفظ الأموال .

فاستجابوا إليه وتركوا أبوابهم مفتوحة ليلا وفى الصباح أبلغ الناس بكثير من السرقات وقصدوا إلى الخليفة الذى أحضر جهاز كشف الأسرار وكان على هيئة تمثال أبى الهول وفى داخله رجل لايظهر للعيان وطلب من كل منهم أن يدلى بأوصاف مسروقاته للتمثال فأرشد التمثال إليها وإلى الجناة فقبض عليهم وفتش بيوتهم فضبطت المسروقات وسلمت لأصحابها وأمر بشنق اللصوص . وبلغ من استتباب الأمن بعد ذلك أن اختفت السرقات تماما حتى أن الرجل يسقط منه كيس دراهمه فيظل الكيس فى موضعه أياما حتى يُعثر عليه وقيل إن الناس كانوا يخشون أن يلتقطوا النقود التى

---

(٢١) المقريزى . إتعاظ الحنفا جـ ص ١٦٦ .

(٢٢) المقريزى . الخطط جـ ١ ص ٤٣٦ .

(٢٣) أحمد عبد العال ناصف ـ المرجع السابق ص ٢٠٣ .

تسقط منهم حتى لا تظن الشرطة أنها ليست لهم[٢٤] .

العقوبات والتعذيب والمصادرة والتشهير بالمتهمين :

كان تعذيب المتهمين والخصوم السياسيين وإستخلاص الاعترافات منهم من اختصاص الشرطة . وكان صاحب الشرطة يقابل الفساد والمفسدين بقسوة شديدة وقد بلغ التعذيب والقسوة حدا كبيرا فى ذلك العهد وأمثلة ذلك كثيرة منها أنه فى رجب سنة ٤١٤هـ/١٠٢٣م . علق صاحب الشرطة لصا كان قد حاول سرقة دكان وضربه ضربا مبرحا[٢٥] وفى نفس الشهر ضرب متولى الشرطة السفلى لصا حاول سرقة صيرفى فى الجامع العتيق بمصر بعد أن ضربه بسكين فتكاثر الناس على اللص وقبضوا عليه فقطع رقبته وصلبه لإرهاب المفسدين[٢٦] . وفى شهر شعبان من نفس السنة سرق لص حاملين من النحاس فضربه متولى الشرطة وشهَّر به والحاملين بين يديه ثم سجنه وفى شهر ذى القعدة من نفس العام قبض على لص فقطع صاحب الشرطة يده اليمنى وطاف به فى الشوارع ثم سجنه[٢٧] .

ومن أشهر أعمال التعذيب تلك التى حدثت فى عهد الخليفة الآمر بأحكام الله عندما غضب على ابن أبى نجاح مستوفى الخراج فدفع به إلى دار الشرطة حيث بولغ فى تعذيبه وقتل ضربا بالنعال ثم جُرت جثته إلى النيل وسمرت على لوح من الخشب ثم طرحت فيه فجرفها التيار[٢٨] .

ومن بين العقوبات التى وجدت فى ذلك العصر أيضا .

مصادرة أموال المتهمين وأملاكهم وكانت المصادرة أيضا من أعمال الشرطة ولكنها كانت تكاد تكون عقوبة خاصة بكبار الموظفين والأمراء والجند .

(٢٤) إبن إياس . تاريخ مصر . جـ ١ ص ٥٣ ، ٥٤ ـ إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٥٣ .

(٢٥) أحمد عبد العال ناصف . المرجع السابق ص ١٧٥ .

(٢٦) المرجع السابق ص ١٧٦ .

(٢٧) المرجع السابق .

(٢٨) المقريزى . اتعاظ الحنفا ج ص ٣١٦ .

ونجد فى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله أنه يصدر أمراً لصاحب الشرطة بمصادرة أملاك المتهمين من كبار رجال الدولة وبمنعهم من الخروج من منازلهم [٢٩] .

(٢٩) المقريزى . الخطط جـ ٢ ص ٢٨٧ . د . عبد المنعم ماجد نظم الفاطميين ورسومهم جـ ١ ص ١٧٧

الفصل الحادى عشر
الشرطة فى مصر فى الدولة الأيوبية

لمحة تاريخية :

فى وقت واحد تعددت الخلافات الإسلامية فانقسمت إلى خلافة عباسية عاصمتها بغداد وخلافة فاطمية فى القاهرة وخلافة أموية فى الأندلس . وعاشت فى جوف الدولة العباسية دولة السلاجقة وهى التى اكتسحت فى طريقها جميع الإمارات الإسلامية فى الشرق الأدنى . وكان السلاجقة من السنيين المغالين فى تعصبهم للمذهب السنى وكانوا يعتقدون أنه من أهم واجباتهم أن يعيدوا إلى حظيرة هذا المذهب ما استولى عليه الشيعة من أقطار . فاستولوا على دمشق ٤٦٧هـ/١٠٧٥م من أيدى الفاطميين وحاولوا غزو مصر ولكنهم فشلوا .

وكان الضعف الذى دب فى الخلافة الفاطمية فى القاهرة مثار طمع الصليبيين فى الاستيلاء على مصر . مما اضطر الوزراء الفاطميين طلائع بن رزيك ثم ابنه رزيك ثم من بعدهما شاور إلى الالتجاء إلى حاكم الشام القوى نور الدين محمود بن زنكى للاستعانة به فى صد حملات الصليبيين فأرسل لهم أحد قواده وهو أسد الدين شيركوه ومعه ابن شقيقه صلاح الدين يوسف بن أيوب اللذين تمكنا من هزيمة الصليبيين عند الإسكندرية بخطة حربية بارعة فى ٥٦٢هـ/ ١١٦٧م . وعقدت معاهدة بين شيركوه وشاور عاد على أثرها شيركوه إلى الشام . ولكنه مالبث أن عاد مرة أخرى ومعه صلاح الدين بناء على استغاثة الخليفة الفاطمى (العاضد) ولكنه فى هذه المرة لم يغادر مصر وبقى فيها .

وكانت مكافأة الخليفة الفاطمى (العاضد) الشيعى المذهب ، لأسد الدين

شيركوه السجلوقى السنى المذهب أن قلده الوزارة . ولكن شيركوه لم يعمر طويلا فورثه فى الوزارة صلاح الدين بن أيوب الذى بدأ أعماله بالانتصار على الفرنجة فى دمياط .

ولم يدم ذلك الأمر طويلا فقد مات الخليفة العاضد فاستولى صلاح الدين على قصره وسقطت الدولة الفاطمية فى مصر .. وكانت هذه هى رغبة صلاح الدين بإزالة الخلافة الفاطمية الشيعية والعودة بمصر إلى الدولة العباسية السنية .

أما الرغبة الحقيقية لصلاح الدين الأيوبى فكانت الاستقلال بمصر لنفسه ولأسرته ومن أهم ماينسب لهم : القضاء على الصليبيين والقضاء على المذهب الفاطمى . وبناء القلاع والحصون وأهمها قلعة الجبل بالقاهرة .

واستمر حكم بنى أيوب لمصر (والشام واليمن) حوالى ٨٢ سنة .

المبحث الأول

الاهتمام بجهاز الأمن

تميزت فترة الحكم الأيوبى لمصر بالنشاط العسكرى والحربى للوقوف فى وجه الحملات الصليبية .

وقد انشغل مؤرخو تلك الحقبة بتسجيل هذه الأحداث والمتغيرات الهامة خاصة الجانب العسكرى منها عن تسجيل مظاهر النشاط الداخلى فى البلاد ورغم ذلك فيمكن من بين السطور الخروج بلمحة سريعة عن الشرطة فى ذلك العصر .

وأول ما يلفت النظر فى تاريخ صلاح الدين ذاته هى أنه كان هو نفسه يشغل فى مستهل شبابه إحدى وظائف الشرطة الرئيسية وهى شحنة دمشق أى قائد قوة الأمن بها وهو فى الثامنة عشر من عمره فأبلى فيها بلاء حسنا حتى استتب الأمن فيها [١] .

وكان صلاح الدين أول من تلقب بلقب السلطان فى مصر ويبدو أنه فى عهده

(١) على بيومى . قيام الدولة الأيوبية فى مصر ص ٨٤ . وإبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٥٤ .

أطلق لقب الوالى على صاحب الشرطة وقد شاع انتشار لقب الوالى على من يتولى شئون الشرطة فى العصر المملوكى كما سنرى .

عنى السلاطين الأيوبيون بالأمن لادراكهم أهميته فاهتموا بصفة خاصة بالجرائم الخلقية التى تخالف أحكام الشرع الحنيف فتصدوا للسكارى واللصوص والمرتشين وحاربوا كافة مظاهر الخلاعة والمجون كما وجهوا اعتمادهم لمطاردة معتنقى المذاهب المخالفة لمذهب الدولة الأيوبية كالرافضة والقدرية وغيرهما (٢) . كما عنوا بالتصدى لمثيرى الفتن واهتموا بمراقبة أبواب المدينة ومحاولة السيطرة على الأسعار وتنظيم الأسواق (٣) .

وقد نجح الأيوبيون فى الحفاظ على الأمن الداخلى للبلاد بنفس قدر نجاحهم فى الأمن الخارجى .. حتى أصبح الناس آمنين وكانوا لايشعرون بهيبة الليل وسواده (٤) .

المبحث الثانى

مهام جهاز الشرطة

التصدى للصوص والمفسدين :

اهتم صلاح الدين الأيوبى وخلفاؤه من سلاطين دولة بنى أيوب فى مصر بإشعار المواطن بالأمن وذلك بالتصدى للصوص والمفسدين وانزال العقاب الرادع بهم وفى عهد الملك الكامل وصلت الهيبة أعلى درجاتها فكان يمر الإنسان بالصحراء وحده ومعه كثير من الذهب دون خوف وكانت الجماعات تسير فى الصحراء ومعها أحمال كثيرة بغير خوف من قطاع الطرق (٥) .

---

(٢) د . عبد اللطيف حمزه . الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول ص ٤٨ . إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٥٤ .

(٣) أحمد عبد العال ناصف . المرجع السابق ص ١٣٢ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق ص ١٧٦ .

وللتدليل على الشدة فى مواجهة اللصوص نعرض المثالين التاليين :

الأول : أنه حدث أن سُرق بساط فى صحراء الرمل فأحضر الملك الكامل أعوان صاحب الشرطة فى هذه المنطقة وقال لهم : « أريد البساط بعينه وأريد سارقه وإلا أذهبت نفوسكم ونهبت أموالكم » فبذلوا له عوضا شيئا كثيرا فأبى أن يقبله واصر على مطالبتهم بالمسروق بعينه فأحضروه له بعد أن بذلوا جهدا كبيرا (٦) .

الثانى : وقع فى عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب فى شهر المحرم من ٦٣٨هـ/١٢٤١م عندما تصدى صاحب الشرطة لخمسة من اللصوص تسللوا ليلا إلى المشهد النفيسى وسرقوا من فوق القبرستة عشر قنديلا من الفضة وهربوا فبذل صاحب الشرطة مجهودا عظيما حتى تمكن من ضبطهم والقبض عليهم بعد أن مكثوا عشرة أيام فى مدينة الفيوم فاعترف أحدهم وبرأ بقية أصحابه وشنقه صاحب الشرطة بجامع المشهد النفيسى وتركه مدة طويلة مصلوبا على الخشب حتى صار عظاما (٧) .

الآداب العامة :

كان اهتمام الشرطة كبيرا بالتصدى للسكارى ومدمنى الخمور والمفسدين فى الطرقات (٨) . وفى سبيل سيطرة صاحب الشرطة على الآداب العامة كان يمنع التنزه بطريقة مخالفة للإسلام والآداب كما منع اختلاط الرجال بالنساء وزاد تشديده على النيل لمنع المجون فيه (٩) .

الأزمات والفتن :

تصدت الشرطة بكل شدة فى ذلك العصر للفتن والاضطرابات سواء ذات الطابع السياسى أو ذات الطابع الاقتصادى . خاصة وأن الانقلاب السياسى من سيطرة

---

(٦) أحمد عبد العال ناصف المرجع السابق ص ١٧٧ .

(٧) المقريزى . السلوك فى معرفة دول الملوك . جـ ١ ص ٣٠٦ . أحمد ناصف المرجع السابق ١٨٧ .

(٨) القلقشندى . صبح الأعشى جـ ١١ ص ٤٣ .

(٩) المقريزى . السلوك جـ ١١ ص ١٣٦ ، ١٦٦ .

الدولة الفاطمية إلى الدولة العباسية فى مصر كان يمكن أن يؤدى إلى اضطرابات سياسية لولا اهتمام الأيوبين بالسيطرة التامة على الأمور والتصدى لمثيرى الفتن[١٠] .

ومما يروى فى هذا الصدد أنه فى عهد السلطان العزيز عماد الدين عثمان سادت الاضطرابات فى سنة ٥٩٢هـ/١١٩٥م بالقاهرة ولم تخلو ليلة دون قتيل أو أكثر إلا أن صاحب الشرطة تصدى لذلك وبذل مجهوداً كبيراً حتى سيطر على الأمور[١١] .

ومن الوجهة الاقتصادية تصدت الشرطة لارتفاع الأسعار فى محاولة للسيطرة عليها حتى لايشق على الأهالى . كما اهتمت الشرطة بالأسواق وتنظيمها فى القاهرة والإسكندرية خاصة وأن أسواق الإسكندرية كانت أسواقا عالمية وكان دور صاحب الشرطة لا يقتصر على التنظيم والمراقبة فى الأسواق بل يتعداه أحيانا إلى تفتيش كل من بالسوق[١٢] .

مكافحة الحرائق :

استمر اختصاص صاحب الشرطة بشأن الاهتمام بإعداد فرق لمكافحة الحرائق ومما يروى فى هذا الصدد أنه فى عهد الملك الكامل ناصر الدين محمد سنة ٦١٧هـ/١٢٢٠م . احترق بظاهر مدينة قوص خان الأمير مجد الدين مكرم وحرق للتجار فى هذا الحريق بضائع قيمتها حوالى ٥٠٠ ألف دينار فتصدى صاحب الشرطة لمدينة « قوص » مع معاونيه لهذا الحريق وقضى عليه وأرسل إلى الملك الكامل لاخطاره[١٣] .

سجلات السفر :

كان من مهمة الشرطة أيضا حراسة أبواب القاهرة وأسوارها ليلا ولم يكن يسمح

---

(١٠) القلقشندى . صبح الأعشى . جـ ١١ ص ٤٣ .
(١١) المقريزى . السلوك جـ ١ ص ١٦٧/١٦٨ ـ أحمد ناصف المرجع السابق ص ١٨٨ .
(١٢) أحمد عبد العزيز سالم . تاريخ الإسكندرية وحضارتها فى العصر الإسلامى ص ٢٥٧ .
(١٣) أحمد عبد العال ناصف . المرجع السابق ص ١٩٠ .

لأى شخص بالخروج من المدينة بدون أمر رسمى أو بطاقة معتمدة أو سجلا حتى أنه حدث فى سنة ٦٣٦هـ/١٢٣٩م أن حاول والى البهنسا : « تلبان المجاهدى » الخروج من القاهرة ولكن لم يسمح له بالخروج تنفيذا للأوامر فعاد إلى بهاء الدين مليكشو صاحب شرطة القاهرة الذى أتى بصحبته وأخرجه من القاهرة ليلا[١٤] .

(١٤) الكندى . ولاة مصر ٨٩ .

الفصل الثانى عشر

الشرطة فى مصر فى عهد المماليك

لمحة تاريخية :

عندما توفى السلطان الصالح نجم الدين أيوب فى ٦٤٧ هـ/ نوفمبر ١٢٤٩ م خلال حربه مع الصليبيين فى مدينة المنصورة . تمكنت زوجته شجرة الدر من اخفاء الخبر حتى لا يؤدى إلى انخفاض روح الجيش . وأرسلت فى طلب ابنه الملك المعظم تورانشاه الذى كان بعيدًا عن مصر فى حصن «كيفا»

ووصل تورانشاه ونزل مباشرة بمعسكر السلطنة بالمنصورة وسلمته شجرة الدر مقاليد الأمور فأشرف على الحرب وخطط لها واستطاع أن يختم واقعة المنصورة بنصر على الصليبيين واضطر ملك فرنسا لويس التاسع إلى التسليم وتم أسره فى دار القاضى « إبراهيم بن لقمان » بالمنصورة .

إلا أن تورانشاه تمكن فى فترة قصيرة من اكتساب كراهية زوجة أبيه شجرة الدر وكذلك مماليك أبيه فتآمر المماليك لقتله .

وعقب مقتله نادى كبار رجال الدولة بشجرة الدر سلطانة على مصر ولكنها لم تبق على عرش السلطنة إلا ثمانين يومًا اضطرت بعدها للتخلى عن الحكم تحت ضغط الخليفة العباسى المنتصر بالله وكذلك عدم اقتناع أهل مصر بأن تتقلد أمرهم امرأة .

وتنازلت شجرة الدر عن العرش لزوجها الجديد عز الدين أيبك وهو من مماليك زوجها المتوفى الصالح نجم الدين أيوب .

وكان المماليك طائفة من الأرقاء المشترين بالأموال لغرض تطعيم الجيوش العربية

وتقويتها وكانوا خليطًا من الأتراك والشراكسة والروم والروس وأقلية أوروبية . وقد عاشوا فى مصر كطائفة منفصلة عما حولها واحتفظوا بشخصيتهم ولم يختلطوا بأى عنصر من عناصر السكان المصريين . وقد كثر عدد المماليك وزادت قوتهم وتقلدوا المناصب الهامة خاصة فى أواخر الدولة الأيوبية . ولما مات الملك الصالح نجم الدين أيوب ثم قتل ابنه تورانشاه ثم تخلت شجرة الدر عن الحكم . وجدوا الفرصة مهيأة أمامهم ليحكموا قبضتهم على حكم مصر وأن يكون سلطان مصر من بينهم .

وقد انقسمت فترة حكم المماليك لمصر إلى مماليك (بحرية) استمرت من ٦٥٠ هـ/١٢٥٢ م إلى ٧٨٤ هـ/١٣٨٢ م وقد اطلقت عليهم هذه التسمية لأن ثكناتهم كانت فى جزيرة الروضة التى يحيط بها بحر النيل .

ثم تلتها المماليك (البرجية أو الشركسية) وهم سكان أبراج القلعة والتى انتهت بالفتح العثمانى لمصر على يد السلطان سليم الأول فى ٩٢٣ هـ/١٥١٧ م .

ولابد من الإشارة إلى أن حالة الدولة العباسية فى بغداد فى أول حكم المماليك لمصر كانت فى طريقها للانهيار وسهل هذا الوضع للمماليك أن سبغوا الشرعية على حكمهم لمصر ـ الذى استند أول الأمر على القوة الحربية ـ وذلك بالبحث عن تأييد الخلافة العباسية لهم تأييدًا يدل على شيء من التبعية وهو ما حصلوا عليه بالفعل .

وفى عهد الظاهر بيبرس وجد الفرصة مهيأة أمامه لإضفاء شرعية أكثر على حكمه وذلك باستضافة الخلافة العباسية فى القاهرة بعد انهيارها تمامًا فى بغداد من جراء هجوم التتار عليها بقيادة هولاكو فى ٦٥٦ هـ/١٢٥٨ م .

ووصل إلى القاهرة بدعوة من بيبرس أول خليفة عباسى يؤسس حكمه فى القاهرة وهو (أحمد بن الإمام الظاهر بن الإمام الناصر العباسى) .

وظلت الخلافة العباسية قائمة فى مصر إلى قيام الدولة العثمانية وفتحها لمصر على يد السلطان سليم الأول فى ٩٢٣ هـ/١٥١٧ م وقيام دولة الخلافة العثمانية [١] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع لكتابنا موسوعة حكام مصر ص ٩٢ ـ ١٠٢ .

المبحث الأول
رئاسة جهاز الشرطة والأمن

إذا كانت فترة الحكم الأيوبى فى مصر تتميز بالعودة بالبلاد إلى النظام السنى وإلى الولاية للدولة العباسية فى بغداد ولو من حيث الشكل والاسم وإلى عودة مصر كإحدى ولايات الدولة الإسلامية العباسية بعد أن كانت عاصمة الحكم فى الدولة الفاطمية الشيعية .. وتتميز أيضًا هذه الفترة بالانتصارات العسكرية على الصليبيين على الأخص .

فإن فترة الحكم المملوكى فى مصر تتميز بتأسيس أنظمة الحكم ونظم الدولة بطريقة واضحة ولا شك أن من أهم هذه النظم نظام الشرطة .

التسمية (الشرطة والولاية) :

وأول ما نلاحظه على نظام الشرطة فى عصر المماليك فى مصر هو اختلاف التسمية ففى هذا العصر كادت كلمة «الشرطة» تندثر وأصبحت هذه اللفظة من الكلمات التاريخية الغابرة لا تستعمل إلا فى الكتابات الأدبية[٢] حتى أن المقريزى عندما يتحدث فى خططه عن الولاية يقول : « وهى التى يسميها السلف الشرطة »[٣] .

وبالتالى عرف صاحب الشرطة بلقب الوالى[٤] وأصبح لقب والى المدينة هو الذى حل محل صاحب الشرطة فى الدول السابقة[٥] أما الوالى فى الدول السابقة والذى يعنى

---

(٢) إبراهيم الفحام . تاريخ الشرطة من الدولة الطولونية إلى الدولة الأيوبية ـ فى مجلة الأمن العام العدد ١٤ ص ٤٧

(٣) المقريزى . الخطط . الجزء الثانى ص ٢٢٣ . محمد جمال الدين سرور . الظاهر بيبرس وحضارة مصر فى عصره . القاهرة ص ١٣٣/١٣٤ .

(٤) ابن خلدون . المقدمة . ص ٢٢٢ . القلقشندى . صبح الأعشى جـ ٥ ص ٤٥٠ . عبد المنعم ماجد دولة سلاطين المماليك جـ ١ ص ١٣١ .

(٥) احمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٠٦ .

الحاكم فقد أصبح يطلق عليه السلطان منذ الدولة الأيوبية واستمر الحال على ذلك فى الدولة المملوكية فى مصر .

وقد أدى اتساع المدينة إلى وجود ثلاثة ولاة وهم والى القاهرة وهو صاحب الشرطة فى القاهرة ثم والى الفسطاط أى صاحب الشرطة فيها وأخيرًا والى القرافة (٦) .

الــــوالى :

كان والى القاهرة يعين من بين أمراء المماليك وبصفة خاصة من طبقة أمراء الطبلخاناة (٧) ومهمة والى القاهرة حفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية التى تكفل سلامة الجمهور فى مدينة القاهرة العاصمة (٨)

---

(٦) أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٠٦ .

(٧) القلقشندى . صبح الأعشى جـ ٤ ص ٢٣ . محمد جمال سرور . المرجع السابق ص ١٣٣ . إبراهيم الفحام . الشرطة فى عصر المماليك . فى مجلة الأمن العام العدد ١٥ ص ٤٣ أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٠٧ .

(٨) يذكر لنا القلقشندى فى صبح الأعشى جـ ٤ ص ١٦ أن أعلى أرباب المناصب فى الدولة المملوكية هم الأمراء وأن الأمراء على أربع طبقات :

الطبقة الأولى أمراء المئين مقدمو الألوف هؤلاء عدة كل منهم مائة فارس وله قيادة ألف فارس وهذه الطبقة هى أعلى مراتب الأمراء ومنهم يكون أكابر أرباب الوظائف . وكان عددهم فى أغلب الأحوال لا يزيد عن أربع وعشرين أميرا .

والطبقة الثانية هى أمراء الطبلخاناه . وهؤلاء عدة كل منهم فى الغالب أربعون فارسا وقد يزيد بعضهم إلى سبعين أو ثمانين فارسا وهذه الطبقة لاضابط لأمرائها ومن أمراء الطبلخاناه تكون الرتبة الثانية من أرباب الوظائف وأكابر الولاة . والسبب فى هذه التسمية لأمراء هذه الطبقة أنه كان من حقهم أن تدق الطبول على أبواب قصورهم فى كل مساء .

أما الطبقة الثالثة فهى أمراء العشرات وعدة كل منهم عشرة فرسان ومن هذه الطبقة يكون صغار الولاة ونحوهم .

أما الطبقة الرابعة فهى امراء الخمسات .

يمكن أيضا الرجوع للقلقشندى فى ضوء الصبح المسفر وجنى الروح المثمر جـ ١ ص ٢٤٤ . وناصر الأنصارى LE PROTOCOLE DANS LE DROIT PUBLIQUE رسالة دكتوراه دولة . اكس ـ ان بروفانس ١٩٨٥ ص ٢٩٤/٢٩٥ .

وهو أكبر الولاة الثلاثة وأعلاهم رتبة [٩] .

أما والى الفسطاط فكان يعين من أمراء العشرات ويتولى نفس المهمة فى نطاق اختصاصه الجغرافى وهو الفسطاط والعسكر والقطائع أى العاصمة القديمة قبل بناء القاهرة [١٠] .

وثالث الولاة هو والى القرافة وهو صاحب الشرطة فى القرافة التى بها مقابر القاهرة ومصر وكان يشرف على الأمن فيها ويتولى حراسة القبور وما تحتويه من نفائس خشية أن يعبث بها اللصوص وكان يشرف على النظام أثناء تشييع الجنازات ويتأكد من مراعاة الآداب العامة عند زيارة القبور [١١] . وكان والى القرافة من أمراء العشرات وقد حدث فى بعض الأوقات أن أضيفت اختصاصات والى القرافة إلى والى مصر (الفسطاط) وصارت ولاية واحدة يتولاها أمير طبلخاناه ولكنه أقل من والى القاهرة [١٢] .

معاونو الوالى :

كان أكبر معاونى الوالى هو (النائب) وكان لكل وال نائب يحل محله عند غيابه [١٣] .

كما كان يتبع الوالى أيضًا رجال يسمون (الأعوان) أو (النقباء) وكانوا بمثابة ضباط الشرطة يعهد إليهم بالقبض على المتهمين واحضارهم وتنفيذ مايصير من أحكام عليهم .

وكانت تتبع الوالى طائفة أخرى تسمى (المشاعلية) يشتركون فى المطاردات

---

(٩) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٤٣ .
(١٠) القلقشندى . صبح الأعشى جـ ٤ ص ٢٣ .
(١١) محمد جمال سرور . المرجع السابق . ص ١٣٣ . إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٤٤ .
(١٢) محمد جمال سرور . المرجع السابق . إبراهيم الفحام . المرجع السابق .
(١٣) القلقشندى . صبح الأعشى جـ ٤ ص ٢٣ . إبراهيم الفحام . المرجع السابق .

والدوريات الليلية ويكلفون بابلاغ أوامر الوالى ونداءاته وسائر المراسيم(١٤) .

وإلى جانب هؤلاء وهؤلاء كان هناك عدد من الجنود تشكل منهم قوة شرطة احتياطى ترابط عند بيت الوالى(١٥) .

ولم يكن جميع معاونى الوالى من الموظفين الرسميين بل كان أحيانًا يستعين بالأفراد العاديين فى آداء عمله وكان الولاة يستعينون لأداء أعمالهم بمماليكهم وخدمهم بل ورجال آخرين يتحملون هم سائر نفقاتهم(١٦) .

كما وجد فى عصر المماليك أفراد مسلحين لحراسة الدروب والحارات وكان يطلق عليهم (الخفراء) أو (الادراك) ولم يكن جميع هؤلاء تابعين للوالى بل كان بعضهم يتقاضون أجورهم من أصحاب الدور أو أصحاب المتاجر مباشرة ولكنهم كانوا يخضعون لتفقد الوالى لهم ومجازاتهم فى حالة خطئهم وهو نظام أقرب ما يكون إلى نظام الخفراء الخصوصيين(١٧) . وكان الولاة أحيانًا يلجئون للاستعانة بالجمهور فى آداء بعض أعمالهم بالإعلان عن مكافأة للإرشاد عن بعض الأشخاص أو الاشتراك فى أحد أعمال الأمن(١٨) .

---

(١٤) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٤٥ . أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٦٩ .
(١٥) إبراهيم الفحام . المرجع السابق .
(١٦) المرجع السابق .
(١٧) المرجع السابق .
(١٨) المرجع السابق ص ٤٥ .

المبحث الثانى
أعمال الشرطة والأمن

كان الاختصاص الأساسى للوالى وأعوانه هو حراسة المدينة وأحيائها وأسوارها ومراقبة أبوابها وحفظ النظام بها ليلاً ونهارًا والضرب على أيدى المجرمين .

القبض على اللصوص والمفسدين :

اهتم المماليك بمحاربة اللصوص والمفسدين والقبض عليهم وإنزال العقاب بهم كما اهتموا باتخاذ الاجراءات الكفيلة بحفظ الأمن والنظام ومنها إقامة الدروب وهى أبواب ضخمة تقام عند منافذ الطرق المؤدية إلى مجموعة من المساكن والأسواق وتعيين خفراء لهذه الدروب وكذلك إشعال القناديل التى تظل مضاءة طول الليل على أبواب الحوانيت لمساعدة الخفراء على مراقبتها عن بعد (١٩) .

أعمال الدوريات :

اتبع ولاة الشرطة فى العصر المملوكى نظام الدوريات للمرور فى الطرقات والأسواق وكان الوالى يرأس بنفسه أحيانًا بعض الدوريات الكبرى كما كانت توجد دوريات صغرى يقوم بها الخفراء ورجال الشرطة كما وجدت دوريات ليلية وأخرى نهارية (٢٠) .

وكانت مهمة تلك الدوريات تنفيذ الأوامر التى يصدرها السلطان أو الوالى بمنع السير فى الطرقات بعد صلاة المغرب أو بعد صلاة العشاء فى أوقات الاضطرابات أو أحيانًا تنفيذ الأوامر التى تصدر بعدم حمل العامة للسلاح سواء أكان سيفًا أم سكينًا (٢١) .

---

(١٩) المرجع السابق . ص ٤٦ .
(٢٠) المقريزى . الخطط . جـ ٢ ص ١٥٠ . إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٤٨ .
(٢١) ابن إياس بدائع الزهور جـ ٣ ص ٣٦ إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٤٩ .

محاربة الخمور والمخدرات :

وجه ولاة الشرطة فى هذا العصر أيضًا اهتمامهم نحو تصيد المفسدين ومدمنى الخمر والحشيش [٢٢] . وكانوا ينزلون بهم عقابًا شديدًا وكانوا يريقون الخمور فى كثير من الأحيان [٢٣] .

الآداب العـــامة :

وفى سبيل المحافظة على الآداب العامة ومكافحة الرذيلة لجأ بعض السلاطين إلى منع النساء من ارتداء الملابس الخليعة أو منعهن من الخروج من بيوتهن فى ساعات معينة وتحديد أوقات خروجهن . كما حاولوا القضاء على مظاهر الخلاعة والمجون والتصدى للمغنيات وأرباب الملاهى ووصل الأمر أحيانًا إلى منع النساء من زيارة القبور أيام الجمع والأعياد وأثناء الليل [٢٤] .

إطفـــاء الحـــرائق :

من الأعمال الرئيسية للولاة فى هذا العصر العمل على إخماد الحرائق فكان صاحب العسس بالقاهرة يتولى الإشراف على مطافئ الحريق بها فيجلس بعد صلاة العشاء أحيانًا بمحطة المطافئ التى اتخذها المماليك بسوق الحجلون الكبير بالقرب من الغورية وكان يوضع أمامه مشعل يشعل بالنار طول الليل ومعه السقاءون والنجارون وغيرهم من العمال خشية حدوث حريق بالليل فيبادرون إلى إطفائه وإنقاذ الضحايا واغاثة المنكوبين وهدم الأبنية المحترقة [٢٥] . ولم تكن مهمة الوالى تتوقف عند ذلك بل كان يحاول التعرف على سبب الحريق وما إذا كان نتج عن إهمال أو عن عمد [٢٦] .

---

(٢٢) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٤٨ .
(٢٣) القلقشندى صبح الأعشى جـ ٤ ص ٩٢ أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٨٠ .
(٢٤) انظر فى تفاصيل ذلك أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٨٠/١٨١ .
(٢٥) القلقشندى صبح الأعشى جـ ١٣ ص ٩٢ ابن إياس . بدائع الزهور جـ ٢ ص ١٤٢ أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ١٨٤ .
(٢٦) المقريزى ـ الخطط . جـ ٢ ص ١٠٣ . محمد جمال سرور . المرجع السابق ص ١٣٤ .

العقـــوبات وتنفيـــذها :

وجدت فى عصر المماليك العقوبات التقليدية من ضرب وسجن ومصادرة الأموال والقتل كما وجدت عقوبات أخرى غير تقليدية بالتفنن فى تنفيذ وسائل التعذيب المختلفة وكان تنفيذ هذه العقوبات منوطاً بالوالى ومعاونيه .

ولما كان بيت الوالى يعد دار الشرطة فقد كان يخصص جانبًا منه لحبس المتهمين والمجرمين [٢٧] .

أما عن وسائل التعذيب فنذكر منها تسمير المتهمين على أخشاب كالصلبان وحملهم فوق الدواب ثم التشهير بهم فى الطرقات مع المناداة عليهم بما اقترفوه.. ومن آلات التعذيب التى ابتكروها «المعاصير» التى كان يعصر بها الضحايا حتى تستنزف دماؤهم «والكسارات» التى كانت تحطم العظام وخوذات الحديد أو النحاس المحماة التى توضع فوق الرءوس [٢٨] وقطع اللسان وقلع الأضراس ودقها فى الرأس وإخراج العينين [٢٩] .

وكان «التوسيط» من أشهر وسائل الإعدام بأن يطرح المحكوم عليه أرضًا ثم يضرب بالسيف فى وسطه وكانوا يستخدمون «الخازوق» أيضًا فى إزهاق الأرواح كما استخدموا الشنق بالحبال والخنق بالأيدى والإغراق فى النيل [٣٠] .

أعمال أخرى للشرطة :

كثيرًا ما كانت تسند للوالى وأعوانه أعمال أخرى تخرج عن طبيعة عمل الشرطة والأمن مثل إقامة القناطر وتشييد العمائر وترميمها [٣١] .

---

(٢٧) إبراهيم الفحام . المرجع السابق . ص ٤٣ .

(٢٨) ابن اياس . بدائع الزهور . جـ ١ ص ٣٢٤ . إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٤٥

(٢٩) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٥٠ .

(٣٠) المقريزى . السلوك . جـ ١ ص ١٢٥ . عبد المنعم ماجد . دولة سلاطين المماليك جـ ١ ص ١٣٣ . أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٩٥ .

(٣١) المقريزى السلوك جـ ١ ص ٤٠٤ . إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٥٠ .

وكان الوالى أحيانًا يكلف بحث الناس على اتخاذ معالم الزينة فى المناسبات الوطنية مثل عودة السلطان منتصرًا من إحدى المعارك (٣٢) . كذلك من الأمور التى كانت تقع عليهم نشر أوامر السلطان ومراسيمه والمناداة بها فى جميع أنحاء الولاية (٣٣) .

وفى بعض الأحيان كان يسند للوالى وأعوانه جمع الضرائب من التجار بل وانتزاعها من الممولين بكافة الطرق (٣٤) .

الأمـــن الـداخـــلى :

كما كان يسند إليهم أيضًا حفظ الأمن والنظام والسيطرة على الأمور خلال الأزمات الاقتصادية ومراقبة الأسواق وملاحظة الموازين والمكاييل وعقاب المخالفين بل كان يصل الأمر إلى إعلان التسعير الجبرى لبعض السلع (٣٥) وكان من حق الوالى أيضًا فى تلك الأحوال إلغاء بعض الضرائب والرسوم والمكوس (٣٦) .

المحافظة على نظام الحكم :

وذلك من خلال المحافظة على حياة الحاكم وحمايتها وحماية نظامه فكان من واجب الوالى التصدى لمن يهدد السلطان بالقتل أو من يوجه للحاكم سبًا أو شتمًا أو إهانة (٣٧) . وكذلك التصدى للفتن السياسية (٣٨) ومن بين واجباته فى هذا الصدد إعلام الحاكم بجميع الأمور وحالة الأمن فى البلاد فيستعلم الوالى من أعوانه عن الأحداث والحوادث الهامة ويضمنها فى تقرير يرفع للسلطان كل يوم (٣٩) .

---

(٣٢) إبراهيم الفحام . المرجع السابق .

(٣٣) المرجع السابق .

(٣٤) اس إياس بدائع الزهور . جـ ص ٤٦٣ . أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق ص ٢٠٤ .

(٣٥) أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٩٧ .

(٣٦) المقريزى الخطط جـ ٢ ص ٢٠٥ . السلوك . جـ ٢ ص ٢٠٦ أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ١٩٧ .

(٣٧) المقريزى . السلوك جـ ١ ص ٥٠٦ أحمد عبد السلام ناصف المرجع السابق .

(٣٨) أحمد عبد السلام ناصف ، المرجع السابق ص ٢٠١ .

(٣٩) المرجع السابق

كما كان يستعين ببعض العيون يبثهم فى المجتمعات العامة والخاصة لتأتيه بأقاويل الناس وتكشف نشاطهم غير المشروع (٤٠) .

وفى بعض الأحيان كان يسند للوالى قيادة الجيش كما حدث فى عهد الظاهر بيبرس عام ٦٧١ هـ/١٢٧٢ م عندما خرج صاحب شرطة قوص يقود جيوشًا حتى قارب دنقله من بلاد النوبة وقتل وأسر الكثير (٤١) . وحدث ذلك أيضًا فى عهد السلطان قلاوون فى عام ٦٨٦ هـ/١٢٨٧ م . عندما خرج صاحب شرطة القاهرة ومعه طائفة من الجند وكذلك صاحب شرطة قوص إلى النوبة ثم عاد إلى القاهرة منتصرًا كما كان يقوم أيضًا بتسلم أسرى الحرب والتحفظ عليهم ففى عهد السلطان الأشرف قايتباى فى عام ٨٧٧ هـ/١٤٧٣ م تسلم صاحب شرطة القاهرة بعض الأسرى (٤٢) .

الــــزى :

وكان الولاة وأتباعهم من رجال الشرطة يرتدون ملابس ذات طابع عسكرى (٤٣) .

---

(٤٠) القلقشندى . صبح الأعشى جـ ٤ ص ٦٠ .

(٤١) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٥٠

(٤٢) المقريزى . السلوك جـ ١ ص ٦٠٨ . أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق ص ٢٠٦ .

(٤٣) أحمد عبد السلام ناصف . المرجع السابق .

الفصل الثالث عشر

الشرطة فى مصر فى عهد الدولة العثمانية

لمحة تاريخية :

نشأت الإمارة العثمانية الأولى فى شمال غربى الأناضول فى أوائل القرن ١٤ ثم نمت واتسعت بالتدريج فى البلقان وفى الأناضول على حساب ما بقى من أملاك البيزنطيين وإمارات اللاتين والإمارات التركية .

وببداية القرن السادس عشر كانت هى العنصر المسيطر فى تلك المنطقة من الشرق الأدنى .. وبدأ السلطان العثمانى فى التفكير فى التوسع نحو الشرق .. نحو الدولتين الإسلاميتين دولة الفرس ودولة المماليك . ورغم العلاقات الودية التى سادت فى القرن الخامس عشر بين دولتى المماليك والعثمانيين والتى وصلت إلى حد التحالف معًا ضد البرتغال فى معركة بحرية بشأن طريق التجارة العالمية . إلا أن طبيعة النضال بين الأمم القديمة والأمم الجديدة وكذلك بعض الخلافات على الحدود بين الدولتين أدى إلى أن تحل علاقات الاصطدام محل علاقات الود بين الدولتين .

وفى عهد السلطان سليم العثمانى والسلطان الغورى المملوكى ازدادت حالة التوتر فى العلاقة بين الدولتين وانتهت بانتصار العثمانيين على جيوش المماليك فى سوريا فى موقعة مرج دابق فى أغسطس ١٥١٦ وفى أبريل ١٥١٧ تم خضوع مصر النهائى للحكم العثمانى بالقضاء على جيش المماليك وشنق طومان باى فى القاهرة .

وأقام السلطان سليم فى مصر بضعة شهور قبل أن يعود إلى الأستانة ويعين خاير بك واليًا من قبله على مصر .

وبذلك تحولت مصر إلى ولاية فى الدولة العثمانية بعد أن كانت مقر الخلافة العباسية فى عهد المماليك وأصبح حاكم مصر يطلق عليه باشا مصر أو والى مصر بعد أن كان سلطانًا وأصبح هذا الحاكم واليًا كان اسمه أو باشا [1] يعين بفرمان من السلطان العثمانى .

ورغم زوال النفوذ الرسمى للمماليك فإنهم قد تمكنوا من الابقاء لأنفسهم على بعض السلطات أدت إلى استئثارهم بالحكم الفعلى لمصر منذ منتصف القرن السابع عشر .

وظل الحال فى مصر على ذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بعد انسحاب الحملة الفرنسية وتولى محمد على مقاليد الحكم فى مصر وندرس الشرطة فى هذا العصر فى مبحثين الأول عن جهاز الشرطة وتكوينه وكبار العاملين فيه ، أما المبحث الثانى فنتعرض فيه لمهام الشرطة والأمن .

المبحث الأول

لم ينجو جهاز الشرطة فى العصر العثمانى مما أصاب سائر أجهزة الدولة المصرية سواء الإدارية أو المالية من تعقيد وفساد واضطراب نتيجة لتنازع سلطات مختلفة حكم البلاد، ابتداء من المماليك من بواقى حكام العصر السابق ثم الوالى المعين من قبل الخلافة العثمانية . ومحاولة كل فئة السيطرة على مقاليد البلاد . وهو ذات الوضع الذى ساد بالنسبة لجهاز الشرطة ، فقد أسند الأمن فى القاهرة إلى أكثر من جهة يكاد ينعدم التعاون بينها .

وكان السلطان سليم بعد فتحه لمصر قد وضع قاعدة للنظام السياسى للحكومة تقوم

(١) قد يكون لفظ باشا مأخوذا عن الفارسية باد شاه وهى كلمة من مقطعين باد بمعنى عرش وشاه بمعنى صاحب أو سيد . أى سيد العرش أو الملك وقد يكون تحريفا لكلمة بشة فى التركية القديمة بمعنى الأخ الأكبر وكان لقب باشا فى الدولة العثمانية لقب رسمى للوزراء والأمراء وكبار رجال السلك العسكرى ولما كان والى مصر هو نائب السلطان فكان يعتبر وزير السلطنة للشئون المصرية .

على أساس تنازع الحكم بين جهتين بقصد أن تراقب إحداهما الأخرى وكانت الجهة الأولى هى الوالى أو الباشا وهو مندوب السلطان العثمانى لحكم مصر أما الجهة الثانية فهى رؤساء الجند أو رؤساء الوجاقات وهم قواد الفرق التى تركها السلطان سليم فى مصر ويشكلون الحامية العثمانية التى تركها لحفظ النظام والدفاع عن مصر كما وجدت نواة لجهة ثالثة تتنازع معهما الاختصاص وتأصلت فى عهد السلطان سليمان القانونى وهى البكوات المماليك الذين كانوا يتحكمون فى الأقاليم خارج العاصمة(٢) .

نلاحظ أول ما نلاحظ أن لقب الوالى الذى كان يطلق فى بعض الأحيان فى العهود السابقة على رئيس جهاز الشرطة أصبح يطلق على حاكم مصر من جانب السلطان العثمانى بعد أن أصبحت مصر مجرد ولاية وليست دار سلطنة . ونعرض فيما يلى لكبار موظفى جهاز الشرطة .

الأغـا :

ذكرنا فيما سبق أنه قد وجدت فى مصر فى هذا العصر فرق عسكرية سبعة تسمى الوجاقات (٣) . وكانت كل فرقة أو كل وجاق له اختصاص معين وكان أهم هذه الوجاقات هو وجاق «الانكشارية» ويرأسه «أغا الانكشارية» وهو بمثابة رئيس الوجاقات كلها وكان يطلق عليه أحيانًا «أغا المستحفظان» أى المكلف بحفظ الأمن والنظام(٤) . وكان لكل وجاق أغا ولكل أغا : كتخدا أو كخيا أى نائب أو وكيل

(٢) عبد الرحمن الرافعى . تاريخ الحركة القومية وتطور الحكم فى مصر جـ ١ ص ٢٩ .

(٣) وهى وجاقات الانكشارية أو المستحفظان والمتفرقة والعزب والجاويشية والمجانة والتفكجية وأضيف إليها فى وقت لاحق وجاق الشراكسة . لمزيد من التفاصيل فى اختصاصات الوجاقات انظر كتاب وصف مصر . ترجمة زهير الشايب . المجلد الخامس . القاهرة ١٩٧٩ ص ٥١ . وعبد الرحمن الرافعى المرجع السابق ص ٢٩/٣٠ .

(٤) CHARLES POUTHAS. HISTOIRE DE L EGYPTE OTTOMANE, PARIS 1948, TOME I, P. 9. STANFORD SHAW. OTTOMAN EGYPT IN THE AGE OF THE FRENSH REVOLUTION. BY HUSSEIN EFENDI. HARVARD UNIVERSITY, 1964, P. 34.

- دكتور عراقى يوسف احمد . الوجود العثمانى المملوكى فى مصر . القاهرة ١٩٨٥ ص ١٨
- إبراهيم الفحام . الشرطة فى العهد العثمانى . مجلة الأمن العام . العدد ١٦ ص ٦٧ .

ينوب عنه فى بعض الأعمال ويحل محله فى غيابه أما أقدم ضباط الوجاق فيسمى « باش اختيار » كذلك من وظائف الضباط فى الوجاق « الدفتردار » أى مدير الشئون المالية « والخازندار » أى أمين الخزانة و « الروزنامجى » أى حافظ السجلات ومن اجتماع هؤلاء الضباط جميعًا « الوجاقلية » يتألف مجلس شورى الباشا المسمى بالديوان (٥) .

والى الشـــرطة :

يتولى الباشا اختيار الولاة الثلاثة لكل من القاهرة ومصر القديمة وبولاق وهم تحت إشراف أغا المستحفظان .

ومع الوقت أصبح لوالى القاهرة سلطة الاشراف على الواليين الآخرين ويعرف والى الشرطة أيضًا باسم « الصوباشى » و « الزعيم » (٦) .

وكان للوالى أيضًا نائب أو وكيل « كتخدا » ينوب عنه عند غيابه وكان له أعوان آخرون أشبه بالضباط يسمون « المقدمين » و « النقباء » و « الملازمين » (٧) .

ويعد دور الوالى مساعدًا لأغا مستحفظان فى مباشرة شئون الأمن بالعاصمة وهو يختص بتتبع المفسدين من اللصوص وقطاع الطرق والقبض عليهم لإقرار النظام بالمدينة ، كما يتولى تنفيذ الأحكام الشرعية التى يصدرها القاضى كما يختص بمراقبة الأسعار والموازين والمقاييس والمكاييل لضبط الأسواق . كما يعنى الوالى أيضًا بالنظافة العامة وتطهير الخليج حفظًا للصحة العامة ويباشر أعمال الهدم وإزالة الأتربة من الطرقات ومكافحة الحرائق ويباشر إضاءة الشوارع (٨) .

---

(٥) عبد الرحمن الرافعى . المرجع السابق ص ٣٠ .
(٦) د . عراق يوسف أحمد المرجع السابق ص ٢٤٩ وإبراهيم الفحام المرجع السابق .
(٧) ابن إياس . تاريخ مصر . جـ ٣ ص ١٩٥ . إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٦٨ .
(٨) د . عراق يوسف أحمد . المرجع السابق ص ٢٥٠ .

القلقسات :

وهم الضباط الذين كانت توكل إليهم رئاسة نقط الشرطة فى العاصمة «وقولق» هى مركز العسكر وجمعها قلقات . وهناك مرادف آخر لهذا اللقب وهو «أوضه باشا» وهو لفظ تركى يعنى رئيس العسكر[٩] ، وهى وظيفة عسكرية ثم استخدمت لرؤساء نقط الشرطة فى العاصمة[١٠] .

السناجق :

وهم البكوات من زعماء المماليك وكان عددهم فى أول الأمر ١٢ ثم أصبحوا ٢٤ وكان يقع على عاتق بعض هؤلاء السناجق حراسة ضواحى القاهرة ومداخلها ليلاً[١١] كذلك كانت تسند إلى السناجق مهمة حفظ الأمن خارج العاصمة فى الأقاليم[١٢] .

الشوربجية :

«الجوربجى» أو «الشوربجى» هو صاحب رتبة عسكرية توازى رتبة النقيب الحالية[١٣] . وكان يوكل إليهم المعاونة أيضًا فى حفظ الأمن والنظام العام[١٤] .

الخفراء :

وجدت لكل حى بوابة هى المدخل الوحيد لأبناء الحى وزواره ويتولى حراستها عدد من الخفراء وهم مسلحون لمواجهة الأخطار وتغلق البوابة ليلاً لتأكيد الأمن ومنع تسلل اللصوص وكان البواب يحصل على مكافآت مالية من أبناء الحى كل حسب قدرته[١٥] .

---

(٩) حسن الباشا . الألقاب الإسلامية .
(١٠) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٦٨ .
(١١) المرجع السابق . (١٢) المرجع السابق .
(١٣) المرجع السابق .
(١٤) د . عراق يوسف أحمد . المرجع السابق ص ٢٥٢ .
(١٥) المرجع السابق ص ٢٥٥ .

المبحث الثانى
أهم أعمال الشرطة

أما عن ممارسة هؤلاء الموظفين لأهم أعمال الشرطة فقد وجدت أساليب منها :

الدوريات :

وجدت دوريات ليلية ونهارية من رجال الشرطة تمر فى الطرقات العامة وكان «أغا المستحفظان» يخرج فى موكب مهيب مرتديًا زيًا خاصًا به ليمر هو أيضًا لضبط الجرائم ومتابعة أحوال الأسواق . وكان إذا ضبطت إحدى الجرائم أصدر الأغا حكمه على الجانى وينفذ الحكم فورًا . وكانت هناك دوريات أخرى برئاسة الوالى أو القلقات كذلك دوريات للسناجق فى الأقاليم[١٦] .

المطافئ :

كانت أعمال إطفاء الحرائق من أعمال الشرطة الرئيسية وكان الأغا والوالى وأعوانهما يبادرون بالانتقال إلى أماكن الحرائق ومعهم السقائين لاطفاء الحرائق[١٧] .

الآداب :

تدهورت الآداب العامة فى العصر العثمانى عمومًا إلى حد كبير وكان بعض الولاة العثمانيين الذين يتولون السلطة بين وقت وآخر يحاولون القضاء على هذا التدهور إلا أن الوضع الأغلب أن بعض رجال الشرطة كانوا يحصّلون رسومًا على الدعارة والخمور والمخدرات[١٨] . مما أدى إلى زيادة انتشار الفساد .

---

(١٦) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٧١ .
(١٧) المرجع السابق ص ٧٢ .
(١٨) المرجع السابق .

العـــيون :

وجد أيضًا فى هذا العصر عيون يبثهم الوالى فى المجتمعات العامة والخاصة ليأتوه بالأخبار كما وجدت طائفة أخرى للقيام بالتحريات فى أمور الشرطة وهؤلاء كان يطلق عليهم «البصاصين» .

العقــوبات :

وجدت كثير من العقوبات كان بالطبع أشدها القتل الذى كان يحق لرجال الشرطة الحكم به لأتفه الأسباب وأقل الشبهات . كذلك وجد الضرب المبرح الذى كان يؤدى أحيانًا إلى الموت . ووجدت عقوبات بدنية أخرى مثل قطع الآذان والأنوف . كما وجدت العقوبات السالبة للحرية كالسجن (١٩) .

الشرطة بعد الحملة الفرنسية :

فى أعقاب الحملة الفرنسية على مصر قام نابليون بتقسيم القاهرة إلى عشرة خطوط واكتفى أحيانًا بتقسيمها إلى ثمانية خطوط فكان العامة يسمونه «الثمن» وكان يرأس كل قسم مأمور فرنسى يسمى «القومندان» . COMMANDANT.

وبعد أن كان رجال الشرطة قبل ذلك يقومون بتحصيل عوائد من التجار وأرباب الحرف أصبحوا يَحصلون على مرتبات شهرية ثابتة (٢٠) .

---

(١٩) المرجع السابق ص ٧٤ .

(٢٠) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٧٥ .

الفصل الرابع عشر
الشرطة فى مصر فى عهد محمد على وأسرته

لمحة تاريخية :

جلت الحملة الفرنسية عن مصر بعد بدايتها بثلاثة أعوام وشهرين . وتنازع السلطة فى مصر آنذاك ثلاث قوى مختلفة المصالح . كانت قد اتحدت فيما قبل على محاربة الفرنسيين ثم بدأت كل قوة تعمل على تحقيق أطماعها الخاصة فى وادى النيل .

القوة الأولى هى تركيا التى فتحت مصر بحد السيف قبل ثلاثة قرون فأرادت أن تبقى مصر كإحدى ولايات السلطنة العثمانية .

والقوة الثانية هى إنجلترا التى كانت تطمع فى احتلال المواقع الهامة على شواطئ مصر فى البحرين المتوسط والأحمر لتضمن لنفسها السيادة فى البحار فى طريقها إلى الهند .

أما القوة الثالثة فكانت المماليك الذين سبق لهم حكم مصر قبل الفتح العثمانى . كما كانت لهم قوة لا يستهان بها إبان الحكم العثمانى نفسه .

وكما يقول عبد الرحمن الرافعى فقد تجاهلت هذه القوى الثلاث فى تنازعها على السلطة ، العامل القومى ولم تحسب حسابه لكن رجلاً واحداً أدرك مدى تأثير هذا العامل لمن يستعين به وهو محمد على قائد الكتيبة الألبانية فى الجيش التركى فى مصر .. فتقرب إلى القوة الوطنية الشعبية .

وفى يوليو ١٨٠٥ وصل محمد على بفضل إرادة القوى الشعبية إلى منصب الوالى

ولم يجد الباب العالى أمامه إلا إصدار فرمان بذلك .

وهكذا أسس محمد على حكمه ـ وأسرته من بعده ـ لمصر الذى استمر حوالى قرن ونصف من الزمان والذى انهار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيام الثورة .

انعكس الصراع السياسى القائم فى البلاد آنذاك بين محمد على والقوى الوطنية والانجليز على حالة الأمن فيها فشاعت الفوضى والاضطرابات ولم يكن للشرطة أى دور إيجابى فى مواجهة هذه الفوضى بل وصل الأمر بها أحيانًا إلى الاشتراك فى السلب والنهب . وقد وصل الأمر إلى منتهاه غداة مذبحة القلعة الشهيرة ١٨١١ م/١٢٢٦ هـ التى أعدها ونفذها محمد على للتخلص من المماليك فعندما سرى نبأ هذه المذبحة إلى خارج القلعة سارع الجنود إلى الهجوم على دور المماليك ونهبوا الأموال والأمتعة وقتلوا من عثروا عليه من المماليك فيها[١] وامتد السلب والنهب والقتل إلى خارج نطاق المماليك ومنازلهم فشمل أهل البلاد من المصريين[٢] .

ولم تهدأ حال البلاد ولم يتوقف السلب والنهب إلا عندما نزل محمد على وأولاده فى

---

(١) أحمد حسين . موسوعة تاريخ مصر القاهرة ١٩٧٣ جـ ٣ ص ١٩٣١ .

(٢) يرجع للجبرتى . عجائب الآثار جـ ٣ بيروت دار الجيل بدون تاريخ ومن وصفه لحالة الأمن المتردى التى وصلت إليها مصر فى أعقاب المذبحة قوله فى صفحاتَ ٣٢١ إلى ٣٢٤ ... « وأسف العساكر فى قتل المصريين وسلب ما عليهم من الثياب ولم يرحموا أحدا وأظهروا كامن حقدهم وضيعوا فيهم وفيمن رافقهم متجملا من أولاد الناس وأهالى البلد الذين تزيوا بزيهم الزينة الموكب وهم يصرخون ويستغيثون ومنهم من يقول أنا لست جنديا ولا مملوكاً وآخر يقول أنا لست من قبيلتهم فلم يرقوا لصارخ ولا شاك ولا مستغيث .. فانزعجوا وهرب من كان بالحوانيت ، لانتظار الفرجة وأغلق الناس حوانيتهم وليس لأحد علم بما حصل وظنوا ، ظنونا وعندما تحقق العسكر حصول الواقعة وقتل الأمراء انبثوا كالجراد المنتشر إلى بيوت الأمراء المصريين ومن جاورهم طالبين النهب والغنيمة فولجوها بغتة ونهبوها نهبا ذريعا وهتكوا الحرائر والحريم وسحبوا النساء والجوارى والستات وسلبوا ماعليهن من الحلى والجواهر والثياب .. وبعضهم قبض على يد امرأة ليأخذ منها السوار فلم يتمكن من نزعها بسرعة فقطع يد المرأة وحل بالناس فى بقية ذلك اليوم من الفزع والخوف وتوقع المكروه مالا يوصف ونهب فى هذه الحادثة من الأموال والأمتعة مالا يقدر قدره ويحصيه إلا الله سبحانه وتعالى .»

اليوم التالى فأعاد الأمن والنظام وأصدر أوامره بقتل بعض النهابين[٣] وكان طبيعيًا بعد أن تخلص محمد على من المماليك وانفرد بالسلطة فى البلاد أن يلتفت للأمن الداخلى خاصة وأن رجال الشرطة كانوا آنذاك عامل من عوامل الفساد السائد خاصة عند تحصيل الضرائب التى كانت تغتصب من الناس . وبدأت الفرق النظامية تحل تدريجيًا محل الفرق الفوضوية وبدأ يسود البلاد جو من الاستقرار والطمأنينة[٤] .

ومن نظم الشرطة التى سادت فى أعقاب تلك الفترة وتطورت حتى وصلت إلينا نظام البطاقات الشخصية وقيود المرور ليلاً ونظام الدوريات والمطافئ وحماية الآداب ونظام المباحث والأمن السياسى ونظم شرطة الجمارك . ولم تزل هذه النظم سائدة إلى أن زاد النفوذ الأجنبى فى مصر والذى انتهى بالاحتلال البريطانى لمصر وتدخل المحتل البريطانى فى جميع المنظمات الإدارية الكائنة بما فيها بالطبع جهاز الشرطة ولكن فى أعقاب ثورة ١٩١٩ وحصول مصر على استقلالها بدأت حقبة جديدة استمرت حتى قيام الثورة فى ١٩٥٢ .

وسوف ندرس نظام الشرطة فى هذه الحقبة مقسمًا إلى ثلاثة مباحث الأول عن نظام الشرطة فى عصر محمد على وما تبعه إلى الاحتلال البريطانى والثانى من الاحتلال البريطانى إلى ثورة ١٩١٩ والثالث من ثورة ١٩١٩ إلى ثورة ١٩٥٢ .

---

(٣) الجبرتى . المرجع السابق . ويقول فى وصفه تلك الحقبة أيضا :
« وأصبح يوم السبت والنهب والقتل والقبض على المتوارين المختفين مستمر ويدل البعض على البعض أو يغمز عليه وركب الباشا فى الصحوة ونزل من القلعة وحوله أمراءه الكبار مشاة أمامه الصفاشية والجاويشية بزينتهم وملابسهم الفاخرة .
فكان كلما مر على أرباب الدرك والقلقات والضابطين وقف عليهم ووبخهم على النهب وعدم منعهم لذلك .. وفى ذلك اليوم نزل طوسون ابن الباشا وقت نزول أبيه وشق المدينة وقتل شخصا من النهابين أيضا فارتفع النهب وانكف العسكر عن ذلك ولولا نزول الباشا وابنه فى صبح ذلك اليوم لنهب العسكر بقية المدينة وحصل منهم غاية الضرر .. »

(٤) إبراهيم الفحام « الشرطة فى مصر من عهد محمد على إلى الاحتلال البريطانى » مقال فى مجلة الأمن العام العدد ٢٠ ص ٤٣ .

المبحث الأول

نظام الشرطة فى عهد محمد على

بعد استتباب الأمن فى أعقاب الفوضى التى عمت غداة مذبحة القلعة وحلول القوات النظامية محل القوات الفوضوية فى صفوف الشرطة بدأت تظهر معالم نظام الشرطة وأجهزته .

قيود المرور والبطاقات الشخصية :

بعد جلاء الفرنسيين بدأت قيود المرور ليلا فى المدينة تخف ورغم ذلك لم يكن يسمح للمارة فى بداية عصر محمد على بالمرور فى الطرقات بعد الغروب بساعة ونصف ساعة بغير مصباح .

وقد الزم الفلاحون وأبناء بعض الطوائف المسيحية والرعايا الأجانب بحمل بطاقات تثبت محال إقامتهم والأماكن التى يتنقلون بينها وخاصة عند منافذ القاهرة فى الدخول إليها أو الخروج منها ويبدو أن العمل بتلك البطاقات لم يستمر طويلا كما أن قيود المرور خفت مع استتباب الأمن[٥] .

الدوريات :

كان رجال الشرطة يقومون بدوريات ليلا ونهارا وفى عهد محمد على كان ضابط العاصمة يمر بنفسه مع أعوانه ليلا ومعه الشعلجى الذى يضىء له الطريق والسياف الذى ينفذ أحكامه . وكان الضباط المرءوسين له يقومون بدوريات أخرى على رأس جماعات من الجند[٦] .

المطافئ :

وجدت فرقة إطفاء الحرائق وكان يطلق عليها « أورطة الطلمبة » أو « مركز

(٥) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٤٥ .

(٦) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٤٥

الطلمبة » وسبب هذه التسمية أن تلك الفرقة كانت مجهزة بطلمبات أو مضخات حديثة وكانت نواة تلك الفرقة ٩٠ جنديا خصصوا لإطفاء الحرائق فى عهد محمد على[٧] . وفى عهد الخديو إسماعيل استقدم إلى القاهرة رئيس مطافئ لندن « الكابتن شو» فأعاد تنظيم مطافئ القاهرة ونصح باتباع الوسائل الحديثة فى إطفاء الحرائق[٨] .

حماية الآداب :

ظل سائدا حتى بداية فترة حكم محمد على ما كان متبعا فى العصر العثمانى من تنظيم البغاء بمعرفة الشرطة التى كانت تحصل رسوما من البغايا مقابل الإذن لهم بمباشرة عملهن إلا أنهن أجبرن بعد سنوات على الاقلاع عن تلك المهنة[٩] .

المباحث :

وضع لاظوغلى الذى شغل منصب كتخدا محمد على أو وكيله نظاما محكما للمباحث كان قوامه رجال يجيدون اللغتين العربية والتركية كلفوا بالتنكر فى أزياء الباعة الجائلين وكانوا يترددون على دور الأعيان لمعرفة أسرارهم وأحاديثهم ثم يدونون كل ماسمعوه على شكل تقرير بلغتنا المعاصرة وتجمع هذه التقارير وتلخص وتعرض وقد ساعدت هذه الطريقة فى كشف بعض المؤامرات وفى منع بعض الحوادث[١٠] .

كما وجدت فئة أخرى من رجال المباحث وهم الذين يطلق عليهم « البصاصين » وكان لهم دور كبير فى كشف الفاعلين فى جرائم تزييف العملة وترويجها التى انتشرت

---

(٧) المرجع السابق .

(٨) إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ص ١١٧ .

ومما يذكر فى هذا المجال أن بناء مقر فرقة المطافئ فى ميدان العتبة (المقر الحالى) كان بقصد مجاورة مبنى الأوبرا المصرية التى شيدها الخديو إسماعيل فى إطار الاحتفالات بافتتاح قناة السويس والتى احترقت بعد حوالى مائة عام .

(٩) إبراهيم الفحام . المرجع السابق .

(١٠) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٤٦ .

فى القاهرة سنة ١٨٠٩م/١٢٢١هـ فقد أمكن بناءً على التحريات ضبط أجهزة تزييف العملة والمزيفون[١١] .

الأمن السياسى :

اهتم الحكام بالطبع بتأمين حكمهم وذلك ببث العيون والجواسيس حول كبار رجال الدولة لنقل أخبارهم وأفكارهم ومدى ولائهم للحكام وفى عهد عباس نجده يعتنى بالأمن السياسى بتقصى الأخبار عن خصمه السياسى سعيد باشا وهو عمه الذى كان ينافسه فى المطالبة بالحكم[١٢] وقد ورثه فيه بالفعل بعد اغتيال عباس[١٣] .

وحدات شرطة خاصة :

وجدت أيضا فى ذلك الوقت وحدات شرطة أخرى متخصصة فى شئون معينة مثل شرطة الجمارك التى أنشئت فى ميناء المحمودية بالإسكندرية ١٨٦٤ بناء على طلب من أمين الجمرك كذلك وجدت شرطة لبلدية القاهرة عندما أنشئ أول مجلس بلدى لمدينة القاهرة فى سنة ١٨٦٩[١٤] .

العقوبات السائدة وتنفيذها :

كانت اجراءات الشرطة تتسم حتى ذلك الوقت بالصرامة والعنف وكان من العقوبات السائدة فى ذلك العهد الجلد وحلق اللحى والضرب وخزم الأنوف وقطع الأيدى والآذان والتشهير والسجن والعمل الشاق بترسانة الإسكندرية والتجنيد فى الجيش . وكانت الشرطة تتولى تنفيذ العقوبات مباشرة حتى أحكام الإعدام كان ضابط العاصمة ومديرى الأقاليم ونظار الأقسام فى بداية عهد محمد على ينفذون أحكام الإعدام من تلقاء أنفسهم حتى حرموا من ذلك الحق فى سنة ١٨٣٤ واشترط استئذان الباشا فى تنفيذ مايصدرونه من أحكام الإعدام[١٥] .

---

(١١) الجبرتى جـ ٣ ص ٢٧٣ . (١٢) إبراهيم الفحام . المرجع السابق .
(١٣) د . ناصر الأنصارى موسوعة حكام مصر ص ١٠٢ القاهرة ١٩٨٧ .
(١٤) إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٤٧ . (١٥) المرجع السابق .

ومع مرور الوقت خفت اجراءات البطش والتنكيل التى كانت تمارسها الشرطة واختفى أكثرها قسوة ووحشية مثل القتل وقطع اجزاء من الجسد وحتى الضرب مُنع بأمر صدر فى سنة ١٨٥٨ بمنع رجال الشرطة من ضرب المتهمين أثناء التحقيق وألا يتجاوز ضرب من يتضح إدانته منهم أكثر من مائتى جلدة[١٦].

ورغم هذا المنع الرسمى فقد ظل رجال الشرطة يتبعون بعض الاجراءات العنيفة لانتزاع اعترافات المتهمين وقد وصل الأمر أحيانا إلى استعمال آلات حديدية خاصة لم تكن تجيزها القوانين وقد حرم منشور نظارة الداخلية المؤرخ ٢٣ سبتمبر ١٨٨٢ استعمال تلك الآلات بصفة قاطعة[١٧].

المبحث الثانى

الشرطة فى عهد الاحتلال البريطانى إلى ثورة ١٩١٩

لم يكن ظهور النفوذ البريطانى فى جهاز الشرطة فى مصر دفعة واحدة مع الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ بل كان له جذور بدأت قبل ذلك مثله فى ذلك مثل باقى الأجهزة الإدارية الأخرى فى الدولة المصرية عندما بدأ التغلغل الأجنبى فيها شيئا فشيئا مع تمكن الأجانب من بريطانيين وفرنسيين من الحصول على بعض الامتيازات استنادا إلى حاجة الحكام من أسرة محمد على إليهم وعلى الأخص الخديو إسماعيل ليساعدوه على تحقيق حاجة إسماعيل فى تحديث مصر محاكيا بها دول أوروبا . وقد أدت هذه الأحلام إلى تثبيت أقدام الأجانب فى مصر من عدة نواحى فمن الناحية الاقتصادية أدت الديون المتراكمة إلى إنشاء صندوق الدين ورقابة الدولتين بريطانيا وفرنسا على موارد ومصروفات مصر بمعرفة موظفين أجانب ومن الناحية الإدارية وجد موظفون أجانب فى مختلف أجهزة الدولة ومن الناحية الاجتماعية وجد نظام الامتيازات الأجنبية . ولاشك أن النقطتين الأخيرتين كان لها

---

(١٦) المرجع السابق .

(١٧) المرجع السابق .

أثر كبير فى نظام الشرطة فى تلك الحقبة .

الإمتيازات الأجنبية :

استقدم محمد على وخلفاؤه ، الأجانب إلى مصر وشجعوهم على الهجرة إليها وفى سبيل حثهم وحضهم على الإقامة فيها بالغوا فى مجاملتهم فمنحوهم الكثير من الامتيازات وبلغ الأمر إلى جعلهم فى حل من التزام القوانين[١٨] . ثم تطور الأمر إلى إيجاد ما أطلق عليه «قلم أفرنجى» أو «قلم أمور افرنكية» فى كل من القاهرة والإسكندرية يختص بالاتصال بالقناصل الأجانب فيما يخص القضايا المتعلقة برعاياهم . ولم يقف الأمر عند ذلك بل وصل الحد إلى وجود إدارة أوروبية فى وزارة الداخلية ظلت قائمة بها من ١٨٦٤ وحتى الغاء الامتيازات الأجنبية ١٩٣٧[١٩] وكل هذه الأمور ليست إلا رمزا لعدم خضوع الأجانب للسلطات القضائية والإدارية ومنها الشرطة.

الموظفون الأجانب فى الشرطة :

مع تضخم امتيازات الأجانب المقيمين فى مصر وجدت الحكومة أن الأنسب تطعيم جهاز الشرطة المصرى ببعض الأوروبيين فى فرقة مختلطة للشرطة تتبع النظم الحديثة التى اعتادها الأجانب فى بلادهم[٢٠] وقد بدأت ارهاصات هذا النظام فى عهد محمد على سنة ١٨٣١ بمشروع لم ير النور بانشاء شرطة خاصة بالأوروبيين فى مدينة الإسكندرية قوامها ٦٠ رجلا ممن يلمون بإحدى اللغتين الفرنسية أو الايطالية ليقوموا بدوريات فى الحى الأوروبى والأسواق والجمارك وكذا أبواب المدينة[٢١] كذلك فى عهد سعيد وفى سنة ١٨٥٦ عندما عين اثنين من الأوروبيين فى ضبطية الإسكندرية لملاحظة اللصوص والأنفار المفسدين فيها[٢٢] .

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل بشأن الامتيازات : محمد عبد البارى ، الإمتيازات الأجنبية ص ٤٦ .

(١٩) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٤٨ .

(٢٠) المرجع السابق ص ٤٩ .

(٢١) المرجع السابق ص ٤٨ . (٢٢) المرجع السابق ص ٤٩ .

أول « بوليس » فى مصر :

وفى سنة ١٨٦٣ تم تكليف إيطاليين بتنظيم جهاز حديث استعمل له لأول مرة اللفظ الأوروبى « البوليس » ودعم بأورطتين من المستحفظين إحداهما بالقاهرة والأخرى بالإسكندرية تحت رئاسة الضبطية بها[٢٣] . وكان من بين الجنسيات التى يحملها من ينتمون لجهاز البوليس عند إنشائه : الإيطاليون والسويسريون .

السيطرة البريطانية على الشرطة :

ومع بداية الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ زاد الوجود البريطانى فى جهاز الشرطة ففى يوليو ١٨٨٢ ومع احتلال مدينة الإسكندرية أسندت قوات الاحتلال إدارة جهاز الشرطة فيها إلى السير شارلز برسفور[٢٤] . وفى يناير سنة ١٨٨٣ أصدر الخديو توفيق مرسوما بتعيين السير فالنتين بيكر مفتشا عاما لقوات الشرطة .

عمل السير فالنتين بيكر باشا فى تنفيذ مشروع اللورد دوفرين سفير انجلترا فى الأستانة الذى أوفدته بلاده فى اعقاب الاحتلال لدراسة تنظيم أجهزة الدولة ومن بينها بالطبع جهاز الشرطة والذى اقترح فى نشأته :

- تعزيز قوات الشرطة على حساب تصفية قوات الجيش .
- إيجاد قيادة خاصة لقوات الشرطة تتبع نظارة الداخلية ولا تخضع لقيادة الجيش ولا لنظارة الحربية .
- حصر قيادة قوات الشرطة فى أيدى ضباط من البريطانيين وعناصرأوروبية أخرى .
- عزل الشرطة عن الإدارة المصرية بسحب سلطة المحافظين والمديرين والمأمورين المصريين على قوات الشرطة .

---

(٢٣) المرجع السابق .

(٢٤) إبراهيم الفحام . تاريخ الشرطة فى بداية عصر الاحتلال البريطانى مقال فى مجلة الأمن العام العدد ٢٢ ص ٣٥ .

وتضمن أيضا تقرير (دفرين) أن يقوم بأعباء الشرطة فى البلاد نوعان من القوات هما :

- قوات البوليس : وهى قوات نظامية تقوم بأعمال الشرطة العادية ذات الطابع المدنى وتكون فى المدن الكبرى وعلى الأخص القاهرة والإسكندرية ومدن القنال .
- قوات الجندرمه : وهى قوات تتسم بطابع أكثر عسكرية تشبه إلى حد ما قوات الأمن المركزى الحالية .

وتخضع جميع هذه القوات لرئاسة مفتش عام بريطانى يعاونه مساعدون بريطانيون وأوروبيون (٢٥) .

وقد أنشئت بالفعل قوات البوليس والجندرمه وبعد أن تم إعدادها قام السير فالنتين بيكر باشا باستعراضها على مرأى من الخديو فى ساحة سراى عابدين (٢٦) وصار يطلق عليه أيضا مفتش عموم الجندرمة والبوليس و « قومندان عموم الجندرمة والبوليس » (٢٧) .

وامتد تعيين الأجانب فى الشرطة المصرية إلى الكثير من الوظائف فنجد نائب مفتش العموم من البريطانيين ويساعده مفتش أو أكثر نصفهم على الأقل من البريطانيين أوالأوروبيين وذلك فى كل منطقة من المناطق الرئيسية الثلاث القاهرة والإسكندرية وأسيوط كما تم تعيين مفتش لكل عاصمة مديرية أو محافظة وروعى أن يكون مفتش كل من القاهرة والإسكندرية ومدن القنال من البريطانيين (٢٨) .

ووصل الأمر فى يناير ١٨٨٤ أن أصدر الخديو توفيق أمرا عاليا بتعيين « كليفورد لويد » وكيلا لنظارة الداخلية فكان أول وآخر وكيل إنجليزى لها إلا أنه

(٢٥) إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٣٦ .

(٢٦) إسماعيل سرهنك باشا . حقائق الأخبار عن دول البحار . جـ ١ ص ٤٢٠ .

(٢٧) فيليب جلاد . قاموس الإدارة والقضاء . جـ ١ ص ٣٨٨ .

(٢٨) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٣٨ .

لم يبق فى هذا المنصب سوى عدة أشهر عندما أوعز إليه الإنجليز بالاستقالة فى مايو من نفس العام نظرا لتجاوزاته (٢٩).

وظل الضباط البريطانيون يشغلون أهم المناصب فى جهاز الشرطة خاصة فى القاهرة والإسكندرية ومدن القنال وكان عددهم لا بأس به إذا ما قورن بالضباط المصريين حتى وصل فى سنة ١٩١٢ إلى ٦٢ ضابطا أجنبيا من مجموع ضباط الشرطة جميعا وهو ٤٣٤ ضابطا (٣٠).

بدأ نظام الحكمداريين والمأمورين والمعاونين :

تسبب تطبيق نظام المفتش العام ونوابه والمفتشين ومنع المحافظون والمديرون من إصدار أية أوامر إلى قوات الشرطة أو الاتصال بهم مباشرة فى حدوث خلاف بين رجال الإدارة ورجال الشرطة لم يكن له وجود من قبل مما أدى إلى اضطراب حالة الأمن فأصدر مجلس النظار فى أغسطس ١٨٨٤ قرارا بأن تتبع إدارة عموم البوليس نظارة الداخلية مباشرة وأن يطلق عليها « قسم الضبط والربط » وقد تفرعت من هذا القسم فيما بعد أغلب مصالح وزارة الداخلية وعلى الأخص مصلحة الأمن العام ومصلحة الشرطة (٣١).

وبمقتضى هذا القرار أصبح مفتشو الشرطة بالمديريات يسمون « مأمورى البوليس » بينما أصبح رؤساء الشرطة بالأقسام والمراكز يسمون « معاونى البوليس » وأطلق اسم « نقط البوليس » على مجموعات الجنود التى كانت ترابط فى بعض القرى لحفظ الأمن فيها .. وفى نفس هذا العام بدأ اطلاق لفظ « حكمدار » على رؤساء قوات الشرطة فى النقط والأقسام والمراكز والمحافظات والمديريات ولكن خلال أعوام قليلة أخذ لفظ « الحكمدار » يقتصر على رؤساء الشرطة بالمحافظات

(٢٩) عبد الرحمن الرافعى . مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٧٧ . وأحمد حسين موسوعة تاريخ مصر . القاهرة ١٩٧٣ جـ ٣ ص ١١٣٢/١١٣٣ .

(٣٠) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٥٥ .

(٣١) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٣٨ .

والمديريات بعد أن كانوا يسمون مأمورى البوليس . وشيئا فشيئا اقتصر دور نواب المفتش العام بالأقسام الثلاثة على الشئون العسكرية البحتة مثل الطوابير والأسلحة والملابس والمحاكمات العسكرية[٣٢] .

وقد بلغ من تضخم نفوذ مفتش عموم البوليس البريطانى أن أصبحت رئاسة ناظر الداخلية له مجرد مظهر شكلى دون مبالاة بمنشورات النظارة التى كانت تؤكد عكس ذلك[٣٣] .

وقد أدى ذلك الخلاف بين أجهزة الإدارة فى المحافظات والمديرين من جانب وبين الشرطة من جانب آخر إلى سوء أحوال الأمن مما أدى بنوبار باشا إلى المطالبة بالغاء نظام الشرطة الذى وضعه اللورد دوفرين وتدعيم سلطة ناظر الداخلية وأعوانه على أجهزة الشرطة وإلغاء وظيفة « مفتش عموم البوليس » والاستعاضة عنه بمستشار بريطانى للنظارة تكون صلته مباشرة مع الناظر[٣٤] . وفى ٣ نوفمبر ١٨٩٤ صدر أمر عال من الخديو باقرار مقترحات نوبار باشا[٣٥] . وبهذا الأمر العالى إنهار النظام الذى وضعه البريطانيون للشرطة قبل نحو اثنى عشر عاما .

واستكمالا للأمر السابق أصدرت نظارة الداخلية المنشور رقم ٢ فى ٢٥ مارس ١٨٩٥ باخضاع الحكمدارين للمديرين واخضاع معاونى البوليس للمأمورين كماصدر المنشور رقم ٥ فى يناير ١٩٠٠ بتبعية قوات الشرطة للمحافظين أسوة بالمديريات وكانت تلك المحافظات مقسمة حتى ذلك الوقت إلى أقسام للشرطة يرأس كلا منها « معاون بوليس » يسمى أحيانا « ناظر القسم » أو « ناظر القرة قول » فأصبح يرأسها منذ صدور ذلك المنشور مأمورون يخضعون للمحافظين[٣٦] .

---

(٣٢) فيليب جلاد المرجع السابق . ص ٢٤٤ ومابعدها .
(٣٣) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٣٩ .
(٣٤) المرجع السابق .
(٣٥) المرجع السابق .
(٣٦) المرجع السابق .

كوادر الشرطة وإعدادهم :

كانت الأمية هى السمة الغالبة فى رجال الشرطة مع استثناء قلة منهم كانوا على درجة مشرفة من الثقافة . ويدل على ذلك منشور نظارة الداخلية فى ١٥ مايو ١٨٨٩ ومما جاء فيه : « تبلغ لنا بل تأكد عندنا أن بعض مأمورى المراكز ونظار الأقسام فى المديريات هم أميون وإن لم يكونوا أميين بالكلية فلا يحسنون القراءة والكتابة بدرجة تمكنهم من أداء واجبات وظائفهم وطلبت النظارة فى هذا المنشور حصر أسماء الأميين لتصفيتهم [٣٧] . وحتى سنة ١٨٩١ ظل ضباط الشرطة يعينون من ضباط الجيش الذين لايحمل معظمهم أى مؤهل دراسى ثم أصبحوا ينتدبون لتلقى بعض العلوم القانونية والإدارية بمدرسة الحقوق الخديوية لمدة ثلاثة أشهر يعقد لهم بعدها امتحان وفى سنة ١٨٩٤ رؤى ألا يرشح لخدمة الشرطة إلا الحاصلين على الشهادة الإبتدائية ورغم ذلك لم يتقدم سوى الراسبين فيها فاضطرت النظارة لقبولهم وفى سنة ١٨٩٦ أنشىء قسم خاص تابع لنظارة الداخلية يلحق به بعض تلاميذ المدارس الإبتدائية لتلقى دراسات قانونية لمدة ستة أشهر بمدرسة الحقوق علاوة على بعض التدريبات العسكرية [٣٨] ومنذ إنشاء تلك المدرسة أو ذلك القسم ندر تعيين ضباط الجيش فى خدمة الشرطة إلا إذا لم تكف دفعات التخرج لسد الحاجة إلى ضباط الشرطة .

وبذلك أصبحت « مدرسة البوليس » هى المصدر الوحيد لتغذية جهاز الشرطة بالضباط المؤهلين ومن ناحية أخرى كان الجيش يسد حاجة الجهاز ببعض ضباطه الذين لم يؤهلوا كما كان الطريق مفتوحا أمام ضباط الصف للترقى إلى رتب الضباط [٣٩] .

ومع بداية القرن الحالى ومع زيادة الإقبال على المدرسة زادت الشروط الواجب

(٣٧) المرجع السابق ص ٤٣ .

(٣٨) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٤٣ .

(٣٩) إبراهيم الفحام . تاريخ الشرطة فى بداية القرن الحالى . فى مجلة الأمن العام العدد ٢٣ ص ٥٥ .

توافرها فى طالبى الالتحاق بها وبدأت المدرسة فى المطالبة بسداد مصروفات مدرسية . ومع التطور تحسنت مناهج الدراسة والتدريب ورفع مستوى هيئة التدريس وزادت سنوات الدراسة . وفى سنة ١٩١٣ اشترطت المدرسة فيمن يلتحق بها أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريا أو راسبا فيها أو على شهادة الكفاءة على الأقل [٤٠] .

أما عن جنود الشرطة فكان معظمهم يختارون من بين الشبان المجندين إجباريا بمقتضى قانون القرعة الصادر سنة ١٨٨٥ وظل الحال على هذا الوضع إلى سنة ١٩٠٧ فاستبدل بهم جنود من المتطوعين الذين أنهوا مدة الخدمة الإجبارية .

وقد ساعد على رفع مستوى أفراد الشرطة افتتاح قسم الكونستبلات بمدرسة البوليس سنة ١٩٠٣ وكان لايشترط فى تلاميذه الحصول على مؤهل دراسى ويكتفى بالمامهم بالقراءة والكتابة وقد أغلق هذا القسم فى سنة ١٩٠٨ بمناسبة قصر وظائف الكونستبلات على الأوروبيين [٤١] . وقد أعيد افتتاح هذا القسم فيما بعد فى سنة ١٩٣٧ .

أعمال الشرطة :

أساليب المباحث الحديثة :

قام يوسف دوبريه الفرنسى الأصل المصرى المولد والإقامة بوضع أساس لأول نظام مباحث علمى فى سنة ١٨٨٥ وأطلق عليه « الإدارة السرية » و « البوليس السرى » وكان هذا الجهاز يحفظ بيانات عن سوابق وصور المتهمين وانتقل هذا العمل إلى قلم السوابق عند إنشائه فى سنة ١٨٩٥ وكان هذا القلم يختص بحفظ سوابق الأشخاص الذين يحكم عليهم لجرائم معينة وإخطار النيابات عن سوابق من يستعلم عنه من المتهمين . وفى سنة ١٩٠٢ بدأت الشرطة فى الأخذ بنظام بصمات الأصابع [٤٢] .

---

(٤٠) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٥٥ ، ٥٦ . (٤١) المرجع السابق .

(٤٢) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٥٩ .

نظام المرور :

منذ أواخر القرن التاسع عشر بدأت العربات تزداد فى شوارع القاهرة وباتت تشكل خطرا على المواطنين وبالتالى عبئا على جهاز الشرطة لحمايتهم بتنظيم تسيير العربات ومرورها وصدرت التشريعات المنظمة للمرور من سنة ١٨٩١ عندما صدرت فى ٧ يناير لائحة عربات النقل وفى ٢٦ يوليو ١٨٩٤ لائحة عربات الركوب والأمنيبوس وقرار نظارتى الداخلية والأشغال فى ١٤ يناير ١٨٩٩ ، بشأن حركة الترام . وكانت العربات المقصودة بهذه اللوائح هى عربات تجرها الدواب لنقل المواطنين أو البضائع [٤٣] .

وكان الإشراف على أعمال المرور مسندا إلى وحدة تسمى « قلم نظام العربات » ، أو « بوليس نظام المارة » وكانت تسهم فيها أيضا « فرقة البوليس الراكبة » التابعة لبلوك السوارى [٤٤] .

ومع بداية القرن العشرين بدأت السيارات ذات المحركات تزاحم عربات الدواب فى الشوارع والطرقات وبالتالى فى زيادة حدة مشكلة المرور وصدرت أول لائحة للسيارات فى ٣٠ ديسمبر ١٩٠٣ . وفى ١٦ يوليو ١٩١٣ صدرت ثانى لائحة . وقد بلغ عدد نقط المرور فى القاهرة فى سنة ١٩١٤ ، ٢٤ نقطة فقط وصلت إلى ٤٧ نقطة سنة ١٩٢٠ وكان عدد السيارات فى كافة أنحاء البلاد فى سنة ١٩١٤ ، ٥٥٩ سيارة خاصة و ٦٧ سيارة أجرة و٢٧٩ موتوسيكل وظهرت أول سيارة لورى سنة ١٩١٩ [٤٥] .

---

(٤٣) إبراهيم الفحام . تاريخ الشرطة فى بداية عصر الاحتلال فى العدد ٢٢ من مجلة الأمن العام ص ٤٥ .

(٤٤) المرجع السابق .

(٤٥) إبراهيم الفحام تطور أساليب الشرطة فى بداية هذا القرن . مجلة الأمن العام العدد ٢٤ ص ٦ .

المطافئ :

وجدت فرقة الإطفاء فى القاهرة منذ نهاية القرن الماضى تحت اسم « إدارة أشغال الطلمبة » وفى سنة ١٨٩٩ وجدت لها ثلاث نقط فرعية فى الوايلى والخليفة وحلوان وأنشئت فرقة إطفاء لمدينة الإسكندرية سنة ١٩٠٠ (٤٦) .

وتطورت تسمية هذه الفرقة إلى « فرقة طلمبات إطفاء الحريق » ثم أطلق عليها « بلوك إطفاء الحريق » .

المبحث الثالث

الشرطة بين ثورتى ١٩١٩ ، ١٩٥٢

تبدأ هذه المرحلة بالغاء الحماية البريطانية على مصر وإعلان الاستقلال فى سنة ١٩٢٢ وتمتد إلى قيام الثورة سنة ١٩٥٢ وهى الفترة التى يمكن أن نطلق عليها فترة الحكم الملكى الحديث لمصر فقبل تلك الفترة كان الحاكم سلطانا تارة (السلطان حسين الكامل ثم السلطان فؤاد) وخديو تارة (إسماعيل وتوفيق وعباس حلمى الثانى) وباشا تارة (محمد على وإبراهيم وعباس وسعيد) أما بعد الاستقلال سنة ١٩٢٢ فقد أعلن فؤاد الأول نفسه ملكا بمقتضى دستور ١٩٢٣ وتبعه الملك فاروق الأول وتتبعه الملك أحمد فؤاد الثانى الطفل الذى ظل تحت الوصاية لمدة أحد عشر شهرا إلى إعلان الجمهورية فى سنة ١٩٥٣ .

وقد تطور نظام الشرطة المصرى فى هذه الحقبة واكتسب الكثير من أساليبه وانظمته التى لازال معمول ببعضها إلى يومنا هذا وسوف نتحدث عن أهم واجبات الشرطة وتطورها فى تلك الفترة سواء كان ذلك فى المدن الرئيسية أو فى الريف ونبدأ دراستنا بأنظمة الحراسة ثم المباحث الجنائية والأمن السياسى ثم المرور والمطافئ ونختتم هذه الدراسة بتطور وزارة الداخلية منذ نشأتها وإلى هذا التاريخ .

---

(٤٦) إبراهيم الفحام . تاريخ الشرطة فى بداية عصر الاحتلال البريطانى . مجلة الأمن العام العدد ٢٢ ص ٤٥ .

الحراسة :

ويقصد بها حفظ الأمن خارج المساكن وضبط الحوادث ، فبعد أن ظل واجب الحراسة فى المدن وفى الريف ملقى على عاتق الخفراء حتى ١٩٢٤ اتجه التفكير إلى الاستعانة بالمجندين الذين يقضون تجنيدهم الإجبارى فى الشرطة ليتولوا واجب الحراسة ولكن ذلك النظام لم يستمر نظرا لحداثة سنهم وعدم تقديرهم للمسئولية [٤٧] .

وفى سنة ١٩٢٦ استبدل بهم جنود متطوعين انهوا خدمتهم الإجبارية وقدر لهذا النظام النجاح فى أنحاء مدينة القاهرة فى سنة ١٩٣٣ وبدأ تنفيذه فى المدن الأخرى [٤٨] .

وشجع نجاح تجربة الجنود المتطوعين فى المدن على إدخال هذا النظام فى بعض المديريات فى سنة ١٩٢٧ خاصة بالنسبة لدوريات الطرق الزراعية ، فى مديرية القليوبية وفى عواصم المديريات الأخرى [٤٩] .

وكان تدريب خفراء الحراسة يتم فى مركزين أحدهما فى قويسنا بالمنوفية والثانى فى أسيوط ، ثم أصبح معسكرا واحدا مقره العباسية فى القاهرة تحت اسم « بلوك خفر الأقاليم » وكان يتولى تدريب جنود الحراسة وفى سنة ١٩٣٦ اتخذ اسم « بلوك نظام الأقاليم » .

المباحث الجنائية :

أنشئ فى سنة ١٩٢١ فى إدارة عموم الأمن بالوزارة قلم مستقل بأعمال المباحث أطلق عليه قلم المباحث الجنائية يرأسه موظف مدنى يتولى أعمال المباحث الجنائية فى

---

(٤٧) إبراهيم الفحام . الشرطة بين عامى ١٩١٩ و ١٩٥٢ . فى مجلة الأمن العام العدد ٢٦ ص ٦٣ .

(٤٨) التقرير السنوى لبوليس مدينة القاهرة سنة ١٩٢٦ ص ٣ ، ٤ وسنة ١٩٣٧ .

(٤٩) تقارير حالة الأمن العام فى القطر المصرى أعوام ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ومن ١٩٣٠ إلى ١٩٣٧ .

القاهرة والمحافظات الأخرى وفى سنة ١٩٢٢ أطلق عليه « الضبط فرع أ » وفى سنة ١٩٢٤ أدمج ذلك القلم مع قلم الجنايات . ثم فى سنة ١٩٣٧ أنشئ مكتب رئيس المباحث الجنائية بوزارة الداخلية ثم ألحق فيما بعد بإدارة الجنايات . وفى سنة ١٩٤٤ أطلق على هذا المكتب « إدارة المباحث الجنائية » وألحق بإدارة عموم الأمن العام[٥٠] .

ووجدت أيضا مكاتب متخصصة فى أعمال المباحث الأخرى مثل مكافحة المخدرات فى سنة ١٩٢٩ تحت رئاسة حكمدار العاصمة ومكافحة التزييف فى سنة ١٩٣٧ [٥١] .وحماية الآداب سنة ١٩٣٧ والذى أصبح إدارة بوليس الآداب فى ١٩٤٤ .

أما خارج المحافظات الكبرى فلم يكن هناك نظام ثابت للمباحث الجنائية فى الريف فمنذ سنة ١٩٢١ شمل اختصاص قلم المباحث الجنائية السابق الإشارة إليه أعمال المباحث فى المديريات إلا أنه كان اختصاص صورى ومن الناحية الفعلية كانت أعمال المباحث متوقفه فى المديريات إلى أن ألفت لجنة لوضع نظام للعمل وفى سنة ١٩٣٨ دخلت أقلام المباحث فى المديريات وفروعها فى المراكز إلى مجال العمل[٥٢] . وفى سنة ١٩٤٨ استقر نظام المباحث فى المديريات على أساس تقسيم البلاد إلى مناطق تفتيشية تتبع إدارة المباحث الجنائية بالوزارة وتفرغ عدد كافى من الضباط لها .

الأمن السياسى :

أنشئ فى سنة ١٩٢٢ قلم خاص بأعمال المباحث ذات الطابع السياسى استجابة لكثرة حوادث الاعتداء السياسية وخاصة على البريطانيين وقد أطلق عليه « قلم

---

(٥٠) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٦٤ .
(٥١) تقرير عن حالة الأمن العام سنة ١٩٣٨ .
(٥٢) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٦٨ .

الضبط فرع ب » أو « القسم المخصوص »[٥٣] .

المـرور :

أدت زيادة المركبات إلى إضافة عبء جديد على الشرطة خاصة بتنظيم السير فى الطرقات وضبط المخالفات وقد أدت زيادة المخالفات إلى أن اضطرت وزارة الحقانية (العدل) إلى ندب قاض خاص لهذا الغرض منذ سنة ١٩٢٧ فى مدينة القاهرة والإسكندرية وهو نواة محكمة المرور .

ومنذ ذلك التاريخ بدأ وضع نظم تكفل حفظ النظام فى الطرقات من العربات ففى سنة ١٩٣١ صدر قرار محافظ القاهرة بتحديد أماكن انتظار السيارات ، وفى سنة ١٩٣٤ تنظيم استعمال آلة التنبيه وسنة ١٩٤١ تنظيم مهنة حراسة السيارات وكذلك منع سير عربات الدواب فى بعض الشوارع وتخصيص أماكن لسير المشاه ووضع أرقام السيارات الأجرة فى أماكن ظاهرة ووضع القيود على استعمال آلة التنبيه[٥٤] .

وخارج القاهرة والإسكندرية فقد أنشئ قلم لمرور الوجه البحرى فى طنطا وآخر للوجه القبلى مقره أسيوط فى سنة ١٩٢٩ . وفى سنة ١٩٣٢ أنشئت أول إدارة للمرور وألحقت بإدارة النظام والخفر[٥٥] .

الحـريـق :

وجد مرفق الإطفاء بمدينة القاهرة ولكنه كان مزودا بآلات عتيقة الطراز إلى أن زود بثلاث سيارات وعدد من الأجهزة والأدوات الحديثة فى سنة ١٩٢٠ . وفى خلال الحرب العالمية الثانية أنشئت « وزارة الوقاية » وضمت إليها أعمال الإطفاء وخلال الحرب تم تزويد هذا المرفق بالسيارات والأجهزة الحديثة وبعد انتهائها وفى

---

(٥٣) عبد الرحمن الرافعى . فى أعقاب الثورة المصرية جـ ١ ص ٦٦ .
(٥٤) إبراهيم الفحام . المرجع السابق ص ٦٥ .
(٥٥) المرجع السابق ص ٦٨ .

سنة ١٩٤٥ ألغيت وزارة الوقاية وعادت إدارة الحريق إلى وزارة الداخلية(٥٦) .

أما فى الريف فقد بقيت معظم مدن الريف وقراه بدون وسائل جدية لإطفاء الحرائق حتى سنة ١٩٣٨ عندما أنشئت فرق للإطفاء فى الأقاليم وفى سنة ١٩٤٥ أصبحت تابعة لإدارة الحريق من ناحية الإشراف والتنظيم .

النظام القانونى :

فى هذه الحقبة صدر أول قانون ينظم هيئة البوليس بعد أن كانت النصوص الخاصة بتنظيم البوليس وأعماله واختصاصاته موزعة فى نصوص مختلفة وغير متكاملة ، منها على سبيل المثال الأمر العالى فى ٢٥ يوليو ١٨٨٥ بشأن رتب البوليس والأمر العالى الصادر فى ٢١ مايو ١٨٩٣ بشأن محاكمة خدمة البوليس وأقلام الضبط والربط . والدكريتو الصادر فى أول يونية ١٨٩٣ بترتيب الوظائف الإدارية الكبيرة فى المحافظات والمديريات والقانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بجواز إحالة ضباط البوليس على الاحتياط .

وفى ١١ سبتمبر ١٩٤٤ صدر القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها متضمنا ٤٦ مادة موزعة على تسعة أبواب :

الباب الأول : عن هيئات البوليس واختصاصاته وسلطته .
الباب الثانى : عن المجلس الأعلى للبوليس : تشكيلة واختصاصاته
الباب الثالث: عن رتب البوليس والتعيين والترقية
الباب الرابع : عن الإحالة إلى الاحتياط والمعاش
الباب الخامس : عن التأديب
الباب السادس : عن مستخدمى البوليس المؤقتين : الكونستابلات والصولات وضباط الصف والعسكر .

---

(٥٦) الأمر العمومى رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٤٥ .
(٥٧) إبراهيم الفحام المرجع السابق ص ٧٠ .

الباب السابع : عن النظام العسكرى
الباب الثامن : عن الخفراء
الباب التاسع : عن الأحكام العامة والمؤقتة .

الفصل الخامس عشر
الشرطة فى عهد الجمهورية

لمحة تاريخية :

فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، قامت مجموعة من الضباط الأحرار بالثورة بغرض القضاء على الفساد الذى استشرى فى أجهزة الحكم فى ظل عهد الملك فاروق الأول .

ووضعت أول هدف من أهدافها تنازل الملك فاروق عن العرش لابنه الطفل أحمد فؤاد الثانى . وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ فى قصر رأس التين بالإسكندرية وقع الملك فاروق وثيقة التنازل عن العرش لابنه .

وتم تشكيل مجلس للوصاية على العرش ولكن دور مجلس الوصاية كان دورا ممسوخا ولم يكن له أى اختصاصات . وكان الدور الفعلى لمجلس الوزراء والذى كان يرأسه منذ قيام الثورة على باشا ماهر ثم تولى رئاسته من ٩ سبتمبر ١٩٥٢ اللواء محمد نجيب بالإضافة إلى منصبة كقائد عام للجيش الذى تولاه منذ قيام الثورة وأضاف محمد نجيب فيما بعد إلى هذين المنصبين منصب رئيس مجلس قيادة الثورة عند تكوينه فى وقت لاحق .

وفى ١٨ يونيو ١٩٥٣ تم الغاء المَلَكية وإعلان الجمهورية فى مصر . وتم تعيين محمد نجيب رئيسا لجمهورية مصر . وفى مارس ١٩٥٤ ، عين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة معا .. وفى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ أعلنت الحكومة توقف محمد نجيب عن ممارسة سلطاته كرئيس للجمهورية وأن البكباشى

جمال عبد الناصر سوف تؤول إليه اختصاصاته .

وبقى منصب رئيس الجمهورية شاغرا بناء على قرار من مجلس قيادة الثورة إلى أن أجرى استفتاء على رئيس الجمهورية بعد حوالى تسعة عشر شهرا وانتخب عبد الناصر رئيسا للجمهورية فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ .

وتولى عبد الناصر رئاسة جمهورية مصر ثم رئاسة الجمهورية العربية المتحدة التى قامت فى فبراير ١٩٥٨ باتحاد مصر وسوريا والتى ظلت بذات الاسم حتى بعد انفصال سوريا عنها فى سبتمبر ١٩٦٢ وإلى أن توفى فى سبتمبر ١٩٧٠ .

وانتقلت السلطة بطريقة شرعية طبقا لدستور ١٩٦٤ إلى أنور السادات الذى تولى رئاسة الجمهورية من ذلك التاريخ إلى وفاته فى أكتوبر ١٩٨١ وانتقلت أيضا السلطة بطريقة شرعية وطبقا لدستور ١٩٧١ إلى الرئيس محمد حسنى مبارك .

ويحار المؤرخ أو الباحث فى إعداد دراسة موثقة عن تنظيم الشرطة فى الوقت المعاصر وهو مابعد الجمهورية أو مابعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فهناك كم هائل من القوانين والقرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المنظمة لجهاز الشرطة ولوزارة الداخلية والقرارات التى تعيد التنظيم والقرارات التى تغير من الأشكال المكونة للإدارات الرئيسية فى مجالى الشرطة والأمن . ولذلك فإن دراسة جادة متعمقة لهذه القرارات وتعديلاتها يحتاج بحث مطول قائم بذاته .

ومن هنا نشأت صعوبة عرض نظام للشرطة المعاصرة فى هذا الفصل .

ففى خلال هذه السنوات الثمانى والثلاثين صدرت ثلاثة قوانين خاصة بهيئة الشرطة فى سنة ١٩٥٥ ثم فى سنة ١٩٦٤ ثم فى سنة ١٩٧١ [1] . بخلاف القوانين المعدلة لها .

كما تميزت هذه الفترة أيضا بصدور قانون الحكم المحلى وهو قانون كان له تأثير مباشر على الشرطة سواء من حيث العاملين فيها وتعديل نطاق اختصاصهم وتعديل

---

(١) رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ و ٦١ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .

مسمياتهم أو من ناحية تغيير مفهوم وظيفة الشرطة من بعض الوجوه ، وقد ترتب على ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٦٠ بادخال بعض التعديلات على القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس ويقضى هذا التعديل بأن يستبدل بلفظى المحافظين والمديرين لفظ مديرو الأمن كما يستبدل بلفظى المحافظات والمديريات لفظ مديريات الأمن .

وبعد أن كانت المحافظات والمديريات تابعة إداريا لوزارة الداخلية استقلت عنها وبعد أن كانت مسئولية المحافظ والمدير عامة تشمل أمور الشرطة والأمن وكل مايتصل بالجهاز الإدارى للدولة فى المحافظة أو المديرية أصبح اختصاص مدير الأمن يشمل الشرطة والأمن فقط وانتقلت باقى الاختصاصات الأخرى إلى المحافظ بمعناه الجديد . ولا شك أن قانون الحكم المحلى بمعناه السابق كان له تأثير مباشر على جهاز الشرطة بصفة خاصة وبطريقة تستوجب دراسة متخصصة مقارنة .

وإذا كانت هذه القوانين الأربعة قد أدت إلى تعديلات كثيرة فى جهاز الشرطة وطريقة أدائه لمهمته فإننا نواجه بهذا النشاط ذاته فى مجال القرارات الوزارية والأمر يستحق توضيح وجهة النظر بمثالين اثنين ، الأول خاص بتنظيم وزارة الداخلية فقد صدر القرار الوزارى رقم ٢ لسنة ١٩٥٤ بشأن توزيع الاختصاص فى مصالح وإدارات وزارة الداخلية ثم صدر القرار رقم ٨٥٦ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم ديوان وزارة الداخلية ثم القرار رقم ١٣٩٩ لسنة ١٩٧١ فى نفس الشأن ثم القرار رقم ٢٠٧٣ لسنة ١٩٧٤ ثم القرار رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٧٧ ثم رقم ١٦٥٩ لسنة ١٩٨٢ ثم رقم ٨٣ لسنة ٨٦ ثم رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٨٦ .....

أما المثال الثانى فهو الخاص بالإدارة العامة للتنظيم والإدارة فى وزارة الداخلية حيث نجد أنها ظهرت إلى حيز الوجود بالقرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦١ بتشكيل وحدة محلية بالديوان العام بالوزارة تختص بدراسة التنظيم الإدارى لمصالح الوزارة وإدارتها ثم تعدلت بالقرارات رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٥ ثم رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٦ ثم القرار الجمهورى رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الإدارة العامة للتنظيم والإدارة ثم

القرار الوزارى رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٧٠ بإعادة تنظيمها .

وهذان المثالان ليسا إلا نموذجا متكررا فى جميع المصالح والإدارات الخاصة بالأمن والشرطة وهى تعديلات أو تنظيمات يتطلبها لاشك صالح العمل وتبرز إلى حيز الوجود لتفرض نفسها فالكثير من المصالح أو الإدارات الحالية فى وزارة الداخلية لم تكن إلا مكاتب أو وحدات فى مصالح أخرى ولكن التطور الطبيعى وصالح العمل استوجب أن تستقل هذه الإدارات عن المصلحة الأم لتقوم كإدارة مستقلة بذاتها بجميع عناصرها الإدارية من أجل إعطاء دفعة قوية للعمل فيها ومنها على سبيل المثال لا الحصر مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ومصلحة تحقيق الأدلة الجنائية ومصلحة الدفاع المدنى والإدارة العامة لاتصالات الشرطة والإدارة العامة لمباحث مكافحة التهرب من الضرائب والرسوم والإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة والإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة والإدارة العامة لمكافحة المخدرات والإدارة العامة لمكافحة جرائم الآداب العامة والإدارة المركزية لشرطة التعمير وإدارة رعاية الأحداث وإدارة الرعاية اللاحقة وإدارة الاحصاءات المركزية وغيرها ليست إلا إدارات أو أقسام أو وحدات أو حتى اختصاصات كانت داخلة فى نطاق مصلحة الأمن العام ورؤى أن فى انسلاخها عنها فائدة أعم .

من العرض السابق يظهر مدى الصعوبة التى تكمن فى دراسة جهاز الشرطة فى هذه الحقبة التاريخية ، فالتطورات السريعة والمتلاحقة والتعديلات المستمرة تجعل من العسير متابعتها بالتفصيل . لذلك رأينا أنه من الأنسب تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين الأول منهما نعرض فيه لمحة سريعة عن وضع مصالح وإدارات وزارة الداخلية فى أول تلك الحقبة . أما المبحث الثانى فنخصصه لدراسة ما استقر عليه العمل فى الوقت الراهن فنعرض جميع الوحدات الإدارية التابعة لوزارة الداخلية مع عرض لاختصاصاتها وتاريخ نشأتها كلما كان ذلك ممكنا .

المبحث الأول

ملامح جهاز الشرطة فى أعقاب ثورة ١٩٥٢

لم تُدخل ثورة ١٩٥٢ فى أول عهدها تعديلات أساسية أو جوهرية فى تنظيم عمل جهاز الشرطة ولكنها حاولت تنسيق العمل طبقا لما هو قائم فعلا من قوانين وقرارات ومراسيم سابقة . ففى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان موقع من هيئة الوصاية المؤقتة على العرش ، بشأن تأليف لجنة بوزارة المالية والاقتصاد لدراسة الأنظمة الحكومية واقتراح تحديد اختصاصات الوزارات والمصالح وتنظيم العمل بها بما يكفل وقف التضخم فى الوظائف وكذلك تبسيط الاجراءات .

وسرعة البت فى المسائل مع ضمان حسن سير العمل(٢) ....

وفى إطار المرسوم السابق أصدر مجلس الوزراء فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ قرارا بتشكيل « لجنة الأمن الداخلى بوزارة الداخلية » من عشرة أعضاء تختص أساسا باقتراح وسائل الاصلاح وما قد يبدو لها من عيوب .. ومتابعة دراسة مشروع ميزانية الوزارة ... ودراسة مشروعات السنوات الخمس وتفصلها على مراحل محدودة وتربط بينها وبين الميزانية العادية ... ومتابعة التقدم فى تنفيذ برنامج السنوات الخمس(٣) ومن بين ما أسفرت عنه أعمال هذه اللجنة اقتراح تحديد المصالح فى وزارة الداخلية واعتبار كل من مديرى هذه الإدارات رئيس مصلحة وهى :

١ ـ ادارة الأمن العام .

٢ ـ ادارة البوليس .

٣ ـ ادارة التفتيش العام والتحقيقات .

---

(٢) المرسوم منشور فى العدد ٣٦ مكرر « أ » غير اعتيادى مع الوقائع المصرية الصادرة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٣) يمكن الرجوع لتفاصيل اختصاصات اللجنة فى محضر الجلسة الافتتاحية للمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ولجان مشروع السنوات الخمس .

٤ ـ ادارة الهجرة والجنسية .

٥ ـ ادارة تحقيق الشخصية .

٦ ـ الإدارة العامة .

٧ ـ كلية البوليس الملكية .

٨ ـ كل مديرية أو محافظة .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٣ على مذكرة وزير الداخلية فى هذا الشأن وصدر بذلك قرار مجلس الوزراء فى فبراير سنة ١٩٥٣ .

كما سبق ذلك صدور قرارات تنظيمية عامة وخاصة أخرى نذكر منها :

- المرسوم بتوزيع الاختصاصات فى الوزارات والمصالح بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٥٢ .
- المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٦ أغسطس ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين .
- قرار وزير الداخلية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ فى ٨ أغسطس ١٩٥٢ بإنشاء إدارة المباحث العامة .
- قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٣ فى ٦ مايو ١٩٥٣ باختصاص وكلاء الوزارة .
- القانون رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٣ فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين .
- قرار وزير الداخلية رقم ٤٢٦ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣ بانشاء إدارة كاتم أسرار الداخلية .
- قرار وزير الداخلية فى ١١ يناير ١٩٥٤ بشأن اختصاصات مفتشى إدارة التفتيش العام .
- قرار وزير الداخلية رقم ٦٤٨ فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ فى شأن اختصاصات نائب المأمور ووكيل المأمور .

وفى مواجهة هذا السيل من القرارات التنظيمية صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤ بتوزيع الاختصاصات وأعمال وكلاء الوزارة وتحديد المصالح والإدارات والفروع وتبعيتها وهذا القرار من القرارات الأساسية فى هذا المجال وقد ظل معمولا به لمدة لا بأس بها .

- وهو ينص فى مادته الأولى على أن وكيل الوزارة الدائم يشرف على جميع أعمال الوزارة بالإضافة إلى الإشراف المباشر على إدارة التفتيش العام ـ كلية البوليس ـ مصلحة الدفاع المدنى .
- وفى مادته الثانية ينص على إشراف وكيل الوزارة المساعد لشئون الأمن والبوليس على مصلحة الأمن العام ومصلحة البوليس وإدارة المباحث العامة وإدارة كاتم أسرار .
- والمادة الثالثة بشأن اشراف وكيل الوزارة المساعد للشئون المدنية على الإدارة العامة وإدارة المستخدمين وإدارة الميزانية والعقود والمشتريات وإدارة الحسابات .
- ثم يحدد فى مواده الرابعة والخامسة والسادسة الإدارات التابعة لكل من مصلحة الأمن العام ومصلحة البوليس والإدارة العامة وتبين الخريطة التنظيمية (شكل رقم ١) البناء التنظيمى لوزارة الداخلية طبقا لهذا القرار.

المحافظات والمديريات :

العمل فى المحافظات أو المديريات هو العصب الحقيقى لعمل الشرطة والأمن وبقدر ماشاهدنا من قوانين ومراسم وقرارات لتنظيم وإعادة تنظيم وزارة الداخلية لم نجد قرارات تعدل من تنظيم العمل فى المحافظات أو المديريات قبل ثورة ١٩٥٢ مما يدل على استقرار العمل فيها بدون تغيير يذكر إلى أن صدر قانون الحكم المحلى فى ١٩٦٠ .

وكانت وظيفة المحافظة أو المديرية فى ذلك الوقت متسعة إلى حد كبير ويدل على

ذلك اختصاصات المحافظ أو المدير واختصاصات معاونيه والمذكورة تفصيلا فى الكتاب الذى أصدرته وزارة الداخلية فى ١٩٥٤ عن « مصالح وإدارات وزارة الداخلية واختصاصاتها » . وهذا الكتاب يكاد يقترب من كماله من الكتب التى صدرت عن الوزارة عن أعمال المحافظ أو المدير ومعاونيه فى سنوات ١٨٩٧ بعنوان POLICE REGULATIONS .

وفى ١٩٠١ بنفس العنوان

وفى ١٩١٤ بنفس العنوان

وفى ١٩١٤ بعنوان قانون البوليس

وفى ١٩٣٦ بعنوان نظام البوليس والإدارة .

وكانت هذه الكتب المطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية نماذج يحتذى بها من حيث ذكر التفاصيل الدقيقة لجميع الوظائف فى المحافظات والمديريات واختصاصاتها والواجبات والمسئوليات وطريقة ممارسة العمل اليومى طبقا للتعليمات والأوامر المستديمة والكتب الدورية والأعراف المتبعة .

وقد يكون من المناسب أن نذكر هنا بالتفصيل ما أورده القرار الوزارى رقم ٢ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحافظات والمديريات والخريطة التنظيمية لمحافظة القاهرة وخريطة تنظيمية أخرى لإحدى المديريات (شكل رقم ٢ ، ورقم ٣) .

واجبات المحافظ أو المدير :

١ ــ يشرف المحافظ أو المدير على الأمن العام والبوليس وأعمال الإدارة والمالية فى دائرة عمله ويعمل على منع وقوع الجرائم وضبط الحوادث والانتقال فيما كان هاما منها وبخاصة حوادث السطو والقتل والسرقات وإنابة من يرى من كبار موظفى المديرية إذا ما تعذر عليه الانتقال وعليه موالاة المرور فى دائرة عمله للوقوف على حالة الأمن ونشاط رجال البوليس والإدارة ، وعقد الاجتماعات لتزويد الموظفين والمستخدمين بالنصح والارشاد ، وله أن ينشئ نقط البوليس المؤقتة إذا دعت الحال إلى ذلك مع اخطار الوزارة عنها .

٢ ـ يختص بتنقلات الموظفين وأجازاتهم وجزاءاتهم وكتابة التقارير السرية عنهم .

٣ ـ يختص بأعمال المرور المحلى وفرق الأمن على أن يتصل بالمصالح والادارات المختصة بالوزارة فيما يتعلق بأعمالها الفنية .

٤ ـ يكون تعيين الأفراد ونقلهم من محافظة أو مديرية إلى أخرى أو إلى فرع آخر من فروع العمل بالاتفاق مع المصلحة أو الادارة المختصة بالوزارة وذلك بالنسبة إلى الأعمال ذات العلاقة المشتركة كأعمال المباحث الجنائية والمخدرات وحماية الآداب .

٥ ـ يكون اتصال المصالح أو الادارات المختصة بالوزارة بفروعها بالمحافظات أو المديريات عن طريق المحافظ أو المدير ـ وعلى هذه الفروع بدورها أن تتصل بمصالحها وإداراتها عن هذا الطريق .

وبالنسبة لأعمال المباحث العامة وأعمال المرور على الطرق الزراعية فله الاشراف على الفروع القائمة بهذه الأعمال بدائرة اختصاصه من حيث النظام المحلى وله حق منح الاجازات العارضة بحيث لا يزيد عن ٤٨ ساعة والتصرف فى المخالفات البسيطة للنظام التى لاتحتاج إلى جزاءات تصل إلى الخصم من المرتب على أن يراعى فى جميع الأحوال إخطار المصلحة أو الإدارة المختصة بالإجراء الذى اتخذه وبيان أسبابه .

وله أن يطلب إلى رئيس الفرع الذى يعمل بدائرة عمله القيام ببعض الأعمال الداخلة فى اختصاصه على ألا يتعارض هذا الطلب مع الواجب والأعمال المكلف بها من المصلحة أو الإدارة التابع لها .

٦ ـ ينفذ القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات ويعاون الوزارات والمصالح الأخرى فيما تطلبه من أعمال فى دائرة اختصاصه ـ وأن يعمل على أن يسود حسن العلاقة بين موظفى المديرية وموظفى المصالح والوزارات الأخرى .

٧ ـ ينوب عن المحافظ أو المدير فى حالة غيابه عن عمله وكيل المحافظة أو المديرية طبقا للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

واجبات وكيل المحافظة أو المديرية :

وكيل المحافظة أو المديرية يعاون المحافظ أو المدير فى عمله ، ويختص بالاشراف على الأعمال الإدارية والمالية بالمحافظة أو المديرية ومراقبة سيرها ورئاسة اللجان الإدارية والمالية التى تقضى بها القوانين واللوائح والقرارات كلجنة النظر فى الطعون الخاصة بالترشيح لوظائف العمد والمشايخ ولجان الطعون الخاصة بالترشيح لعضوية الهيئات الانتخابية أو القيد فى الجداول الخاصة بها ومجلس مراجعة العوائد والانتقال فى الحوادث الجنائية التى يكلف بالانتقال فيها ـ كما ينوب عن المحافظ أو المدير فى حالة غيابه .

واجبات حكمدار البوليس :

حكمدار بوليس المديرية أو المحافظة هو المسئول الأول أمام المحافظ أو المدير عن شئون الأمن العام والبوليس فى دائرة عمله ، وهو مرءوس مباشرة للمحافظ أو المدير ، وعليه تنفيذ ما يصدر إليه من تعليمات .

١ ـ وهو مسئول عن نظام وتدريب وتعليم الضباط والعساكر وقوة الخفر وعن حالة الملابس والأسلحة والمهمات الخاصة بهم وصلاحيتها للاستعمال وعن كافة الحيوانات وما فى عهدة المحافظة أو المديرية من أصناف أخرى وعن صحة الوارد والمنصرف من كل ذلك .

٢ ـ العمل على منع ارتكاب الحوادث والإكثار من المرور والتجول بالبلاد للتحقق من قيام رجال البوليس والخفر بواجبهم على الوجه الأكمل ـ والانتقال فى الحوادث ـ والاطلاع على ما يرد للمحافظة أو المديرية من التقارير والكشوف والإخطارات والبلاغات وما يتم فى الحوادث من التصرفات القضائية وما يصدر فيها من أحكام ، وأن يعرض على المحافظ أو المدير كل ما يرى ضرورة اتخاذه من وسائل وما يعن له من الاقتراحات لتحسين حالة الأمن ومنع الجرائم .

٣ ـ أن يقدم للمحققين ما يطلبونه من المساعدة لإظهار الحوادث والقبض على الجناة وجمع الأدلة وتنظيم طرائق البحث فيها وأن يعرض على المحافظ أو المدير أولاً بأول التفاصيل وسير التحقيق وما اتخذ من إجراءات وما قام به رجال الإدارة من الأعمال وملحوظاته من إهمال أو تقصير.

٤ ـ مداومة إجراء التفتيش على الأعمال النظامية وأعمال الضبط وبخاصة أعمال المباحث الجنائية وتقديم تقرير تفصيلي عن نتيجة تفتيشه.

٥ ـ تنظيم الدوريات ومراقبة القائمين بها وتعقبها بمعرفته مع معاونيه من الوكلاء والمساعدين ومفتشي المناطق.

واجبات وكيل الحكمدار لشئون الأمن العام :

وكيل الحكمدار لشئون الأمن العام مسئول عن شئون الأمن العام فى دائرة المحافظة أو المديرية بتنفيذ ما يكلف به من المحافظ أو المدير أو الحكمدار ويعاون الحكمدار فى جميع الأعمال المنوطة به.

واجبات وكيل الحكمدار لشئون البوليس :

وكيل الحكمدار لشئون البوليس مسئول عن شئون البوليس فى دائرة المحافظة أو المديرية وتنفيذ ما يكلف به من المحافظ أو المدير أو الحكمدار ويعاون الحكمدار فى جميع الأعمال المنوطة به.

واجبات مساعد الحكمدار :

يكون لكل فرقة بالمدن أو منطقة بالمديريات مساعد للحكمدار وهو مسئول عن شئون الأمن العام والبوليس فى منطقته.

واجبات مفتش المنطقة :

يعين لكل قسم أو بندر أو مركز أو أكثر ضابط عظيم يكون مسئولاً عن شئون الأمن العام والبوليس فى دائرة اختصاصه.

واجبات مفتش ضبط المحافظة أو المديرية :

١ ـ يختص مفتش الضبط بمراقبة تنفيذ القوانين والمنشورات واللوائح والقرارات والأوامر الخاصة بالضبط ـ وله أن يوقع على المكاتبات العادية فيما يختص بأعماله نيابة عن المدير .

٢ ـ الاطلاع على التقارير الجنائية التى ترسل إليه من المراكز حال وصولها والاتصال بمأمورى المراكز بشأن النقط التى يجب استيفاء التحقيق فيها وما يجب مراعاته من الاجراءات القانونية بعد عرض الأمر على المحافظ أو المدير ، وعليه متابعة أدوار القضايا حتى يفصل فيها نهائيًا .

٣ ـ موافاة المحافظ أو المدير أولاً بأول بجميع وجوه التصرفات ونتائجها وأن يعرض عليه (وفى غيابه على الوكيل) القضايا التى تحفظ مؤقتًا أو نهائيًا أو يحكم فيها بالبراءة إذا كان ذلك الحفظ لا تؤيده وقائع التحقيق أو كان حكم البراءة غير متفق معه .

٤ ـ حضور جلسات محاكم الجنايات فى القضايا الهامة ليقف على تصرفات رجال الإدارة فيها وأن يبلغ المدير عما يراه فيها جديرًا بالملاحظة .

٥ ـ أن يقدم كل صباح للمدير ووكيله الحكمدار تقريرًا عن الحوادث الهامة التى وقعت فى اليوم السابق مبينًا به موضوعاتها وما اتخذ فيها من إجراءات ، وعليه فحص التحقيقات الخاصة بالتهم المنسوبة إلى موظفى البوليس والإدارة أثناء أداء واجباتهم فى أعمال الضبط .

مع تقديم تقريره إلى المحافظ أو المدير مبينًا فيه موضوع التهم ونتائج التحقيق ، وعليه أن يقوم بما يكلف به من وكيل المديرية من تحقيق ما يقع من أولئك الموظفين من تقصيرات خاصًا بالأعمال الإدارية .

٦ ـ الاطلاع على المحاضر الإدارية الخاصة بالعمد والمشايخ فى مسائل الأمن العام

وعرض نتيجة بحثه على المحافظ أو المدير.

٧ ـ بحث جميع التحقيقات التى ترد من النيابة ضد الموظفين بشأن ما ينسب إليهم من تقصيرات أثناء تأدية وظائفهم وعرض النتيجة على المدير.

٨ ـ المرور على المراكز والأقسام للتفتيش على أعمال الضبط فيها وتقديم تقاريره عنها. والانتقال إلى محال الحوادث وحضور التحقيق فيها متى كلف بذلك من المحافظ أو المدير.

واجبات وكيل مفتش الضبط بالمحافظة أو المديرية :

يعاون مفتش الضبط فيما يختص به من أعمال وينوب عنه فى حالة غيابه.

واجبات رئيس الإدارة :

رئيس الإدارة فى المحافظات والمديريات مسئول عن كل الأعمال الكتابية بالمحافظة أو المديرية ـ وهو الرئيس الكتابى لمرءوسيه الذين يرجعون إليه فى تصريف كل ما يلتبس عليهم فهمه من أعمال ، ويقوم بصفة خاصة بما يلى :

١ ـ يتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الأوامر والتعليمات التى تصدر من الوزارة ومن باقى الوزارات والمصالح الأخرى.

٢ ـ يراجع جميع الأعمال الكتابية بأقلام قسم الإدارة بالمحافظة أو المديرية وفروعها ويفتش عليها من وقت لآخر بحيث يتم هذا التفتيش فى جميع أنحاء المحافظة أو المديرية مرة كل عام على الأقل ، ويعرض تقرير ملاحظاته من تقصير أو إهمال على المحافظ أو المدير ، وترسل صورة من هذه التقارير إلى الوزارة مشفوعة بما اتخذ من إجراءات.

٣ ـ مراجعة ما اتخذ من اجراءات لتنفيذ الأحكام الإدارية والشرعية الملية ، والتحقق من سلامة تلك الإجراءات وتنفيذها فى مواعيدها المقررة وعرض ما يلاحظه من تقصير أو إهمال على المحافظ أو المدير.

٤ ـ يقدم للمحافظ أو المدير ما يعن له من مقترحات أو ملاحظات تختص بتنظيم حسن سير الأعمال الكتابية فى المحافظة أو المديرية .

واجبات مأمور المركز أو القسم أو البندر :

مأمور المركز أو القسم أو البندر هو المسئول الأول عن حفظ الأمن والنظام إلى جانب الإشراف على مايأتى :

١ ـ شئون البوليس والشئون المدنية والمالية والإدارية فى دائرة اختصاصه .

٢ ـ تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات وتقديم المعونة اللازمة لكافة المصالح فى دائرة عمله وتنفيذ ما يصدره إليه المحافظ أو المدير من التعليمات ـ وعليه المبادرة بالانتقال فى الحوادث الجنائية وحضور التحقيق فيها وتقديم كل معونة لمحققيها واخطار النيابة والمحافظ أو المدير فوراً بالنسبة للجنايات والجنح الهامة ونتيجة التحقيق وما اتخذه من إجراءات والاهتمام بالبلاغات التى تقدم إليه . وعقد لجان الصلح والإكثار من التجول فى بلاد مركزه أو قسمه ليقف على الحالة العامة وحركات الأشخاص ذوى السيرة السيئة والعمل على منع وقوع الجرائم وضبط المتهمين والهاربين من السجون والفارين من وجه القضاء والجندية .

٣ ـ يراجع محاضر ضبط الوقائع قبل إحالتها إلى النيابة ويأمر باستيفائها إذا كان هناك محل لذلك قبل إرسالها إليها ، وعليه التفتيش على جميع الأعمال الكتابية فى المركز أو القسم أو البندر مرة فى كل شهر على الأقل .

٤ ـ مأمور القسم أو البندر مسئول عن ملابس الصف ضباط والعساكر فى القسم أو البندر وعن قيافتهم العمومية وملاحظة أن القوات التابعة إليه تقوم بتنفيذ كافة الأوامر والتعليمات .

واجبات نائب المأمور :

يعاون المأمور فى أعماله ويحل محله عند غيابه ـ وهو مسئول عن شئون الأمن العام

فى دائرة القسم أو المركز أو البندر وينفذ ما يكلفه به المأمور من أعمال ــ ويقوم على الأخص بما يأتى :

١ ــ يحل محل المأمور عند غيابه ويكون له فى هذه الحالة اختصاصه .

٢ ــ الإشراف على قوات البوليس والخفر وحسن توزيعها والنهوض بأفرادها إلى المستوى اللائق بحيث تصبح أداة صالحة لتأدية مهمتها .

٣ ــ الإشراف على التدريب والتعليم والكفاية العسكرية وصلاحية الأسلحة والجبه خانة .

٤ ــ مراقبة صرف الملابس والمهمات والمرتبات المستحقة لقوات المركز .

٥ ــ التفتيش الشهرى على نقط البوليس التى يرأسها ضباط برتبة يوزباشى .

٦ ــ تنفيذ ما يكلفه به المأمور فى حدود اختصاصه .

(القرار الصادر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢) .

واجبات وكيل المأمور :

يختص وكيل المأمور بما يلى :

١ ــ ينوب عن المأمور فى تصريف الأعمال الإدارية والكتابية والمالية بالمركز أو القسم أو البندر .

٢ ــ يراجع سراكى تسليم الأوراق للموظفين الملكيين والنظاميين كل خمسة عشر يومًا لمعرفة ما تم تنفيذه وإنجازه وعرض ملحوظاته من تقصير أو إهمال على المأمور .

٣ ــ التفتيش على الأعمال الإدارية والكتابية بالمركز أو القسم ونقط البوليس التابعة له كل شهر وعمل تقرير بما يعن له من ملاحظات وعرضه على المأمور .

٤ ــ تنفيذ ما يكلفه به المأمور فى حدود اختصاصه .

واجبات معاون البوليس :

مسئول فى دائرة عمله عن الأعمال الآتية :

١ ـ أعمال النظام الخاصة بأفراد البوليس والخفر.

٢ ـ تنفيذ سياسة تدريب أفراد البوليس والخفر.

٣ ـ الاشراف على جميع المخازن والعهد فى المركز أو القسم أو البندر والنقط التابعة لها وتنفيذ ما يكلفه به المأمور أو نائبه من أعمال فى دائرة اختصاصه .

معـــاون الإدارة :

مسئول عن تنفيذ ما يكلفه به المأمور أو نائبه من أعمال تتعلق بالأمن العام أو الإدارة .

رئيـــس النقطـة :

مسئول عن شئون الأمن العام والبوليس والشئون الإدارية بنقطته .

مـــلاحظ البـوليـــس :

مسئول عن تنفيذ ما يكلفه به المأمور أو نائبه من أعمال تتعلق بالأمن العام أو الإدارة .

قســـم الإدارة :

ينقسم قسم الإدارة بالمحافظات والمديريات إلى الأقسام الآتية :

١ ـ قلم السكرتارية .
٢ ـ قلم الرخص .
٣ ـ قلم البوليس .
٤ ـ قلم القيودات .
٥ ـ قلم الشياخات .

٦ ـ قلم الضبط .
٧ ـ قلم الخفر .
٨ ـ قلم المباحث .

ويقوم كل قلم من هذه الأقلام بالأعمال المنوطة بالإدارة أو القسم المقابلة له بديوان الوزارة فى دائرة عمله ـ ولكل قلم من هذه الأقلام مقابل بالمراكز يقوم بنفس الأعمال فى حدود اختصاصه .

المبحث الثانى

فى اختصاص وتنظيم أجهزة الأمن والشرطة فى وزارة الداخلية المعاصرة

حتى يمكن دراسة تنظيم وزارة الداخلية لابد من الاشارة فى أول الأمر إلى الاختصاصات الرئيسية لوزارة الداخلية وهى :

- المحافظة على النظام والأمن العام والآداب العامة .
- حماية الأرواح والأعراض والأموال .
- منع الجرائم قبل وقوعها وضبطها حال وقوعها .
- كفالة الطمأنينية والأمن للمواطنين فى المجالات المختلفة .
- تنفيذ ماتفرض عليها القوانين واللوائح .

أما عن تنظيم وزارة الداخلية حسب آخر قرار وزارى رقم ١٦٥٩ لسنة ١٩٨٦ فهى تتضمن القطاعات التالية :

ـ قطاع مكتب الوزير ويضم الإدارة العامة للتفتيش والرقابة والإدارة العامة للخدمات الطبية والإدارة العامة لشئون الضباط وإدارة العلاقات .
ـ قطاع التخطيط والمتابعة والرقابة ويضم الإدارة العامة للتنظيم والإدارة العامة للشئون القانونية والإدارة العامة للتخطيط والبحوث والمتابعة والإدارة العامة للمعلومات والتوثيق وإدارة الاحصاءات المركزية .

- قطاع مباحث أمن الدولة ويضم مباحث أمن الدولة وشرطة الحراسات الخاصة .
- قطاع أكاديمية الشرطة ويضم كلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين وكلية الدراسات العليا وكلية التدريب والتنمية ومركز بحوث الشرطة .
- قطاع الأمن المركزى ويضم الإدارة العامة لرئاسة قوات الأمن المركزى . والادارات العامة لمناطق القاهرة والإسكندرية والجيزة والدلتا والقناة وسيناء والوجه القبلى والعمليات الخاصة .
- قطاع الأفراد ويضم الادارة العامة لشئون الأفراد والادارة العامة للقضاء العسكرى والادارة المركزية للعاملين المدنيين وإدارة التأمين والمعاشات وإدارة تأمين ومعاشات ضباط الشرطة .
- قطاع الشئون المالية ويضم الإدارة العامة للمشروعات والبحوث المالية والإدارة العامة لامداد الشرطة والمراقبة العامة للحسابات والمراقبة العامة لحسابات الشرطة والإدارة المركزية للميزانية وقسم خدمات الوزارة .
- قطاع الشئون الإدارية ويضم الإدارة العامة للشئون الإدارية والإدارة العامة للانتخابات العامة .
- قطاع التدريب ويضم مصلحة التدريب والادارة العامة لاتحاد الشرطة الرياضى .
- قطاع المؤسسات ويضم إدارة أندية وفنادق ضباط الشرطة وإدارة مؤسسات الشرطة .
- قطاع قوات الأمن ويضم الإدارة العامة لشئون المجندين والإدارة العامة لتدريب قوات الأمن .
- قطاع الأمن العام ويضم مصلحة الأمن العام ومصلحة تحقيق الأدلة الجنائية ومصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ومصلحة أمن الموانى والإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوى وإدارة تصاريح العمل لدى الهيئات الأجنبية .
- قطاع الأمن الاقتصادى ويضم الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات والإدارة العامة لشرطة الكهرباء والإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار والإدارة العامة

لشرطة التموين والتجارة الداخلية والإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية والإدارة العامة لمباحث مكافحة التهرب من الضرائب والرسوم والإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة .

- قطاع الأمن الاجتماعي ويضم مصلحة السجون ومصلحة الأحوال المدنية والإدارة العامة لمكافحة المخدرات وإدارة الرعاية اللاحقة وإدارة مكافحة جرائم الآداب وإدارة رعاية الأحداث .
- قطاع الشرطة المتخصصة ويضم الإدارة العامة للمرور والإدارة العامة لاتصالات الشرطة ومصلحة الدفاع المدنى والإدارة العامة لشرطة مجلسى الشعب والشورى والإدارة العامة لشرطة رئاسة الجمهورية وإدارة شرطة التعمير والمجتمعات الجديدة .

أما مديريات الأمن فهى موزعة على المناطق الجغرافية التالية :

- المنطقة المركزية وتضم القاهرة والجيزة والقليوبية وشرطة العاشر من رمضان .
- منطقة غرب الدلتا وتضم الإسكندرية ومطروح والبحيرة وشرطة ميناء الإسكندرية البحرى .
- منطقة وسط الدلتا وتضم كفر الشيخ والغربية والمنوفية.
- منطقة شرق الدلتا وتضم دمياط والدقهلية والشرقية .
- منطقة قناة السويس وتضم بورسعيد والإسماعيلية والسويس .
- منطقة سيناء وتضم شمال سيناء وجنوبها .
- منطقة شمال الصعيد وتضم الفيوم وبنى سويف والمنيا .
- منطقة وسط الصعيد وتضم أسيوط والوادى الجديد وسوهاج .
- منطقة جنوب الصعيد وتضم قنا وأسوان والبحر الأحمر .

* * *

ولتفسير ماسبق نعرض اختصاصات كل إدارة من هذه الإدارات والمصالح فى مجال الأمن والشرطة .

أولا : قطاع مكتب الوزير ويشرف على :

١ ـ الإدارة العامة للتفتيش والرقابة :

وهى جهاز مراقبة وتوجيه تعتمد عليه الوزارة فى تكوين صورة واضحة عن أحوال الأمن العام والإدارة وتختص بالتفتيش على أجهزة الوزارة النوعية (المركزية) وفروعها الجغرافية للتحقق من حسن سير العمل وفقا للقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لذلك ولمراقبة قيام جميع أجهزة الوزارة بواجباتها وتقدير مدى كفاية العاملين مع بحث مشكلات الأمن والإدارة واقتراح الوسائل الكفيلة بعلاجها .

كما ويختص بمراقبة التدريبات المختلفة ومتابعة نتائجها والإشراف على دعم المصروفات العامة وحث الجهود وبث روح المثابرة لجميع العاملين .

٢ ـ الإدارة المركزية للخدمات الطبية :

وتختص بتوفير الرعاية الصحية الكاملة بكافة متطلباتها ومقوماتها لأعضاء هيئة الشرطة وأسرهم العاملين منهم وبالمعاش .

٣ ـ الإدارة العامة لشئون الضباط :

وتختص بأعمال شئون الخدمة بالنسبة للضباط .

٤ ـ الإدارة العامة للعلاقات :

وتتفرع عنها الأجهزة التالية :

ـ إدارة العلاقات العامة :

وتختص بالعمل على تدعيم الصلات الطيبة بين جهاز الشرطة والجماهير وكسب ثقتهم بالوصول إلى تعاون أوثق بينهما وتعمل على تنمية الوعى الشرطى لدى المواطنين بما يكفل الحد من الجريمة وضبط مرتكبيها .

وتختص برعاية كافة الشئون الثقافية والترفيه لضباط وأفراد هيئة الشرطة وتنمية أواصر الود والتعاون بينهم بما يكفل سير العمل فى إطار من التعاون والألفة .

ـ إدارة العلاقات الإنسانية :

وتختص بالعمل على التوفيق بين متطلبات العمل والحاجات الإنسانية للضباط والأفراد والعاملين المدنيين بالوزارة وأجهزتها والتخطيط لذلك ومتابعة التنفيذ وتنمية الموارد بما يستهدف تحقيق هذه الخدمات وأسلوب ميسر فعال وبغير استنهاض هممهم وتنمية شعورهم بالانتماء إلى الوزارة .

ـ مكتب رعاية الضباط بالمعاش :

ويختص بتلقى الشكاوى والطلبات والاقتراحات من ضباط الشرطة بالمعاش ورفعها للوزارة عن طريق رئيس اللجنة العليا للرعاية الاجتماعية والصحية بوزارة الداخلية .

ثانيا : قطاع التخطيط والمتابعة والرقابة ويشرف على :

١ ـ الإدارة العامة للتنظيم والإدارة :

وهى إحدى أجهزة التخطيط والمتابعة بالوزارة وتختص بمعاونة الوزارة فى الشئون الإدارية العليا فى نطاق السياسة التى يرسمها وبحث الموضوعات التى يحيلها إليها .

وتتولى الإدارة الاختصاصات العامة التالية بالنسبة لأجهزة الوزارة النوعية وفروعها الجغرافية :

ـ تحديد وتعديل معالم البناء التنظيمى لكل من هذه الأجهزة والفروع واختصاصاتها وتفسير العلاقة بينها .
ـ إعداد الدراسات التى تستهدف رفع كفاية الإدارة وتطوير نظم وأساليب العمل وتبسيط اجراءاته .

- وضع معدلات الأداء وقياس حجم العمل لتقدير مرتبات الوزارة وأجهزتها المختلفة من الضباط والأفراد والعاملين المدنيين والتجهيزات الملائمة وإعداد السياسة العامة لتوفيرها وتوزيعها واستخدامها .

٢ ـ الإدارة العامة للتخطيط والبحوث والمتابعة :

وهى إحدى الأجهزة الاستشارية وتختص بما يأتى :

- اقتراح السياسة العامة للوزارة فى ضوء الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة للدولة وانعكاسها على الأعباء المناطة بالوزارة مع تحديد نصيب كل قطاع منها من هذه الأعباء .
- وضع الأسس والمعايير العامة التى تلتزم بها أجهزة التخطيط والمتابعة بقطاعات الوزارة فى إعداد الخطط الفرعية الخاصة بها فى ضوء السياسة العامة .
- متابعة تنفيذ البرامج والمشروعات المقررة عبر المراحل الزمنية المحددة لها فى امكان الخطة العامة للوزارة وتقييم تلك البرامج وتقدير مدى الحاجة إلى تعديلها .
- جمع المعلومات والاحصاءات المحصلة التى تخدم البحث العلمى والتخطيط مع مراعاة تطابقها للتطورات المتغيرة أولا بأول .
- دراسة وسائل وامكانات الافادة من الأفكار والنظريات والمخترعات العلمية المستحدثة فى مجال العمل الشرطى مع تطويرها لظروفنا المحلية وإمكانياتنا المتاحة والإفادة بوجه خاص ـ من المقترحات والتوصيات التى تستهدف تطوير أساليب العمل ورفع مستوى الأداء سواء مايصدر منها عن المؤتمرات العلمية (الدولية والإقليمية والمحلية) والتى تسفر عنها بحوث الدارسين بمعاهد الشرطة أو تقارير المبعوثين إلى الدول وقد أنشئ حديثا بالإدارة قسم لمتابعة التطور العلمى والتكنولوجى .

٣ ـ الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق :

وتختص بوضع خطة تجميع البيانات والمعلومات التى تخدم أهداف وزارة

الداخلية سواء من داخلها أو خارجها وتسجيل وتحليل وتنظيم وفهرسة هذه المعلومات والبيانات وتحديثها وتعديلها أولا بأول للمعاونة واتخاذ القرارات الرشيدة فى الوقت المناسب وذلك للتنسيق مع الأجهزة المعينة بالوزارة ويتبع هذه الإدارة مركز الحاسبات الاكترونية وهو على مستوى إدارة ويختص بمهام إدارة وتشغيل الحاسبات الاكترونية لخدمة وزارة الداخلية وتقسيماتها النوعية كما يختص بتحليل النظم وتخطيط البرامج التى يتقرر أسلوب العمل بها باستخدام الحاسبات الاكترونية .

٤ ـ إدارة الشئون القانونية :

وتختص باعداد البحوث القانونية فى شأن تفسير القوانين والقرارات الوزارية وتطبيقها والاتصال بإدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ولإبداء الرأى فيما تعده من مشروعات قانونية وكذلك بالنسبة للاشكالات القانونية التى قد تعترض الوزارة وأجهزتها وفروعها الجغرافية .

كما تختص باصدار الكتب الدورية واعداد المذكرات التفسيرية وتختص بالدعاوى المقامة من الوزارة أو عليها ومتابعة الاجراءات القضائية .

٥ ـ إدارة الاحصاءات المركزية :

وتختص باعداد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بجمع البيانات والاحصاء التى تطلب من الوزارة وفروعها فى جميع الأوقات .

وتختص بتنفيذ الاحصائية التى تتقرر بالنسبة للوزارة وفروعها والانتهاء منها فى المواعيد المحددة .

ثالثا : قطاع مباحث أمن الدولة ويشرف على :

١ ـ الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة :

وتختص بكشف أوجه النشاط التى تستهدف الاضرار بأمن الدولة بالدا
ونظام الحكم .

٢ ـ الإدارة العامة للحراسات الخاصة :

وتختص بحراسة الوزراء وغيرهم من الشخصيات ذات الأهمية الخاصة بـ
فى ذلك الشخصيات العربية أو الأجنبية .

رابعا : قطاع أكاديمية الشرطة ويشرف على :

١ ـ كلية الشرطة :

وتختص باعداد الضباط ثقافيا وعلميا وعسكريا وفنيا .

ونظام الدراسة بهذه الكلية هو نفس النظام الذى تتبعه كليات الحقوق
الجامعات المصرية وفقا لقوانينها ولوائحها فضلا عن مواد الشرطة واللغات الأجـ
التى تحددها اللائحة الداخلية للأكاديمية بالنسبة لكل فرقة .

٢ ـ كلية الضباط المتخصصين :

وقُبِل للدراسة بها خريجو الجامعات والمعاهد العليا المصرية والحاصلون
شهادة المعادلة لها ويحدد وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشـ
التخصصات المختلفة والعدد الذى يقبل سنويا منها على ضوء حاجة الوزار

٣ ـ كلية الدراسات العليا :

وقُبِل للدراسة بها ضباط الشرطة ممن تتوافر فيهم الشروط التى يحددها ا
الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ومجلس إدارة الأكاديمية وتشـ
الدراسة إحدى موضوعات مواد الشرطة وذلك على الوجه المحدد فى اللا
الداخلية للأكاديمية .

٤ ـ كلية التدريب والتنمية :

وتتولى هذه الكلية الدراسات التدريبية والتطبيقية لضباط الشرطة لزيادة الخبرة النظرية أو التطبيقية ورفع مستوى الأداء وذلك وفق فرع أو أكثر من فروع مواد الشرطة التى تحددها اللائحة الأكاديمية كما تحدد مواد الدراسة وبرامجها ومدتها ونظام الالتحاق والنجاح فيها .

٥ ـ مركز بحوث الشرطة :

ويختص باجراء الأبحاث العلمية والتطبيقية فى علوم الشرطة ومجالات عملها بما يكفل إيجاد الحلول الملائمة لمشكلات العمل طبقا للأساليب العلمية الحديثة وتشجيع النشاط العلمى للتأليف والترجمة والنشر فى مجالات الشرطة المختلفة وذلك فى إطار السياسة العامة لوزارة الداخلية .

خامسا : قطاع التدريب ويشرف على :

١ ـ مصلحة التدريب :

وتختص بوضع الخطة العامة لتدريب أفراد هيئة الشرطة والعاملين المدنيين علميا وفنيا وعسكريا ورياضيا لمواجهة المهام التى توكل إليهم واعداد المناهج ومتابعة تنفيذها وتهيئة الوسائل والمراجع والتجهيزات الكفيلة بانجاحها .

٢ ـ اتحاد الشرطة الرياضى :

وهو هيئة رياضية اجتماعية تختص بالاشراف الرياضى والاجتماعى لكل فئات هيئة الشرطة وتنمية مهاراتهم الطبيعية والمكتسبة فى الألعاب المختلفة وتمثل هيئة الشرطة فى الهيئات الرياضية المختلفة واعداد الطرق الرياضية التى تمثل هيئة الشرطة فى المباريات والمسابقات العامة .

سادسا : قطاع الأمن العام ويشرف على :

١ ـ مصلحة الأمن العام :

وتختص بالتحقيق لمكافحة الظواهر الإجرامية وتقديم المعونة المتخصصة في الجرائم التى تستهدف الأمن والفروع الجغرافية والتى تجاوز حدود المحافظات والجرائم الدولية كما تختص بتنسيق ومراقبة الجهود المناهضة للنشاط الإجرامى بصوره المختلفة بغية تحقيق أهداف الشرطة فى الحد من الجريمة وضبط مايقع منها .

٢ ـ مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية :

وتختص بالإجراءات الفنية لكشف الجريمة بالوسائل العلمية ومعاونة أجهزة الفحص والتحقيق وصولا للحقيقة فى ضبط ماقد يرتكب من جرائم وتخدم أهداف هيئة الشرطة فى سبيل العمل بمبدأ سيادة القانون . ومتابعة مايستهدف فى هذا المجال على المستوى العالمى . كما تختص باصدار صحف الحالة الجنائية .

٣ـ مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية :

وتختص باصدار وثائق السفر ومنح تصاريح الاقامة وتأشيرات الدخول والخروج ومراقبة وصول ومغادرة الموانى البحرية والجوية والنهرية والبرية . وتنفيذ قرارات الابعاد والاجراءات الخاصة بالهجرة والجنسية وبحث الاعتراف فيها وردها وفقدها واسقاطها .

٤ ـ مصلحة أمن الموانى :

وتختص بأعمال الأمن والحراسة فى الموانى البحرية والجوية والنهرية والبرية والأماكن الواقعة فى نطاق الدوائر الجمركية التى تحدد بقرار من الوزير المختص وتنسيق جهودها فى هذا المجال مع الأجهزة النوعية بالوزارة وفروعها الجغرافية وبالتعاون مع الوزارات والهيئات المعنية والعمل على النجاح فى سياستها .

٥ ـ الإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوى :

وتختص بالاشراف الإدارى على فروع وزارة الداخلية العاملة بميناء القاهرة

الجوى وتمثيل الوزارة فى علاقاتها بغيرها من الوزارات والهيئات ذات النشاط المتصل بالميناء .

سابعا : قطاع الأمن الاقتصادى ويشرف على :

١ ـ الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات :

وتختص بحفظ الأمن والنظام فى منشآت وزارة النقل والمواصلات وحراسة وتأمين ممتلكاتها وأوجه نشاطها وضبط الجرائم التى تقع عليها .

٢ ـ الإدارة العامة لشرطة الكهرباء :

وتختص بحفظ الأمن والنظام بالمنشآت الكهربائية وحراسة وتأمين ممتلكاتها وأوجه نشاطها ومنع وضبط الجرائم التى تقع عليها .

٣ ـ الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار :

وتختص بالاشراف على اجراءات استقبال السائحين وتنقلاتهم ومغادرتهم وتقديم المعونة والارشاد لهم بالتعاون مع الأجهزة الأخرى المختصة ومنع وضبط الجرائم التى تقع على السائحين وعلى المتاحف وسائر المنشآت السياحية وإحباط كل محاولة للاضرار بها .

٤ ـ الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية :

وتختص بمكافحة الجرائم التى تستهدف السياسة المرسومة لتوفير السلع وتموين المواد الغذائية وغير الغذائية وضبط مايقع منها مخالفا للقوانين والقرارات التى تنظمها وذلك بالاشراف والتنسيق مع الأجهزة المدنية بالوزارات المختصة .

٥ ـ الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية :

وتختص بتأمين المسطحات المائية بالبحيرات الداخلية ونهر النيل وحماية الثروة المائية ومنع وضبط الجرائم التى تستهدفها ومراقبة تنفيذ قوانين ولوائح وقرارات الصيد لهذه المناطق بالتعاون مع الأجهزة المعنية ووضع الخطط التى تكفل تحقيق

هدم الهدف بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالوزارة ومديريات الأمن .

٦ ـ الإدارة العامة لمباحث مكافحة التهرب من الضرائب والرسوم :

تختص بمعاونة وزارة المالية « قطاع الموارد العامة » فى تنفيذ السياسة المرسومة لأحكام هذا المجتمع الضريبى والحد من ظاهرة التهرب من الضرائب والرسوم .

٧ ـ إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة :

وتختص بمكافحة جرائم الأموال العامة بكافة صورها وذلك بالتعاون مع الأقسام النوعية المتخصصة بالفروع الجغرافية بالوزارة .

ثامنا : قطاع الأمن الاجتماعى ويشرف على :

١ ـ مصلحة السجون :

وتختص بالاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالسجون ورسم السياسة العامة لمعاملة المسجونين ورعايتهم وتهيئتهم للاندماج فى المجتمع كأعضاء صالحين به بعد وفاء مدد العقوبة وتدبير كافة الوسائل المادية والبشرية والمعنوية بتنفيذ الرسالة الاجتماعية للسجون .

٢ ـ مصلحة الأحوال المدنية :

وتختص بالاشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بالأحوال المدنية وتسجيل الواقعات المدنية « ميلاد ـ زواج ـ طلاق ـ وفاة » واصدار البطاقات الشخصية والعائلية للمواطنين .

٣ ـ الإدارة العامة لمكافحة المخدرات :

وتختص بمكافحة جرائم تهريب المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو تداولها أو انتاجها ، وتختص بوضع الخطط واتخاذ الاجراءات الكفيلة لتحقيق هذه المكافحة .

٤ ـ إدارة مكافحة جرائم الآداب العامة :

وتختص بحماية الآداب العامة ومكافحة الجرائم المخلة بها وجرائم التسول والمقامرة .

٥ ـ إدارة رعاية الأحداث :

وتختص باعداد البحوث والدراسات التى تستهدف رعاية الأحداث ووضع السياسة التى تنتهجها الوزارة فى هذا المجال ـ والاتصال بالهيئات والمنظمات المعنية برعاية الأحداث والتنسيق بينها وبين الوزارة لتنفيذ سياستها فى مكافحة الجرائم التى تستهدف الأحداث لرعايتهم ومنع جناحهم .

٦ ـ إدارة الرعاية اللاحقة :

وتختص بالرعاية اللاحقة للمسجونين وذلك لتوفير فرص الكسب الشريف لهم ابتغاء أمن المجتمع والحد من الجريمة . وكذلك الاشتراك فى الجهود التى تبذل لرعاية أسر المسجونين بغرض تذليل العقبات التى تواجهها والعمل على استقرار هذه الأسر .

تاسعا : قطاع الشرطة المتخصصة ويشرف على :

١ ـ الإدارة العامة للمرور :

وتختص بالاشراف على مرفق المرور وتطبيق قوانين ونظم المرور فى الطرق الرئيسية كما تتولى التوجيه الفنى لإدارات وأقسام المرور بالمحافظات وتنسيق أنشطتها .

٢ ـ الإدارة العامة لاتصالات الشرطة :

وتختص بالاشراف على أعمال الاتصالات اللاسلكية فى كل أنحاء الجمهورية وتشغيل الأجهزة وإصلاحها وصيانتها وتدريب العاملين عليها وتبليغ وتلقى الاخطارات اللاسلكية الخاصة بالأمن العام وإحالتها للجهات المختصة .

٣ ـ مصلحة الدفاع المدنى :

وتختص بوضع خطة ومشروعات الدفاع المدنى ومتابعة تنفيذها فى أوقات الحرب والسلم وتدريب الفرق المختلفة على أعمال الدفاع المدنى وتدريبهم وتخزين وصيانة الأجهزة والمهمات والأدوات اللازمة لهذه الأعمال ونشر وتنمية الوعى لدى المواطنين بقواعد الدفاع المدنى ووسائله وأهدافه .

كما وتختص بمواجهة الكوارث العامة واتخاذ الاجراءات الخاصة بطلب المعونة اللازمة وتنظيم أعمال الإطفاء والكشف على القنابل والمفرقعات وابداء المشورة الفنية لتأمين ورقابة المنشآت ووسائل الاتصال والانتقال .

٤ ـ إدارة شرطة التعمير والمجتمعات الجديدة :

وهى حلقة الاتصال بين وزارة الداخلية ووزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ومنها :

- التخطيط لتأمين وحراسة المدن والمجتمعات الجديدة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بوزارتى الداخلية والتعمير والمجتمعات الجديدة ومتابعة تنفيذها .
- الاتصال بالأجهزة المعنية لرسم السياسة الفعلية لتأمين نقل معدات ومواد التشييد والبناء وتنظيم حراستها بمواقع العمل وأماكن تخزينها .
- اقتراح انشاء أجهزة الأمن والحراسة بالمدن والمجتمعات الجديدة وتحديد احتياجاتها من الأفراد والمعدات ومخاطبة الأجهزة المعنية لتوفير هذه الاحتياجات .

٥ ـ الإدارة العامة لشرطة مجلسى الشعب والشورى :

وتختص بحفظ الأمن والنظام داخل مجلسى الشعب والشورى وحراسة كافة منشآتهما وفقا للتعليمات الصادرة فى هذا الشأن .

٦ ـ **الإدارة العامة لشرطة رئاسة الجمهورية :**

وتختص بحراسة السيد رئيس الجمهورية فى كل تحركاته داخل حدود الجمهورية وخارجها وبالاشتراك مع الأجهزة المختصة وتأمين حراسة مقره وقصور الرئاسة واستراحاتها وتمارس اختصاصاتها تحت الاشراف المباشر لكبير الياوران وقائد القوات العسكرية برئاسة الجمهورية .

عاشراً : قطاع الأمن المركزى :

وتضم الإدارات العامة التابعة لهذا القطاع تشكيلات نظامية تتحرك للسيطرة على الأمن بقرار يصدره الوزير ومن يفوضه وتختص بالمبادرة فور صدور الأمر بمواجهة أى اخلال بالأمن قد يهدد بتفاقم الموقف يجاوز القدرات والمهام التقليدية للشرطة .

حادى عشر : قطاع قوات الأمن ويشرف على :

١ ـ **الإدارة العامة لشئون المجندين :**

وتختص بوضع خطة توفير احتياجات وزارة الداخلية من المجندين ووضع الميزانية اللازمة لذلك واعداد خطة التدريب الأساسى وقواعده وأساليبه ووسائله بالتعاون مع الأجهزة المعنية بالوزارة .

كما تختص بوضع قواعد تشغيل الأفراد المجندين والتنسيق بين أقسام ووحدات قوات الأمن بالمديريات فى ذلك .

٢ ـ **الإدارة المركزية لتدريب قوات الأمن :**

وتختص بما يلى :

ـ استقبال وايواء وتدريب المجندين المقرر الحاقهم بوزارة الداخلية وفقا لخطة التدريب السنوية التى تصدرها مصلحة التدريب فى هذا الشأن . ثم توزيعهم حسب الخطة التى تضعها الإدارة العامة لشئون المجندين .

- توفير احتياجات الوزارة من المجندين فى التخصصات المبينة بالتنسيق مع الجهات المعنية .
- إقامة المبانى العاجلة لايواء المجندين ـ على مستوى الجمهورية ـ وفقا للخطة التى تعدها الوزارة فى هذا الشأن وبالتنسيق مع الأجهزة المعنية .

ثانى عشر : قطاع الشئون الإدارية ويشرف على :

١ ـ الإدارة العامة للشئون الإدارية :

وتختص بالاجراءات الخاصة بتنفيذ قانون العمد والمشايخ واجراءات الحج والزيارة إلى بيت الله الحرام وبيت المقدس وسائر الشئون الدينية للطوائف الإسلامية وغير الإسلامية .

كما تختص بالمقترحات الخاصة بالتفتيش الإدارى والتفتيش على الأعمال الكتابية والمالية والأعمال الخاصة بمناقصات الجهاز المركزى للمحاسبات .

٢ ـ إدارة الانتخابات العامة :

وتختص هذه الإدارة بالاشراف على أعمال الانتخابات العامة والاستفتاءات وكذا وسائل التقسيم الإدارى وبحث الوسائل الخاصة بتعيين الحدود الفاصلة بين المحافظات أو المراكز أو الأقسام ودراسات الموضوعات الخاصة بمجالس المحافظات فيما يدخل فى اختصاص وزارة الداخلية .

ثالث عشر : قطاع الشئون المالية ويشرف على :

١ ـ الإدارة العامة لإمداد الشرطة :

وتختص برسم خطة توفير احتياجات الوزارة وأجهزتها وفروعها المختلفة من التجهيزات وتنفيذ هذه الخطة بالقيام بأعمال العقود والمشتريات واستلام الموارد والمعدات وتخزينها وتنظيم وسائل صيانتها واصلاحها وتزويد أجهزة الوزارة باحتياجاتها .

٢ ـ الإدارة المركزية للميزانية :

وتختص برسم خطة توفير احتياجات الوزارة وأجهزتها وفروعها المختلفة واجراء التوزيع الداخلى لها بعد اعتمادها ومراقبة تنفيذ القوانين واللوائح والتعليمات المالية فى هذه الأجهزة .

٣ ـ الإدارة العامة للمشروعات والبحوث المالية :

وتختص بمعاونة مساعد أول أو مساعد الوزير للشئون الإدارية والمالية . وكذا مستويات الإدارة العليا فى رسم السياسة المالية ومراقبة ومتابعة تنفيذ الخطة التنفيذية لهذه السياسة .

٤ ـ المراقبة العامة للحسابات :

وتختص بمراقبة وتنفيذ القوانين واللوائح والتعليمات الخاصة بالحسابات وغيرها من الشئون المالية فى الوحدات الحسابية بمختلف أجهزة الوزارة . وفروعها واجراءات التسويات المتبادلة بين الوزارة والوزارات والهيئات الأخرى كما تختص بمراجعة كشوف المرتبات والمكافآت والأجور الإضافية الخاصة بجميع فئات العاملين بالوزارة ومعاملتهم إلى غير ذلك من الأعمال الحسابية .

٥ ـ المراقبة العامة لحسابات الشرطة :

وتختص بالاشراف على تنفيذ الفرع « ٢ » من ميزانية وزارة الداخلية .

٦ ـ إدارة المبانى :

وتختص باعداد مشروع خطة الوزارة من المبانى الجديدة ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع الجهات المختصة .

٧ ـ قسم خدمات الوزارة :

ويختص بتنظيم الخدمات الداخلية لديوان عام الوزارة ومراقبة انتظام العمل بتلك الخدمات بالتنسيق مع المصالح والإدارات العامة المعنية .

رابع عشر: **قطاع الأفراد ويشرف على :**

١ ـ الإدارة العامة لشئون الأفراد :

وتختص بأعمال شئون الخدمة بالنسبة لأفراد هيئة الشرطة من أمناء ومساعدين وضباط صف وجنود وخفراء .

٢ ـ الإدارة المركزية لشئون العاملين المدنيين :

وتختص بأعمال شئون الخدمة بالنسبة للعاملين المدنيين .

٣ ـ الإدارة العامة للقضاء العسكرى :

وتختص بتنفيذ قانون الأحكام العسكرية بالنسبة لأفراد هيئة الشرطة .

٤ ـ إدارة التأمين والمعاشات :

وتختص بتسوية المعاشات والتأمينات والمكافآت ومايتعلق بها من استحقاقات أخرى للعاملين النظاميين والمدنيين بالوزارة .

٥ ـ إدارة تأمين ومعاشات الضباط :

وتختص بتسوية المعاشات والتأمينات والمكافآت والادخار الخاصة بالضباط ومتابعة تعديلها وفق القوانين المنظمة لذلك .

خامس عشر: قطاع المؤسسات ويشرف على :

١ ـ إدارة أندية وفنادق ضباط الشرطة :

وتختص بما يلى :

ـ وضع خطة نشاط الأندية والفنادق لضباط وأفراد هيئة الشرطة بما يكفل تحقيقهم الأهداف التى أنشئت من أجلها .
ـ الاشراف على إدارة أندية وفنادق ضباط الشرطة .
ـ العمل على توفير الاسكان المؤقت لضباط وأفراد هيئة الشرطة ومن ذلك

المصايف والمشاتى بالتنسيق مع الأجهزة المعنية . .

- وضع النظم التى تربط بين الأندية المختلفة بما يكفل التعاون التام والعمل على احتياجات الأندية والفنادق بالتعاون مع الجهات المعنية .

٢ ـ إدارة ومؤسسات الشرطة :

وتختص بما يلى :

- تلقى مقترحات المؤسسات بالنسبة لكافة الضباط والمشروعات التى تم تمويلها حكوميا أو ذاتيا لدراستها تمهيدا لعرضها على المستويات الإدارية العليا بالوزارة واقتراح خطة شاملة لتحقيق الترابط والتنسيق بين الأنشطة التى تمارسها هذه المؤسسات .
- دراسة مشروع الموازنة العامة المقدم من المؤسسات تمهيدا لعرضه بالرأى على المستويات الإدارية العليا بالوزارة مع الاسترشاد بالحسابات الختامية .
- دراسة القواعد العامة لاستفادة ضباط وأفراد هيئة الشرطة من المشروعات التى تنهض بها المؤسسات تمهيدا لعرضها على المستويات الإدارية العليا بالوزارة .

الخاتمة

بعد هذا السرد التاريخى لأصول الشرطة المصرية وتطورها على مدى القرون الخمسين الماضية ـ ابتداء من عصر مينا موحد القطرين فى بداية الألف الثالثة قبل الميلاد وإلى يومنا هذا على مشارف نهاية الألف الثانية بعد الميلاد ـ نجد أن الشرطة يمثل تاريخها سلسلة متصلة لا تنقطع من الممارسة لواجباتها فى سبيل ارساء أمن المواطن تأكيدا لأمن المجتمع والذى يعد حجر الزاوية من أجل كل مجتمع آمن ، مجتمع منتج ، مجتمع متقدم ومزدهر.

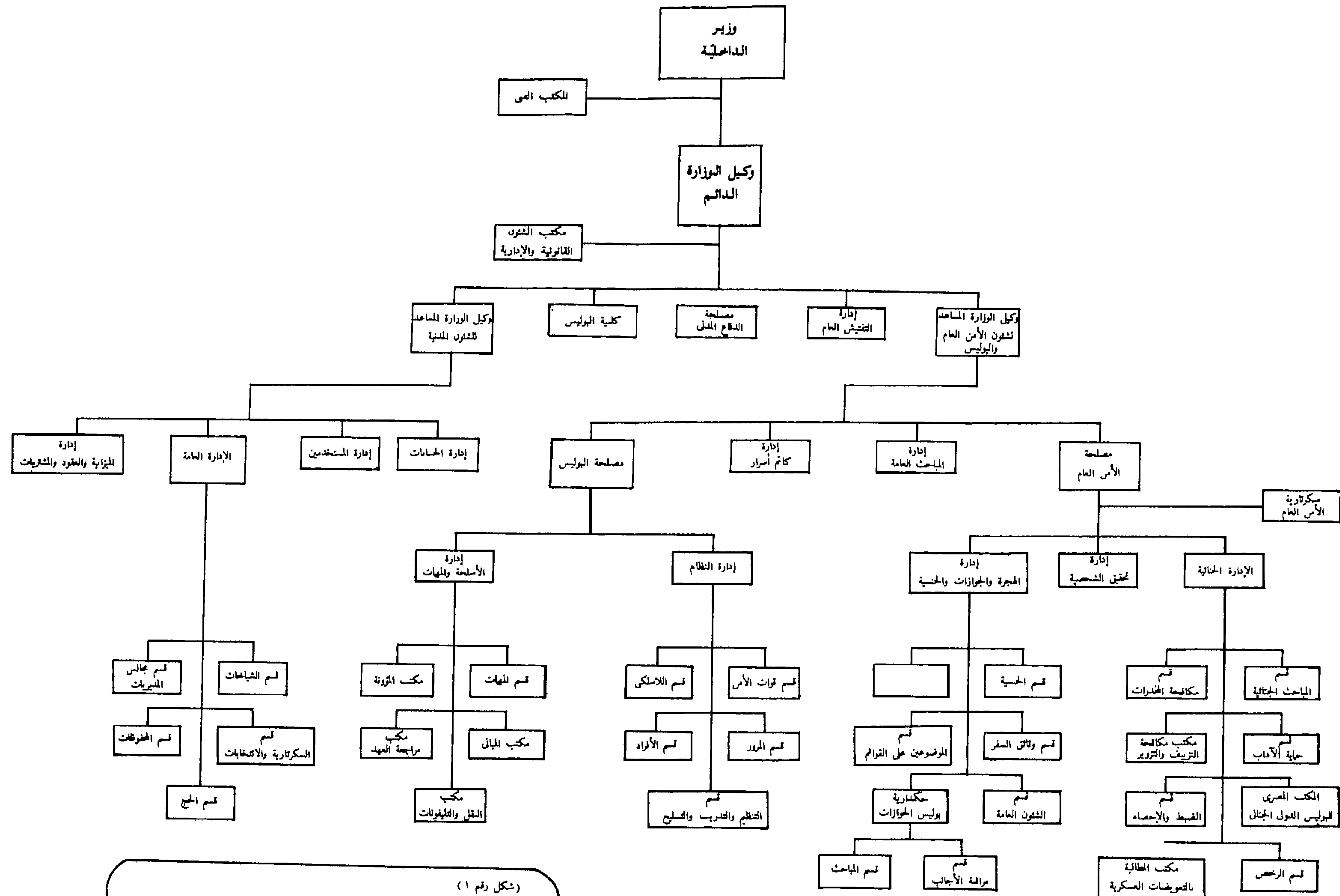
والملاحظة الجديرة بالعناية فى هذه الدراسة هو ما إتسم به النصف الأول من القرن الحالى من حركة تدوين فنجد الكتب المطبوعة باللغتين العربية والانجليزية عن « نظام البوليس والإدارة » تصدر فى كل عقد تقريبا فى السنوات ١٨٩٧ ، ١٩٠١ ، ١٩١٤ ، ١٩٣٦ . ويضم شرح كامل لواجبات واختصاصات العاملين فى جهاز البوليس فى المحافظات والمديريات بل وطريقة ممارسة العمل بأدق التفاصيل ابتداء بالمحافظ أو المدير ثم الحكمدار ثم مأمور الضبط ثم المأمور ثم معاون البوليس ومعاون الإدارة ثم ضباط المباحث الجنائية ثم مفتشى الخفر ، ثم مفتشى النظام ثم ضباط السكة الحديد ثم الجوازات والمرور والعمد والمشايخ ثم يتطرق الكتاب إلى شروط الخدمة من تعيين وتعليم وتنظيم مدرسة البوليس والاجازات والنقل والمراسلات ثم ينتقل الكتاب إلى كيفية ممارسة العمل فى مجال الشرطة والأمن فيخصص باب لمنع الجرائم بأنواعها ووسائلها ثم باب عن التبليغ عن الجرائم

والتحقيق فيها وباب آخر عن السجون وأنواعها وباب للتأديب ثم باب للخيول وخدمة الاسطبلات بأدق تفاصيلها من الطب البيطرى والبيطرة والعليق والسروج وأدواتها ثم يخصص باب للزى والكساوى للضباط والكونستبلات والصف والعسكر والخفر ويخصص باب أخير لبيان جميع أنواع الدفاتر والقيودات الواجب الاحتفاظ بها فى كل وحدة إدارية .

أما الملاحظة الثانية الجديرة بالنظر فهى ما اتسم به النصف الثانى من القرن الحالى من تشريعات وتنظيمات فى صورة قوانين أو قرارات بقوانين أو قرارات جمهورية أو قرارات وزارية من أجل انشاء وحدات إدارية جديدة أو تعديلها أو إعادة تنظيمها أو تغيير اختصاصاتها أو تغيير مسمياتها .

وكان من الطبيعى أن يواكب هذا الكم من التطور السريع والمتلاحق حركة دراسة وتدوين وهو مالم يحدث ولعل تزويد الإدارات الآن بالأدوات الحديثة ومنها أجهزة الحاسبات الآلية (الكمبيوتر) وأجهزة الميكروفيلم والميكروفيش كما أن وجود كليات الدراسات العليا ومراكز البحوث المختلفة والمعاهد المتخصصة المختلفة يدفع الباحثين والمدققين إلى حركة تدوين جديدة جديرة بهذا الجهاز الكبير ذو الدور الخطير فى حماية المجتمع .

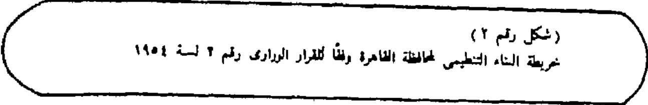
خرائط البناء التنظيمى
لوزارة الداخلية



(شكل رقم ١)
خريطة البناء التنظيمي لوزارة الداخلية وفقًا لقرار وزير الداخلية رقم ٢ لسنة ١٩٥٤

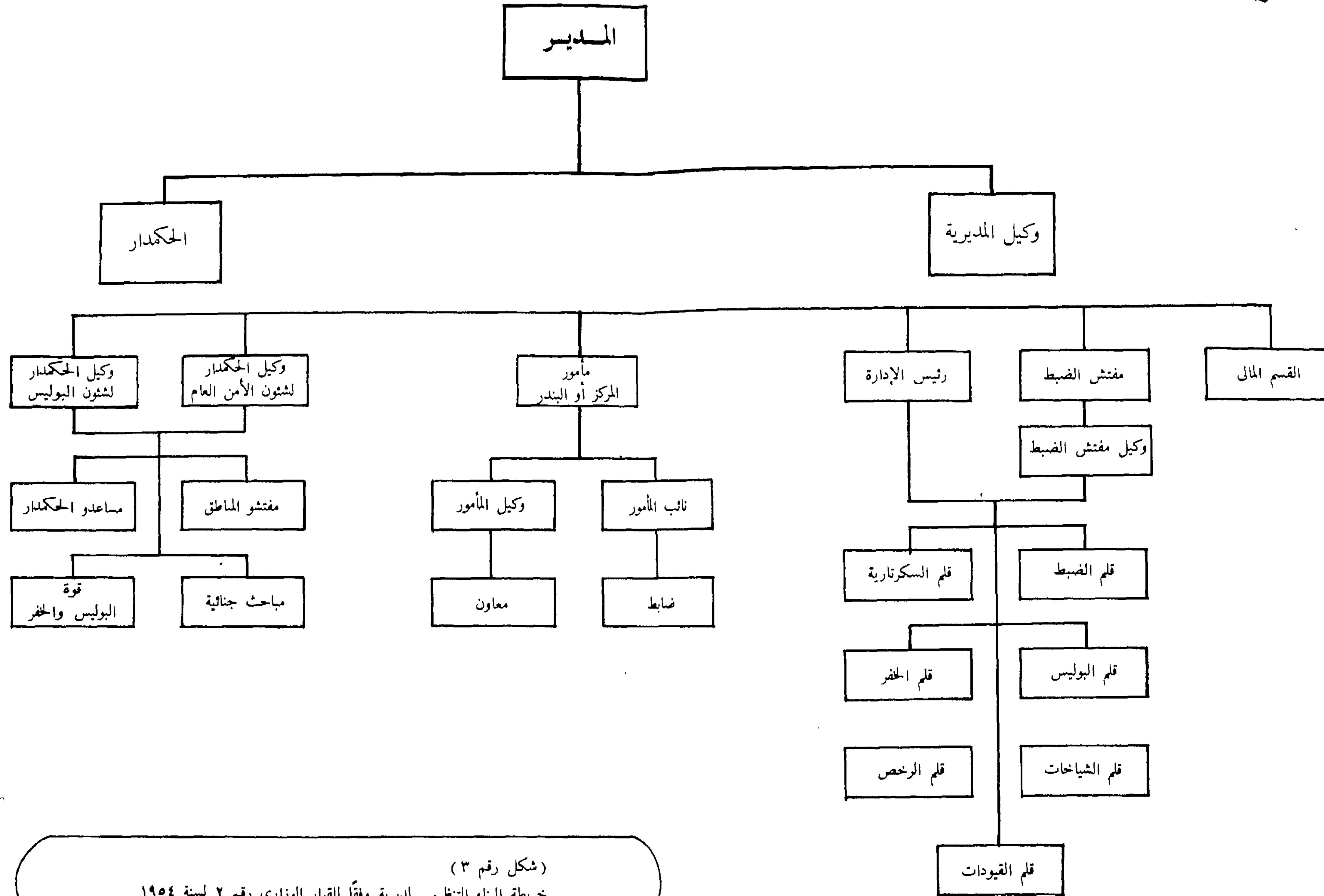
محافظة القاهرة

- المحافظ
  - وكيل المحافظة
    - القسم المالي
      - الحسابات
      - المكلفات
      - مأموريات العوائد
    - مفتش الضبط
    - رئيس الإدارة
      - معاون إدارة
      - قلم السكرتارية
      - قلم الضبط والأجانب
      - قلم الجنايات
      - قلم الرخص
      - قلم الشياخات
      - قلم المطبوعات
      - قلم السوابق
      - قلم القيودات
  - الحكمدار
    - وكيل حكمدار أول
      - قلم الضباط
      - قلم المرور
      - محكمة المرور
      - فرقة حرس الوزراء
      - فرقة «أ»
        - قسم مصر الجديدة
        - قسم الزيتون
        - قسم الوايلي
        - قسم بولاق
        - قسم شبرا
        - قسم روض الفرج
        - قسم الأزبكية
      - مخازن الحكمدارية
    - وكيل حكمدار ثاني
      - قلم الموظفين
      - قلم حسابات الحكمدارية
      - قلم قيودات الحكمدارية
      - الوقاية
      - فرقة «ب»
        - قسم عابدين
        - قسم السيدة
        - قسم قصر النيل
        - قسم الموسكي
        - قسم حلوان
        - قسم مصر القديمة
        - قسم المعادي
      - الورشة
    - وكيل حكمدار ثالث
      - فرق أمن القاهرة
      - فرق الخدمات
      - المطافي
      - بلوكات السواري
      - فرقة «ج»
        - قسم الخليفة
        - قسم الجمالية
        - قسم الدرب الأحمر
        - قسم باب الشعرية
      - قلم البوليس والحجر
    - مأمور الضبط
      - مباحث شمال القاهرة
      - مباحث جنوب القاهرة
      - مكتب حماية الآداب



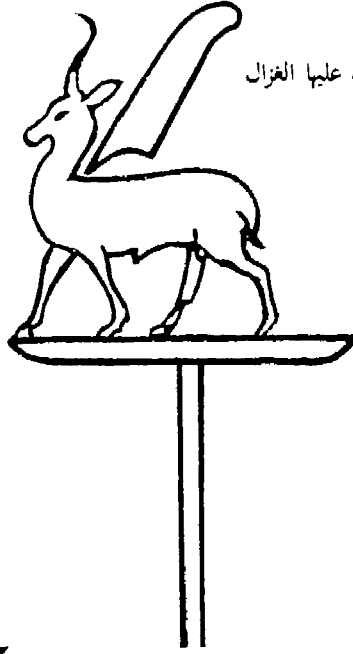
(شكل رقم ٢)
خريطة البناء التنظيمي لمحافظة القاهرة وفقاً للقرار الوزارى رقم ٢ لسنة ١٩٥٤

المديرية



(شكل رقم ٣)
خريطة البناء التنظيمى لمديرية وفقًا للقرار الوزارى رقم ٢ لسنة ١٩٥٤

علم وحدة بوليس العاصمة عليها الغزال وريشة نعامة



الالهة ماعت إبنة الإله رع ، رمز الحق والعدالة والنظام فى مصر القديمة ـ من مقبرة الملكة نفرتارى بوادى الملكات بالأقصر ـ الأسرة التاسعة عشرة .

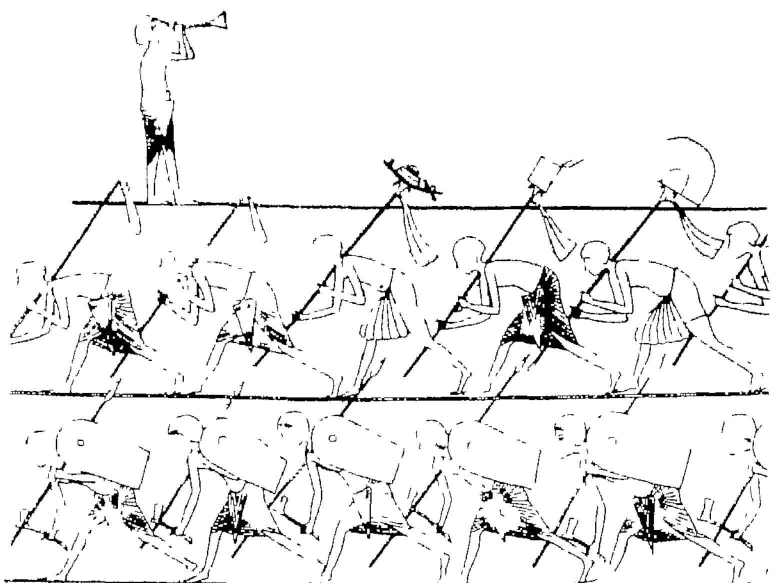




نموذج لسرية شرطة تتكون من أربعين جندياً نوبياً مصنوع من الخشب ـ الأسرة الحادية عشرة ـ من مقبرة مسحتى بأسيوط ـ حالياً بالمتحف المصرى .



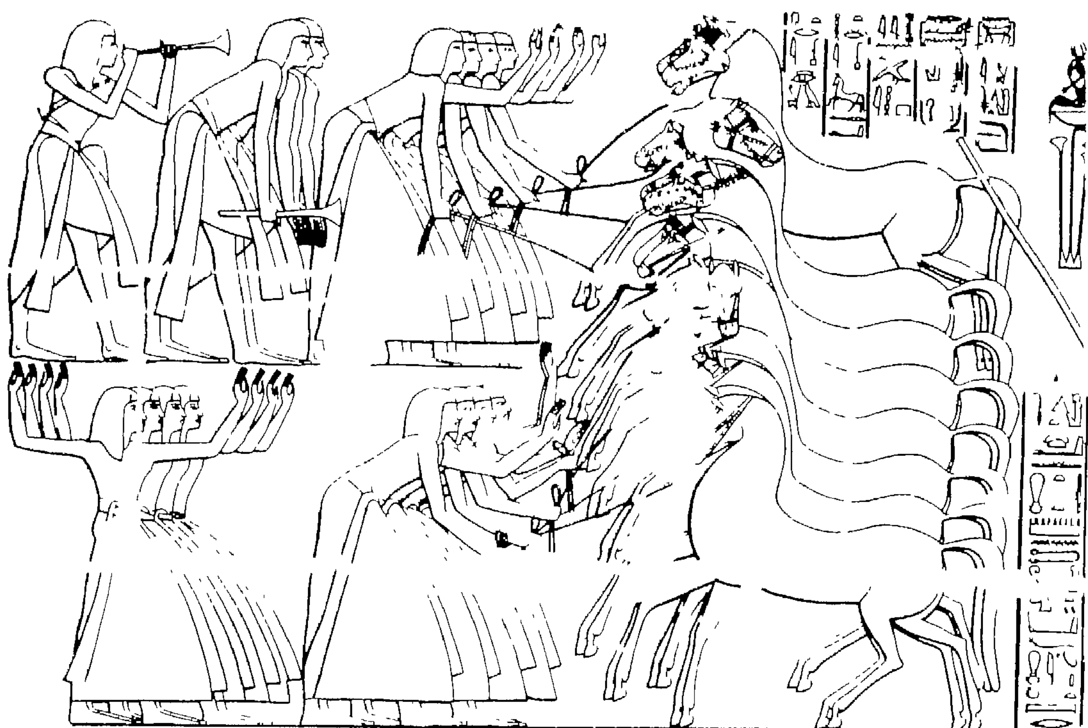
فرق من الشرطة المحلية تسير فى صفوف منتظمة ، وتحمل الدروع والرماح ـ مقبرة مسحتى بأسيوط



▲ شرطة الحراسة الملكية الخاصة بالملك احناتون ـ تل العمارنة



جنود شرطة من النوبيين يسيرون فى صف منتظم ويحمل أحدهم لواء. شارته رحلان يتصارعان مقبرة ثانونى بالبر الغربى بالأقصر ـ الأسرة الثامنة عشرة



جنود شرطة الخيالة يدربون الجياد ـ معبد مدينة هابو بالبر الغربي بالأقصر الأسرة العشرون



رئيس بوليس حرس الوزراء

هده الصورة ومابعدها من الصور تمثل رجال البوليس التركي فى القرن الثانى عشر الهجرى ـ الثامن عشر الميلادى وقت أن كانت مصر تابعة لتركيا



مأمور بوليس



الشرطي المختص باقتفاء أثر اللصوص



بوليس سري



الكاتبُ المختصّ بتلاوة الأحكام على المدنيين



الشرطى المختص بمنع فتح بيوت للدعارة السرية



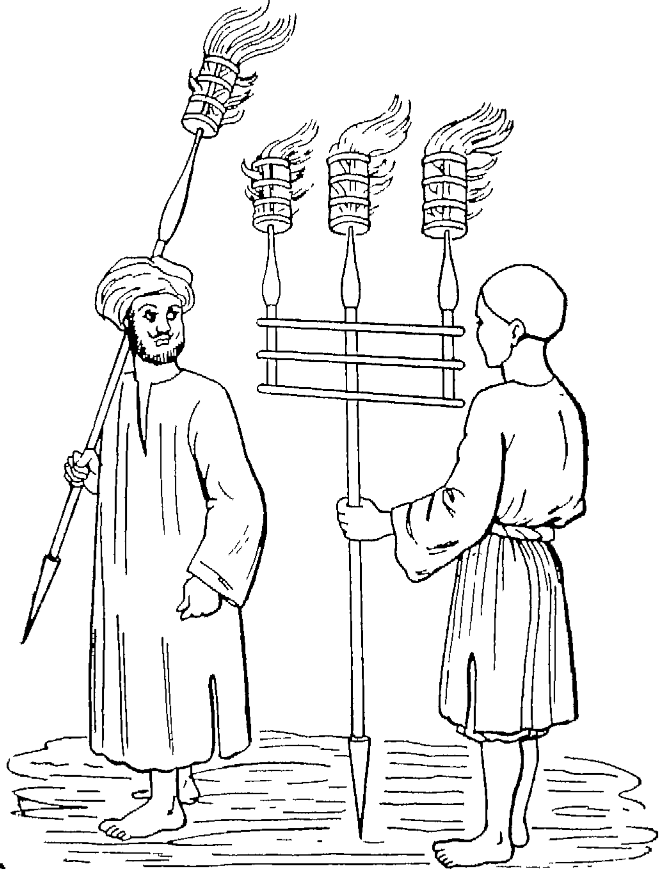
جنديان من جنود الطوف الليليين



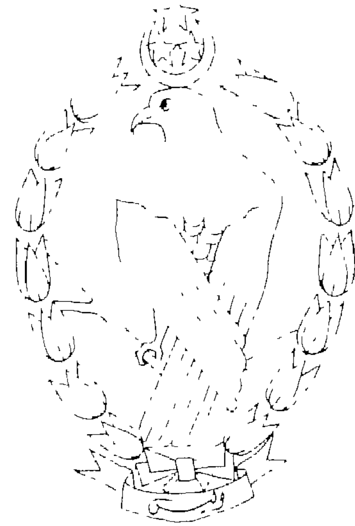
رئيس الجلادين



حارس وبيده مصباحه



المشاعلية وبيدهم المشاعل



شعار البوليس قبل ١٩٥٨م



شعار الشرطة الحالى



الشرطة النسائية تشارك فى كافة مجالات العمل بوزارة الداخلية

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

- إبراهيم نصحى . مصر فى عصر البطالمة . تاريخ الحضارة المصرية . المجلد الثانى . القاهرة . بدون تاريخ .
- ابن إياس . بدائع الزهور فى وقائع الدهور . ٣ أجزاء القاهرة . ١٨٦٦ – ١٨٩٨ .
- ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة فى ملوك مصر القاهرة ٧ أجزاء . القاهرة . ١٩٢٩ – ١٩٣٧ .
- ابن خلدون . المقدمة . طبعة القاهرة .
- ابن سعد . الطبقات الكبرى . دار صادر . بيروت . بدون تاريخ .
- ابن عبد ربه . العقد الفريد . القاهرة . لجنة التأليف والترجمة والنشر . ١٩٤٠ – ١٩٤٦ .
- أحمد حسين . موسوعة تاريخ مصر . ٥ أجزاء . دار الشعب . القاهرة . ١٩٧٣ .
- أحمد عبد الرازق . شرطة القاهرة زمن سلاطين المماليك . القاهرة . ١٩٨٣ .
- أحمد عبد السلام ناصف . الشرطة فى مصر الإسلامية . القاهرة . ١٩٨٧ .

- أحمد عبد العزيز سالم . تاريخ الإسكندرية وحضارتها فى العصر الإسلامى . القاهرة . ١٩٦٩ .
- الإدارة العامة للتفتيش بوزارة الداخلية . دليل العمل بمراكز وأقسام الشرطة . مطبوعات معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ـ القاهرة . ١٩٧٢ .
- البلوى . سيرة أحمد بن طولون . تحقيق محمد كرد على . دمشق . ١٩٣٩ .
- بهاء الدين إبراهيم . الشرطة والأمن الداخلى فى مصر القديمة . هيئة الآثار المصرية . القاهرة ١٩٨٦ .
- الجبرتى . عجائب الآثار فى التراجم والأخبار . بيروت . دار الجيل . بدون تاريخ .
- جيمس كريمر . ترجمة كمال الحديدى . نظم الشرطة فى العالم . القاهرة ١٩٦٩ .
- حسن إبراهيم حسن . تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى . ٤ أجزاء . القاهرة . ١٩٨٢/١٩٧٩ .
- حسن الباشا . الألقاب الإسلامية . القاهرة . ١٩٧٨ .
- حسن عبد الوهاب . البوليس فى العصر الإسلامى . القاهرة . ١٩٥٠ .
- خليل الديب ومحمود عبد الرحيم وعلى شهيب وعبد المنعم إسماعيل . قانون الشرطة ونظمها . القاهرة ٠ ط ٨ ـ ١٩٦٥ .
- زامباور . معجم الأنساب والأسرات الحاكمة فى التاريخ الإسلامى . ترجمة زكى حسن وآخرين . القاهرة . ١٩٥١ .
- زهير الشايب . ترجمة كتاب وصف مصر . المجلد الخامس . القاهرة . ١٩٧٩ .
- سليم حسن . مصر القديمة . ٦ أجزاء. القاهرة . ١٩٤٩ .
- سليمان الطماوى . مبادئ القانون الإدارى . ط ٦ . القاهرة . ١٩٦٥ .

- السيد الباز العرينى . مصر البيزنطية . القاهرة . ١٩٦٢ .
- سيدة إسماعيل كاشف . مصر فى عهد الإخشيديين . القاهرة . ١٩٥٠ .
- سيدة كاشف وحسن محمود . مصر فى عصر الطولونيين والإخشيد . القاهرة . ١٩٥٢ .
- سيدة إسماعيل كاشف . أحمد بن طولون . القاهرة ١٩٦٥ .
- سيدة إسماعيل كاشف . مصر فى فجر الإسلام . القاهرة . ١٩٧٠ .
- السيوطى . تاريخ الخلفاء . القاهرة . ١٨٨١ .
- السيوطى . حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة . جـ ٢ . القاهرة . ١٩٢٧ .
- عبد الرحمن الرافعى . مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال . القاهرة . ١٩٤٢ .
- عبد الرحمن الرافعى . فى أعقاب الثورة المصرية . ٣ أجزاء - القاهرة ١٩٤٧ - ١٩٥١ .
- عبد الرحمن الرافعى . تاريخ الحركة القوية وتطور الحكم فى مصر . القاهرة . ١٩٦٣ .
- عبد اللطيف حمزة . الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول . القاهرة . ١٩٦٨ .
- عبد المنعم ماجد . نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر . القاهرة . ١٩٥٣ .
- عبد المنعم ماجد (ترجمة) . جدول السنين الهجرية بما يوافقها من السنين الميلادية . للمستشرق وستفيلد . القاهرة . ١٩٨٠ .
- عبد المنعم ماجد . نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر . القاهرة . ١٩٨٢ .

- عبد الوهاب بكر. البوليس المصرى (١٨٠٥ - ١٩٢٢). رسالة ماجستير آداب عين شمس. ١٩٧٧.
- عراقى يوسف أحمد. الوجود العثمانى المملوكى فى مصر. القاهرة. ١٩٨٥.
- عطية مشرفة. نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين. القاهرة. بدون تاريخ.
- على إبراهيم حسن. مصر فى العصور الوسطى والفتح العربى إلى الفتح العثمانى. القاهرة ١٩٦٤.
- على بيومى. قيام الدولة الأيوبية فى مصر. القاهرة. ١٩٥٢.
- على حلمى. الشرطة والأمن بمصر فى مختلف العصور (العصر الفرعونى) القاهرة. ١٩٦٨.
- القلقشندى. ضوء الصبح المسفر وجنى الروح المثمر. القاهرة. ١٩٠٦.
- القلقشندى. صبح الأعشى فى صناعة الانشاء. ١٤ جزءا القاهرة. ١٩١٣ - ١٩٢٩.
- الكندى. ولاة مصر. تحقيق حسين نصار. بدون تاريخ. دار صادر بيروت.
- محمد توفيق رمزى. أسس الإدارة العامة. القاهرة.
- محمد جمال السيد سرور. الظاهر بيبرس وحضارة مصر فى عصره. القاهرة ١٩٣٨.
- محمود السباعى. تخطيط وإدارة عمليات الشرطة. القاهرة. ١٩٦٨.
- مراد كامل. الحضارة المصرية فى العصر القبطى. القاهرة. بدون تاريخ.
- مصطفى العبادى. مصر من الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربى. الانجلو المصرية. القاهرة. بدون تاريخ.
- المقريزى. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. جزءان. القاهرة. ١٨٥٣.

- المقريزى . السلوك فى معرفة دول الملوك . تحقيق مصطفى زيادة . القاهرة . ١٩٣٤ .

- المقريزى . إتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء . تحقيق جمال الشيال . ٣ أجزاء . القاهرة . ١٩٦٧ .

- ناصر الأنصارى . موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم . القاهرة . ١٩٨٧ .

- نجيب ميخائيل إبراهيم . مصر والشرق الأدنى القديم . جزءان . القاهرة . ١٩٥٧ - ١٩٦٢ .

- النويرى . نهاية الأدب فى فنون الأدب . جـ ١٧ ، جـ ١٨ ، جـ ١٩ . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ١٩٧٥ .

ثانيا : المقالات العلمية :

- إبراهيم الفحام . الشرطة فى عصر الخلفاء الراشدين والأمويين . فى مجلة الأمن العام . العدد ١١ .

- إبراهيم الفحام . الشرطة فى العصر العباسى . فى مجلة الأمن العام . العدد ١٢ .

- إبراهيم الفحام . تاريخ الشرطة من الدولة الطولونية إلى الدولة الأيوبية . فى مجلة الأمن العام . العدد ١٤ .

- إبراهيم الفحام . الشرطة فى عصر المماليك . فى مجلة الأمن العام . العدد ١٥ .

- إبراهيم الفحام . الشرطة فى مصر فى عهد محمد على إلى الاحتلال البريطانى . فى مجلة الأمن العام . العدد ٢٠ .

- إبراهيم الفحام . تاريخ الشرطة فى بداية عصر الاحتلال البريطانى . فى مجلة الأمن العام . العدد ٢٢ .

- إبراهيم الفحام . تاريخ الشرطة فى بداية القرن الحالى . فى مجلة الأمن العام . العدد ٢٣ .
- إبراهيم الفحام . تطور أساليب الشرطة فى بداية هذا القرن . فى مجلة الأمن العام . العدد ٢٤ .
- إبراهيم الفحام . الشرطة بين عامى ١٩١٩ ، ١٩٥٢ . فى مجلة الأمن العام . العدد ٢٦ .
- أحمد ممدوح حمدى . الشرطة فى مصر الإسلامية . مجلة المجلة . مارس ١٩٦١ .
- بهاء الدين إبراهيم . جهاز الشرطة فى مصر القديمة . مجلة الأمن العام . العدد ٢٩ .
- بهاء الدين إبراهيم . أجهزة الشرطة واختصاصاتها فى مصر القديمة . مجلة الأمن العام . العدد ٦٨ .
- جمال السيد الرمادى . سلطة البوليس فى العصور الإسلامية . مجلة الأمن العام . العدد ٤ .
- كمال الملاخ . الشرطة عند الفراعنة . مجلة الأمن العام . العدد ٨ . سنة ١٩٦٠ .
- محمود السباعى . الشرطة بين المركزية واللامركزية . بحث فى مجلة الأمن العام . العدد ٢٠ .

ثالثاً : البحوث والكتب الدورية والتنظيمية والنشرات :

- التقرير السنوى لبوليس مدينة القاهرة . ١٩٢٦ .
- تقارير حالة الأمن العام فى القطر المصرى . أعوام ١٩٢٧ إلى ١٩٣٨ .

- تخطيط القوى العاملة من الضباط بوزارة الداخلية . بحث مركز بحوث الشرطة . القاهرة . ١٩٨٢ .
- قانون البوليس . نظارة الداخلية . القاهرة . ١٩١٤ .
- وزارة الداخلية فى الإقليم الجنوبى . نظام الشرطة . المطابع الأميرية . القاهرة . ١٩٦٠ .
- وزارة الداخلية . نظام البوليس والإدارة . القاهرة . ١٩٣٦ .
- وزارة الداخلية . مصالح وإدارات وزارة الداخلية واختصاصاتها . المطبعة الأميرية . القاهرة . ١٩٥٤ .
- الصور التاريخية مهداة من المجموعة الخاصة للواء على رفاعى .

الفهــرس

رقم الإيداع ١٩٩٠/٢٨١٠
الترقيم الدولي ٠ ـ ٦٢٠ ـ ١٣ ـ ٩٧٧٠

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٣٤٨١٤
بيروت: ص ب ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣